جامعة ابن خلـــدون ــ تيارت ــ

الملحقة الجامعية قصر الشلالة

ميدان التكوين: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقــدمة لنـــيل شـــهادة مـــاستر في

شعبة العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص : مالية وبنوك

بعنوان:

تمويل الجماعات المحلية وآثرها على التنمية المحلية

دراسة حالة بلدية حمادية للفترة (2015 – 2019)

من إعداد الطالبة:

واجر وسيلة

إشراف الأستاذ:

الدكتور: بربار نورالدين

السنة الجامعية : 2020/2019

جامعة ابن خلـــدون ــ تيارت ــ

الملحقة الجامعية قصر الشلالة

ميدان التكوين: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقــدمة لنـــيل شـــهادة مـــاستر في

شعبة العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص : مالية وبنوك

بعنوان:

تمويل الجماعات المحلية وآثرها على التنمية المحلية

دراسة حالة بلدية حمادية للفترة (2015 – 2019)

من إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

واجر وسيلة الدكتور: بربار نورالدين

مقدمة أمام اللجنة المشكلة من :

د . عيسى آيت عيسى	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تيارت	رئيسا .
د . بربار نورالدين	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا.
د . بنية صابرينة	أستاذة محاضرة قسم "أ"	جامعة تيارت	عضوا ممتحنا.

السنة الجامعية : 2020/2019

ملخص :

ازدادت أهمية الجماعات المحلية و أصبحت تلعب دورا هاما في تنمية المجتمع المحلي نتيجة لقربها من المواطن و تأديتها لخدمات عمومية كثيرة و متنوعة. وقصد تأدية مهامها تسهر المجالس المحلية المنتخبة على مرافقة مشروعات التنمية المحلية المسطرة ضمن برامجها سواء الممولة من قبل الدولة مباشرة أو من عوائد الجباية المحلية وانطلاقا من هذا التوجه هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل العلاقة بين التمويل المحلي ومستوى التنمية المحلية في الجزائر وذلك بالإسقاط على حالة بلدية حمادية بولاية تيارت للفترة (2015 – 2019) ، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم الفوائض المالية التي تتمتع به البلدية قيد الدراسة إلا أن مستوى التنمية المحلية يحتاج إلى مزيد من الجهود قصد إشباع الاحتياجات الأساسية لسكان البلدية و تحسين ظروفهم و اطار معيشتهم نظرا لأن الواقع يثبت مستويات تنمية متدنية وهو العامل الذي يفسر سوء التسيير وتوجه مشاريع التنمية نحو مشاريع لا تظهر آثارها في الواقع بشكل كبير أو ما يعرف بالمشاريع الهامشية . كما بينت الدراسة أن مستوى التمويل المحلي متواضع جدا بالمقارنة مع احتياجات التنمية التي يأملها السكان فتأدية البلدية لمهامها المتعددة التي تتولاها في مختلف الميادين المنوطة بها يتوقف لحد كبير على حجم الموارد المالية الذاتية او الخارجية .حيث كلما زادت هذه الموارد كلما تمكنت البلدية من ممارسة وظائفها بأكبر كفاءة ممكنة ، و بالتالي لا يمكن تحقيق تنمية محلية بأكبر معدلات دون تمويل محلي قوي ، فالحاجة الى الموارد المالية مستمرة ، متزايدة و متعددة خاصة ما تعلق بدعم الدولة نظرا لغياب مناطق صناعية تسمح برفع مستوى التمويل المحلي الناتج عن العوائد الجبائية.

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية ، التمويل المحلي ، البلدية ، حمادية ، جباية محلية .

اهـــــــــداء

لك الحمد و الشكر ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك فسبحانك لم تبخل علي بأي شيء سألتك فيه فكنت أنت المستجيب فالحمد لله الذي هدانا لإتمام هذا العمل المتواضع و الصلاة و السلام على أعظم و خير موجه للبشر امام الأنبياء و المرسلين محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من كان لهما الفضل في وصولي إلى هذا المستوى فجزاهما الله الجزاء الأوفر و أطال الله في عمرهما جدي و جدتي و إلى اعز ما املك في الوجود والدي الكريمين خاصة من أعطتني و حرمت نفسها الغالية و الحبيبة أمي حفظك الله و أطال في عمرك إلى عائلتي الكريمة ، إلى اعز الأصدقاء و كل من ساعدني في هذا العمل و قاسموني التعب و خففوا عني سهام و ليديا .

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

حمدا و ثناء اولا و أخيرا إلى الله عزوجل على جزيل نعمه و كريم فضله .اختص بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور بربار نور الدين لقبوله الإشراف على هذه المذكرة و لعدم بخله علي بنصائحه و إرشاداته و آرائه القيمة ووقته الثمين رغم انشغالاته شكرا جزيلا . و ما لي إلا ان أدعو من المولى العلي القدير ان يجازيه عنا خير الجزاء .

كما اتقدم بجزيل شكري إلى موظفي بلدية حمادية وعلى رأسهم بودار محمد و الأمين العام " غربي".

و اختص بجزيل شكري لأختي و صديقتي "محمودي سهام " التي كانت خير سند لي .

و الشكر موصول إلى السادة الأساتذة الذين سيتفضلون بمناقشة هذا البحث و إلى جميع من كان عونا لي و لو بكلمة تشجيع .

فهرس المحتويات

فهـــــــرس المحتـــــويات

الملخص		
الإهداء		
شكر و العرفان		
فهرس المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
مقدمة عامة .....(أ- ز)		
الفصل الاول : تمويل الجماعات المحلية.....(01 – 31)		
المبحث الاول	**عموميات حول الجماعات المحلية**	02
المطلب 01	مفهوم الجماعات المحلية	03
المطلب 02	أسباب نشأة الجماعات المحلية	06
المطلب 03	خصائص الجماعات المحلية	08
المطلب 04	أهداف الجماعات المحلية	10
المبحث الثاني	**تمويل الجماعات المحلية**	13
المطلب 01	ماهية التمويل المحلي و مميزاته	14
المطلب 02	آليات تمويل الادارة المحلية	16
المطلب 03	مصادر التمويل المحلي	18
المبحث الثالث	**ميزانيات البلدية**	24
المطلب 01	مفهوم ميزانية البلدية	25
المطلب 02	أنواع ميزانيات البلدية	26
المطلب 03	مبادئ الميزانية	29
خلاصة الفصل الاول		31
الفصل الثاني :أساسيات حول التنمية المحلية.....(32- 73)		
المبحث الاول	**ماهية التنمية المحلية (أسس نظرية للتنمية المحلية)**	33

المطلب 01	ماهية التنمية المحلية	34
المطلب 02	خصائص التنمية المحلية و أهم أهدافها	37
المطلب 03	مجالات التنمية المحلية و أهم مقوماتها و معوقاتها	40
المبحث الثاني	**مصادر تمويل التنمية المحلية**	49
المطلب 01	الوسائل الداخلية لتمويل التنمية المحلية	49
المطلب 02	الوسائل الخارجية لتمويل التنمية المحلية	59
المطلب 03	تحديات و آفاق إصلاح الجباية المحلية	64
المبحث الثالث	**دور التمويل في التنمية المحلية**	67
المطلب 01	علاقة التمويل المحلي بالتنمية المحلية	67
المطلب 02	مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل	70
المطلب 03	تأثير التمويل المحلي على التنمية المحلية	71
خلاصة الفصل الثاني		73
الفصل الثالث : دراسة آثر التمويل المحلي على التنمية المحلية ببلدية حمادية.(75– 106)		
المبحث الاول	**تقديم بلدية حمادية**	76
المطلب 01	تعريف ببلدية حمادية	76
المطلب 02	بلدية حمادية المصالح و المهام	78
المبحث الثاني	**دراسة تحليلية لميزانية بلدية حمادية للفترة (2015 إلى 2019)**	83
المطلب 01	تطور إيرادات ونفقات لبلدية حمادية للفترة (2015الى 2019)	83
المطلب 02	دراسة تطور نفقات التسيير لبلدية حمادية للفترة (2015 - 2019)	87
المطلب 03	دراسة تطور نفقات التجهيز و الاستثمار لبلدية حمادية للفترة (2015 - 2019)	93
المبحث الثالث	**مساهمة ايرادات بلدية حمادية في التنمية المحلية**	96
المطلب 01	ايرادات بلدية حمادية غير الجبائية للفترة (2015 الى 2019)	97
المطلب02	مساهمة ايرادات الضريبة في تمويل بلدية حمادية (2015 - 2019)	100
المطلب 03	عوائد ايرادات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية حمادية للفترة (2015	102

	2019–)	
خلاصة الفصل الثالث.		106
خاتمة عامة .....(107 – 112)		
قائمة المراجع .....(113–127)		
قامة الملاحق .....(128–129)		

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريفة الرسم على الذبح	52
02	توزيع معدل الرسم على النشاط المهني	55
03	توزيع معدل الرسم على النشاط المهني (لنشاط نقل المحروقات)	55
04	توزيع معدل الرسم على النشاط المهني (لنشاط الإنتاج)	55
05	جدول حساب الضريبة على الأملاك	56
06	نسبة الرسم علة القيمة المضافة	57
07	نسبة الضريبة على الدخل	58
08	تطور حجم ايرادات بلدية حمادية للفترة 2019/2015	83
09	تطور حجم نفقات بلدية حمادية للفترة 2019/2015	84
10	تطور الوضعية المالية لبلدية حمادية للفترة 2019/2015	86
11	تطور نفقات التسيير لبلدية حمادية للفترة 2019/2015	88
12	تطور نفقات التجهيز و الاستثمار لبلدية حمادية (2015-2019)	94
13	تطور ايرادات بلدية حمادية غير الجبائية للفترة (2015- 2019)	97
14	تطور الايرادات الجبائية لبلدية حمادية للفترة (2015-2019)	100
15	تطور إيرادات قسم التجهيز و الاستثمار لبلدية حمادية للفترة (2015- 2019).	102-103
16	تطور ايرادات قسم التسيير و ايرادات قسم التجهيز و الاستثمار لبلدية حمادية للفترة (2015- 2019)	104

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مهام الادارة المحلية	05
02	خصائص الجماعات المحلية	10
03	أهداف الجماعات المحلية	13
04	علاقة التنمية المحلية بالتمويل المحلي	69
05	تطور ايرادات بلدية حمادية للفترة من 2019/2015	84
06	تطور نفقات بلدية حمادية للفترة من 2019/2015	85
07	تطور الوضعية المالية لبلدية حمادية للفترة من 2019/2015	86
08	تطور نفقات التسيير لبلدية حمادية للفترة من 2019/2015	91-89
09	تطور نفقات التجهيز و الاستثمار لبلدية حمادية 2019/2015	95
10	تطور ايرادات منتوجات الاستغلال ، ناتج أملاك العمومية ، التحصيلات و الإعانات، تقليص الأعباء للفترة (2019/2015)	98
11	تطور الإيرادات الناتجة عن الممنوحات الصندوق المشترك لتمويل الجماعات المحلية للفترة ممن 2019/2015	98
12	تطور ايرادات النواتج الاستثنائية ، و نواتج أعباء السنوات السابقة	99
13	مساهمة الضرائب المباشرة و غير المباشرة في تمويل بلدية حمادية	101
14	مساهمة التمويل الضريبي و إجمالي إجراءات التسيير في تمويل بلدية حمادية	101
15	تطور ايرادات قسم تجهيز و الاستثمار للفترة من 2019/2015	103
16	مقارنة بين حجم ايرادات التسيير و ايرادات التجهيز و الاستثمار	105

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبلدية حمادية	129

مقدمة عامة

مقدمـــــة :

حظي موضوع التنمية المحلية بنقاش حاد واهتمام متزايد في الآونة الأخيرة في كثير من بلدان العالم بما فيها الجزائر التي سعت جاهدة لتحقيق التنمية في ظل الرهانات المأمولة و الأزمات الموجودة ، وقصد تجسيد هذه التنمية اعتمدت مبدأ اللامركزية في التسيير الذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة تشكل الوسيط بين المواطن و الادارة المركزية ، و تعتبر الجماعات المحلية أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية ، حيث تتولى عملية إدارة المرافق المحلية قصد النهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي ، كونها مؤسسات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي هذه الأدوار كرست لها بموجب النصوص القانونية .

ولقيام الجماعات المحلية بوظائفها المتعددة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية تحتاج إلى موارد مالية تضمن لها القيام بهذه المهام حيث كلما زادت موارد الجماعات المحلية المالية تمكنت من تأدية مهامها وضمان تلبية حاجات السكان المتزايدة. ونظرا لكون التنمية المحلية تعتمد بشكل كبير على التمويل المحلي لأحداث زيادات في مستويات التنمية المحلية ، حيث ان تحقيق برامج و مشروعات التنمية المحلية يتطلب تعبئة اكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية و تعتبر الجباية المحلية اهم مصادر تمويل في ميزانية الجماعات المحلية .

1- إشكالية الدراسة : تعمل الجماعات المحلية في الجزائر على تحقيق التنمية المحلية و جعلها هدفا من أهدافها و البلدية باعتبارها خلية أساسية في الدولة ، تسعى الى تحقيق التنمية في مستواها المحلي و ذلك من خلال ما تملكه من موارد مالية. ضمن هذا السياق تبرز إشكالية الدراسة الرئيسية التالية: **ما اثر التمويل المحلي على التنمية المحلية وما واقعه ببلدية حمادية ؟؟**

2- التساؤلات الفرعية : لتحليل الإشكالية السابقة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالجماعات المحلية ؟ وهل لها القدرة على تحقيق التنمية المحلية ؟

- ماهي مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر؟ وما هو دور التمويل المحلي في التنمية المحلية ؟
- ما هو واقع التمويل المحلي ببلدية حمادية ؟ وما آثره على التنمية المحلية في ذات البلدية؟

3- **فرضيات الدراسة :** انطلاقا من الإشكالية المطروحة ،و قصد تسهيل الإجابة على الأسئلة الفرعية ،ارتأينا طرح الفرضيات التالية كإجابات أولية مسبقة سنخضعها للاختبار من خلال محاور الدراسة:

الفرضية الأولى : الجماعات المحلية تهدف إلى خلق التنمية المحلية من خلال تحقيق مختلف البرامج و المشروعات التنموية على المستوى المحلي .

الفرضية الثانية : كلما كانت الموارد المالية متاحة كلما زادت فرص التنمية المحلية .

الفرضية الثالثة : التمويل المحلي هو من بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية ،شريطة استعماله الصحيح بعيدا عن كل أشكال الفساد الاداري و المالي الذي يعرقل كل أشكال التنمية .

4-**أسباب اختيار الموضوع :** نظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع التنمية المحلية في الوقت الحالي جعلت من أسباب اختياره أسباب ذاتية و أخرى موضوعية :

الأسباب الموضوعية : وتتمثل في :

- ارتباط الموضوع بعمل الجماعات المحلية التي تكتسي أهمية كبيرة في تسيير مختلف جوانب الحياة .
- معرفة مدى كفاية مصادر التمويل المحلي في الجزائر و ما هي الآليات و الإجراءات الواجب اتخاذها من اجل تحقيق التنمية .
- تناسب موضوع الدراسة مع التخصص المدروس .

الأسباب الذاتية : وتتمثل في :

- ❖ محاولة رفع مستوى كفاءتنا المنهجية و الموضوعية ، باعتبار ان الممارسة العلمية للبحث تثري معارفنا و تدربنا على التحكم في أدوات و أساليب البحث العلمي .
- ❖ الرغبة في معرفة الدور الحقيقي الذي يمكن للتمويل المحلي ان يلعبه في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر و ذلك من خلال التعرف على المشاريع التنموية الموجهة لإحداث التنمية المحلية و مصادر تمويلها على مستوى بلديتنا.
- ❖ ربط بعض المفاهيم بما يحدث في محيطنا.

5-أهمية الموضوع : يكتسب هذا الموضوع أهمية متميزة حيث انه مرتبط بعمل الجماعات المحلية عامة و البلدية خاصة في تحقيق التنمية المحلية و محاولة الارتقاء بقدرتها لتلبية حاجة المواطن و تحقيق التنمية المحلية بفعالية ، وعلى ضوء التحولات السياسية و الاقتصادية التي صاحبت مفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون و الديمقراطية ، فضلا عن تزايد الاهتمام بمعالجة قضايا التنمية المحلية باعتبارها أساس التنمية الوطنية الشاملة ،خاصة موضوع التمويل المحلي و أثره على التنمية المحلية لأنه يعد من المواضيع الهامة كونها تحدد طبيعة العلاقة بين المواطنين والجماعات المحلية و باعتباره الركيزة الأساسية (التمويل المحلي) في عملية التنمية، و عليه فان في هذه الدراسة سنركز على تمويل الجماعات المحلية و أثرها على التنمية المحلية موضحين مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي .

6-أهداف الموضوع : تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز النقاط التالية :

- ❖ دراسة الجماعات المحلية بالتعرف على أهم أهدافها و المقومات التي تقوم عليها .
- ❖ دراسة مفهوم التنمية المحلية و معرفة أهم أبعادها و مجالاتها التنموية .
- ❖ إبراز مختلف مصادر التمويل التي تستخدمها البلدية من اجل الارتقاء بالتنمية المحلية ، ومعرفة واقع هذه المصادر ببلدية حمادية .
- ❖ إبراز أهم المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية .

7- **منهج الدراسة :** في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي أثناء عرض المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري والتي من خلالها تم التعريف بمختلف متغيرات الدراسة كما تم وصف لوسائل المستعملة لتحقيق التنمية ، ثم في الجزء الثاني تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل للمعطيات والإحصائيات المتحصل عليها من بلدية حمادية وهذا لتحديد الأثر المترتب من فاعلية التمويل المحلي على التنمية المحلية .

8- **أدوات الدراسة:** . حتى نتمكن من القيام بهذه الدراسة اعتمدنا المسح المكتبي للكتب والمجلات ومختلف المنشورات القوانين ، وكذا التقارير الصادرة من بعض الهيئات ذات الصلة وكذا بعض الدراسات في ملتقيات وطنية ودولية . أما فيما يخص دراسة الحالة فتم تحليل المعطيات بعد عملية ترجمتها إلى أشكال بيانية باستخدام برنامج Excel .

9- **حدود الدراسة : وتشمل**

الحدود الزمنية : تشمل الفترة الزمنية (2015-2019).

الحدود المكانية : على مستوى تراب الجمهورية الجزائرية وبالضبط ببلدية حمادية بولاية تيارت.

10- **صعوبات الدراسة :** من اهم الصعوبات التي صادفت انجاز هذه الدراسة هي :

- اتساع مجال الموضوع وضع أمامنا صعوبة التعمق في كل جزئية و إعطائها الصياغة و الإيجاز.
- عدم امكانية الحصول على بعض المعلومات الكافية و اللازمة لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة ، حيث تكمن هذه الصعوبة في عدم الحصول على الوثائق او المعلومات التي تخدم موضوع الدراسة من قبل بعض الإدارات .
- صعوبة اقتناء الكتب و الدراسات السابقة مع خصوصية السنة الجامعية التي اتسمت بغلق الجامعات نتيجة انتشار فيروس كوفيد 19 (كورونا)

11- الدراسات السابقة : من خلال المسح المكتبي وفي حدود علم الباحثة تم رصد الدراسات التالية :

دراسة صمودي محمد العرباوي لمين ، 2014/2013 جامعة تلمسان: تناول الباحث موضوع " إشكالية التسيير المالي في الجماعات المحلية " و تمحور تساؤله الرئيسي حول ما هو واقع تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية ؟ و قد توصل الباحث من خلال دراسته إلى ان اغلب بلديات الوطن تعاني من سوء التسيير المالي بسبب مشكل عدم ترشيد نفقاتها و عدم التزام المسؤولين المحليين عند القيام بالإنفاق و التقيد الاعتمادات المالية المفتوحة بالدرجة الأولى .

دراسة شويح بن عثمان 2011/2010 تلمسان : تناول الباحث موضوع " دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية " و تمثل تساؤله الرئيسي حول ما مدى نجاح البلدية في مهمة التنمية المحلية ؟ من خلال ما قدمه توصل إلى ان الدولة تسعى لتحقيق نظام لامركزي و حقيقي للجماعات المحلية و محاولة تخفيف من أزمة الجماعات المحلية باتخاذ إجراءات جديدة كخلق ضرائب جديدة بالإضافة إلى ذلك توصل إلى انه افتقار الجماعات المحلية للموارد المالية هو ما أدى الى شلل في أجهزتها المحلية .

دراسة خيضر خنفري 2011/2010 جامعة الجزائر 03 : حيث تطرق الباحث إلى موضوع " تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق "و تمثل تساؤله الرئيسي في هل يمثل نظام تمويل التنمية الحالي نظاما فعالا ام يجب تجديده ؟ و في هذه الحالة ما هي الاستراتيجية المناسبة التي ينبغي إتباعه لتجديد نظام تمويل التنمية المحلية ؟ من خلال تحديد جوانب القوة و الضعف في أداء الجماعات المحلية و تأثير الموارد الذاتية في استقلالها و تشخيص لواقع تمويل التنمية المحلية من خلال تحليل أدوات التنمية المحلية و تقييمها في تحقيق الأهداف المنتظرة منها .

وتختلف دراستنا أولا من حيث الاطار الزماني الذي يشمل الفترة (2015 – 2019) وحتى الاطار المكاني يشمل بلدية حمادية بولاية تيارت التي لها خصوصيتها الخاصة مقارنة بالمدن الكبرى.

12 – وصف هيكل البحث: قصد تحليل إشكالية الدراسة تم تقسيم العمل إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول ثم خاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات فيما يخص موضوع الدراسة .

تضمن الفصل الأول عرضا عن تمويل الجماعات المحلية بالجزائر وهذا بعد التعريف ببعض المفاهيم الاساسية للجماعات المحلية وطرق تمويلها كما تم من خلاله ايضا التطرق الى التمويل المحلي وحصر مميزاته وخصائصه مصادره ليتم في الاخير التطرق إلى ميزانية البلدية تحديد مفهومها أنواعها و أهم مبادئها.

بينما **الفصل الثاني من الدراسة تطرق إلى عرض أساسيات حول** التنمية المحلية تم من خلاله عرض بعض المفاهيم والنظريات والاسس التي تناولت تناول ماهية التنمية المحلية و أهم مجالاتها و المعوقات التي تعترض تحقيقها ، كما تم دراسة مصادر تمويل التنمية المحلية سواء الداخلية أوو الخارجية لتظهر وجود علاقة ترابط أساسية بين التمويل المحلي والتنمية المحلية

أما الفصل الثالث فحاولنا من خلاله قياس أثر التمويل المحلي على التنمية المحلية وذلك بالإسقاط الميداني على بلدية حمادية بولاية تيارت . حيث قمنا بعرض عام عن بلدية حمادية وبعدها تطرقنا إلى دراسة تحليلية عن واقع ميزانية البلدية لفترة الدراسة (2015 – 2019) ومن ثمة قمنا بتبيان أثر التمويل المحلي لهذه البلدية على مستوى التنمية المحلية بها.

الفصل الأول:

تمويل الجماعات المحلية

تمهيد :

نتيجة للتقدم العلمي الكبير، وتزايد وتيرة التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة ، العامل الذي أفرز تغيرات عميقة في شتى مناحي الحياة، كما تزايد التعداد السكاني عبر العالم الأمر الذي تطلب بروز متطلبات تنموية جديدة كل هذا شكل عبئ كبير على الدول ، فازدادت مهماتها ، ولم تعد قاصرة على تحقيق امن مواطنيها و تحقيق العدالة بينهم ، بل تعدتها الى ضرورة التأثير في حياتهم في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وهذا التأثير لن يتأتى إلا إذا قامت الحكومات بتوفير الكثير من الحاجيات الضرورية من مرافق عامة تشمل الصحة والتعليم والشغل والرياضة....الخ . هذه الواجبات اثقلت كواهل الحكومات ،اضطرتها للتنازل عن جزء من مسؤوليتها الادارية لهيئات محلية منتخبة تنوب عنها بإنجازها ،و تحت مراقبتها و اشرافها .

و لهذا فقد ازدادت اهمية الجماعات المحلية ، و اصبحت تحتل مركزا هاما في الحكومات والدول كونها اقرب هيئات الدولة من المجتمع كما لها دور فعال في التنمية ، لقربها من المواطنين ،هذا القرب يجعلها اكثر قدرة على ادارة الظروف و الحاجيات المحلية، و تقديم الخدمات الاساسية للسكان و المساهمة في تحقيق متطلباتهم و حل مشاكلهم ، و تنفيذ المشاريع التي تعكس تطلعات المواطنين ، غير أن تفعيل هذه التنمية يتطلب وفرة موارد مالية لقيام الجماعات المحلية بوظيفتها . ضمن هذا السياق يحاول هذا الفصل دراسة الاطار العام للجماعات المحلية و التمويل المحلي.

المبحث الاول : عموميات حول الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية عين السلطة التنفيذية في الجزائر ، التي تعتبر اسلوبا من اساليب التنظيم الاداري و التي تعني توزيع الوظيفة الادارية بين اسلوب سلطات المركزية في الدولة و الهيئات الادارية المنتجة .و قد اخذت الجماعات المحلية على عاتقها منذ تأسيسها تنفيذ المشاريع التنموية و ذلك بتسخير كل الطاقات الكاملة و تعبئتها و استغلالها افضل استغلال من اجل تحسين الاوضاع السوسيو اقتصادية للمواطنين و تسعى هذه الجماعات الى ترشيد ثرواتها لاسيما و انها تشكل الجزء الاكبر من مداخيلها .

المطلب الاول : مفهوم الجماعات المحلية :

تعتبر الجماعات المحلية من الاساليب الادارية لتسيير الاقاليم المحلية ، فهي على عكس المركزية الادارية تسمح للمنتخبين المحليين بتسيير شؤون الاقليم المحلي ، و مشاركة المواطنين المحليين في تسيير شؤونهم بأنفسهم عبر اختيار ممثليهم ، و تفاعلهم مع السلطات المحلية في تسيير الشأن المحلي[1] و من ضمن التعاريف التي اعطيت للجماعات المحلية نجد:

أولا : تعريف الجماعات المحلية : تعددت التعاريف التي تشرح مفهوم الجماعات المحلية تبعا لمنظور الباحثين و الزوايا التي ينظرون اليها .

عرفها الكاتب الفرنسي WALINE " بانها نقل سلطة اصدار قرارات ادارية الى مجالس منتجة بحرية من المعنين ".

كما عرفها JHON CHERCKE بانها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة . بالإضافة الى الامور التي يرى البرلمان انها من الملائم ان تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية [2].

كما يمكن تعريف الجماعات المحلية: بانها ذلك الاسلوب الاداري الذي يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الادارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة اساسا بهدف تنمية مجتمعاتها و اشباع حاجات افرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من السلطة المركزية [3].

---

[1]– بكوش كريمة، حمادي بلقاسم، مداخلة بعنوان: **دور الجماعات المحلية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية**، ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني الثاني حول: **الاتجاهات الحديثة لتمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، يومي 10–11 افريل 2017، ص: 05 .

[2]– عقون عبد الله، وآخرون، مداخلة بعنوان: **واقع الاصلاح القانوني و التنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر**، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: **الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 11/10افريل 2017، ص: 04 .

[3]– ياسين ربوح ، **محاضرات في ادارة الجماعات المحلية في الجزائر**، محاضرات موجهة لطلبة سنة ثالثة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم السياسية ، 2017/2016، ص: 02 .

وتعرف كذلك الجماعات المحلية بهذا المصطلح على انها : " وحدات جغرافية مقسمة من اقليم الدولة و هي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات و المدن و القرى ، و تتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها و تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [1] .

و تعرف بانها الادارة العامة و الرئيسية ، لها اهلية تسيير اقليم محدد ، يوضع تحت وصاية الدولة و المقصود اساسا الولايات و البلديات[2] .

ثانيا: مهام الجماعات المحلية : اسند المشرع الجزائري للولاية و البلدية مجموعة من المهام تتمثل في :

- ✓ **الامن و النظام العام :** و كمثال على ذلك ما نصت عليه المادة 94 من قانون البلدية 10/11 كما يلي : " تسهر البلدية على المحافظة على النظام العام و امن الاشخاص و الممتلكات و معاقبة كل مساس بالسكينة العمومية و كل اعمال التي من شانها الاخلال بها
- ✓ **فيما يخص تنظيم الحالة المدنية وتسييرها :** من خلال الاعتماد على سجلات و ميكانيزمات تنظيمية خاصة لكل الحالات المدنية من ولادات ووفيات و غيرها ، يعتبر هذا القسم من اهم الاقسام التنظيمية الضرورية للمواطن و الدولة على حد سواء فمن خلالها يستطيع المواطن ان يتمتع بحقوق المواطنة .
- ✓ **وتقوم ايضا مؤسسات الجماعات المحلية** بعمل مهم و هو الذي يخص الاصلاح الاداري ، و تطوير الخدمات المقدمة . و لتقريب الصورة اكثر ارتأينا الى تلخيص مهام الجماعات المحلية من خلال الشكل التالي :

---

[1]– سعود وسيلة، قاسمي كمال، مداخلة بعنوان: **آليات تمويل الجماعات المحلية في الجزائر**، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: "**الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و علوم تجارية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة ، يومي 11/10 افريل 2017 ، ص : 03 .

[2]– تهتان مراد، شوبري جلول ، **تمويل الجماعات المحلية في الجزائر وقع وآفاق** ، ورقة بحثية للمشاركة في الملتقى الوطني الثاني حول : "**الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها** ، كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، يومي 11/10 افريل 2017 ، ص : 03.

الشكل رقم 01 : يوضح مهام الادارة المحلية

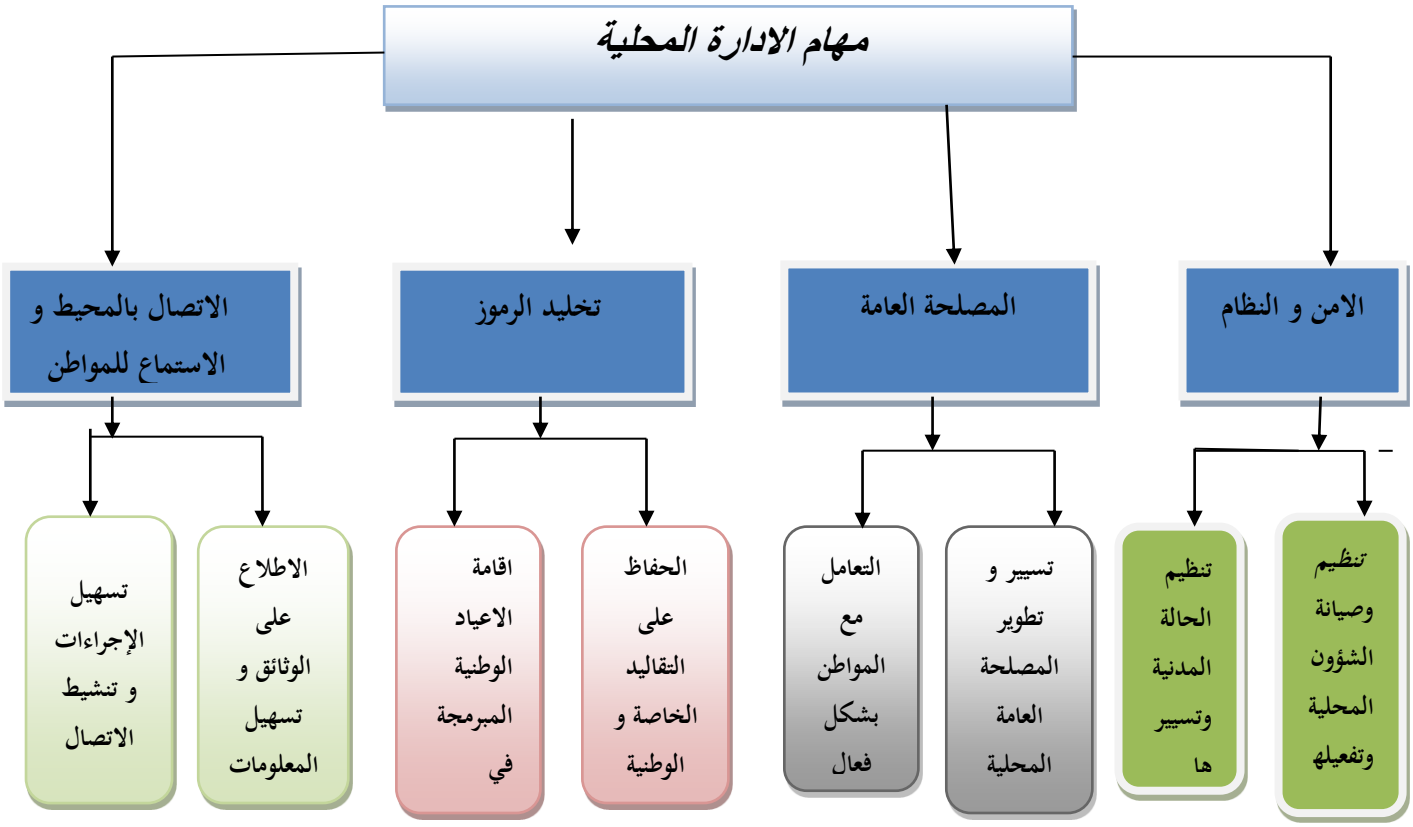

المصدر : فاطمة زرقون ،**اشكالية التمويل الذاتي للجماعات المحلية، دراسة حالة ورقلة** ، مذكرة ماستر في التنظيم الاداري و السياسي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، ص : 10 .

قراءة وتحليل للشكل :

من خلال الشكل نلاحظ ان مهام الجماعات المحلية سواء البلدية او الولاية تتمثل اساسا في ضمان الامان و النظام العام و تحقيق المصلحة العامة ، و لهذا الاستماع لانشغالات المواطنين ، و هذا يمثل التجسيد الفعلي للديمقراطية التشاركية ضمن ما يسمى علاقة تشاركية بين المسؤولين و المواطنين لتحقيق المصلحة العامة و الجماعية لذلك الاقليم ، و كذا تخليد الرموز الوطنية و احياء الثورة المجيدة لأنها تاريخ الشعب و الدولة الجزائرية ، عموما هذه المهام منوطة للجماعات المحلية و تبقى جوهر مهم للإدارة المحلية و هي ازالة العراقيل المتعلقة بنقص الامكانيات و سوء تنظيم و تفعيل التنظيم الاجتماعي الداخلي لهذه

المؤسسات ، و كذا تشديد الرقابة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحسن تسيير الشؤون المحلية ، بما يضمن الشفافية و النزاهة في ادارة شؤون المواطنين ، بما يحقق طموحاتهم امام ممثليهم المحليين .[1]

المطلب الثاني : أهمية الجماعات المحلية وأسباب نشأتها

هناك العديد من المبررات ذات الاهمية الملحة التي دعت الى تأسيس الجماعات المحلية سنتناول من خلال هذا المطلب الدوافع والاسباب التي أدت إلى نشوء الجماعات المحلية ثم نقوم بعرض أهميتها.

أولا : أسباب نشأة الجماعات المحلية : ترجع اسباب نشأة نظام الادارة المحلية الى اسباب متعددة نذكر منها :

- تبسيط الاجراءات و القضاء على الروتين .
- تزايد المهام على الدولة .
- العدالة في توزيع الاعباء المالية .
- التدريب على اساليب الحكم .
- الادارة المحلية اكثر ادراكا للحاجات المحلية .[2]
- استخدام اساليب ادارية مختلفة عن تلك التي تقدمها الادارة المركزية .
- تحقق الادارة المحلية مفهوم الديموقراطية على المستوى المحلي ، و ترسخ المبدأ الديموقراطي في اذهان المواطنين من خلال تجسيد حكم الشعب لنفسه بنفسه .

---

[1]– فاطمة زرقون ، **اشكالية التمويل الذاتي للجماعات المحلية** – دراسة حالة ورقلة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، تخصص تنظيم اداري وسياسي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، غير منشورة ، 2019/2018 ، ص ص : 09 ، 10 .

[2]– اولاد ليلى ، سماي علي ، مداخلة بعنوان : **دور الصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات المحلية** ، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول :" **الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيلالي بونعامة ،خميس مليانة ،الجزائر ،11/10 افريل 2017 ، ص : 03

- مراعاة احتياجات السكان و رغباتهم و مصالحهم في المناطق المحلية بما يلائم ظروفهم المحلية و يؤدي الى رفع مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي .
- توفير التمويل المحلي يسهم في سد جزء من كلفة المشروعات و الاعمال الخيرية ، و يدعم لدولة و لا يثقل الخزينة المركزية .
- تشجيع مواطني المناطق المحلية على المساهمة مع سلطتها المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالخير و الفائدة .[1]

ثانيا: اهمية الجماعات المحلية : تكمن اهمية الادارة المحلية او الجماعات المحلية حيث انها ليست ابتكارا حديثا للإنسان بل انه نظام لازم للبشرية منذ اقدم العصور حتى الان ، فقد اهتم العديد من الباحثين كل حسب اختصاصه بالإدارة المحلية اشد اهتمام فعلماء الاجتماع اهتموا بها من منطلق انها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي ، كما ان الادارة المحلية تقوم على فكرة تقييم العمل و هو ما يجعلها موضوع اهتمام هذه الفئة من الباحثين .

كما يمكن النظر اليها من زاوية سياسية على اعتبار ان المجالس المحلية تمثل قاعدة "اللامركزية " يتمكن من خلال المنتخبون على مستوى البلدية او الولاية المشاركة في صنع القرار بما يجسد فكرة الديموقراطية ، على اعتبار انه يضمن الحريات و يتفق مع المبدأ الديموقراطي ، الذي يستلزم مشاركة الشعب او ممثليه في امورهم و حل مشاكلهم ، كما اهتم علم الادارة ايضا بالنظام الادارة المحلية ، لما تشكله من المجال الاكثر اهمية في نظرية التنظيم ، و ذلك انه لا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الادارة العامة دون التركيز على نظام الادارة المحلية [2]

---

[1]– عمرة هادي ، وهيبة جقبوب ، **دور الهيئات المحلية في تنشيط الاستثمار المحلي –دراسة حالة ولاية الجلفة** – مذكرة معدة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص: سياسات عامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2018/2017 ، ص : 17،06 .

[2]- اولاد براهيم ليلى ، سماي علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 04،03 .

للجماعات المحلية العديد من المزايا على الصعيد السياسي و الاداري و الاقتصادي :

- **الاهمية السياسية** : ان الجماعات المحلية تساهم في اشراك المواطنين في ادارة وحداتهم المحلية بما ينطوي عليه ذلك من ترسيخ للنهج الديموقراطي و لفكرة حكم الشعب ، فممارسة الديموقراطية على الصعيد المحلي او ما يسمى احيانا بالديموقراطية الادارية او المحلية ، هي المدرسة النموذجية لممارسة الديمقراطية على المستوى الوطني .
- الاهمية الادارية : تجسد الجماعات المحلية مبدأ التخصص و تقسيم العمل و الذي اصبح اليوم من اهم سمات الادارة الحديثة ، كما تساهم في تحقيق درجة عالية من الفعالية الادارية ، نظرا لإلمام رجال الوحدة المحلية بالشؤون المحلية مما يجعل قراراتهم ملائمة للواقع المحلي .
- *الا*همية الاقتصادية : تتمثل الاهمية الاقتصادية للجماعات المحلية في توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب و الرسوم المحلية و ايرادات املاك المجالس المحلية و ممتلكاتها مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية ، و تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية و حاجات الموطنين [1]

المطلب 03 : خصائص الجماعات المحلية :

تتميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص اهمها :

1- الاستقلالية الادارية : و هي من اهم المميزات الي تنتج بشكل عادي من الاعترافات بالشخصية المعنوية و هو ما اكدته المادة الاولى من القانون البلدي في الجزائر ، فالاستقلال الإداري يعني ان تنشأ اجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع

[1] بلقرع فاطنة وآخرون ، مداخلة بعنوان :**دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ،ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول : الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ،يومي : 11/10 افريل ، ص : 04 .

الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية و الهيئات المحلية المستقلة . و ذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة ، و تتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها :

- تخفيف العبء عن الادارة المركزية نظرا لكثرة و تعدد و وظائفها .
- تجنب التباطؤ و تحقيق الاسراع في اصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- تفهم اكثر و تكفل احسن برغبات و حاجات المواطنين .
- تحقيق مبدأ الديموقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه المحلية.[1]

2 – الاستقلالية المالية : ان تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية و الاستقلال الاداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي او الذمة المالية المستقلة ، و هذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من اداء الاختصاصات الموكلة اليها ، و اشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها ، و تمتعها بحق التملك للأموال الخاصة ،بالإضافة الى ذلك فان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية و ذلك في حدود السياسة الاقتصادية للدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي .[2] و للتوضيح اكثر نبينها في الشكل التالي :

---

[1]– مناد رضا ، **دور تفويض المرفق العام في تحسين مداخيل الجماعات المحلية** – دراسة حالة – مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة لونيسي علي ، البليدة ، غير منشورة ،2018/2017 ،ص : 30 .

[2]– بوتاتة عبد الحق، العايب عبد الهادي ،**ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية –دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2010،2014** –مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص :ادارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة امحمد بوقرة ،بومرداس ،2016/2015 ،ص : 15 .

شكل رقم 02 : يوضح خصائص الجماعات المحلية .

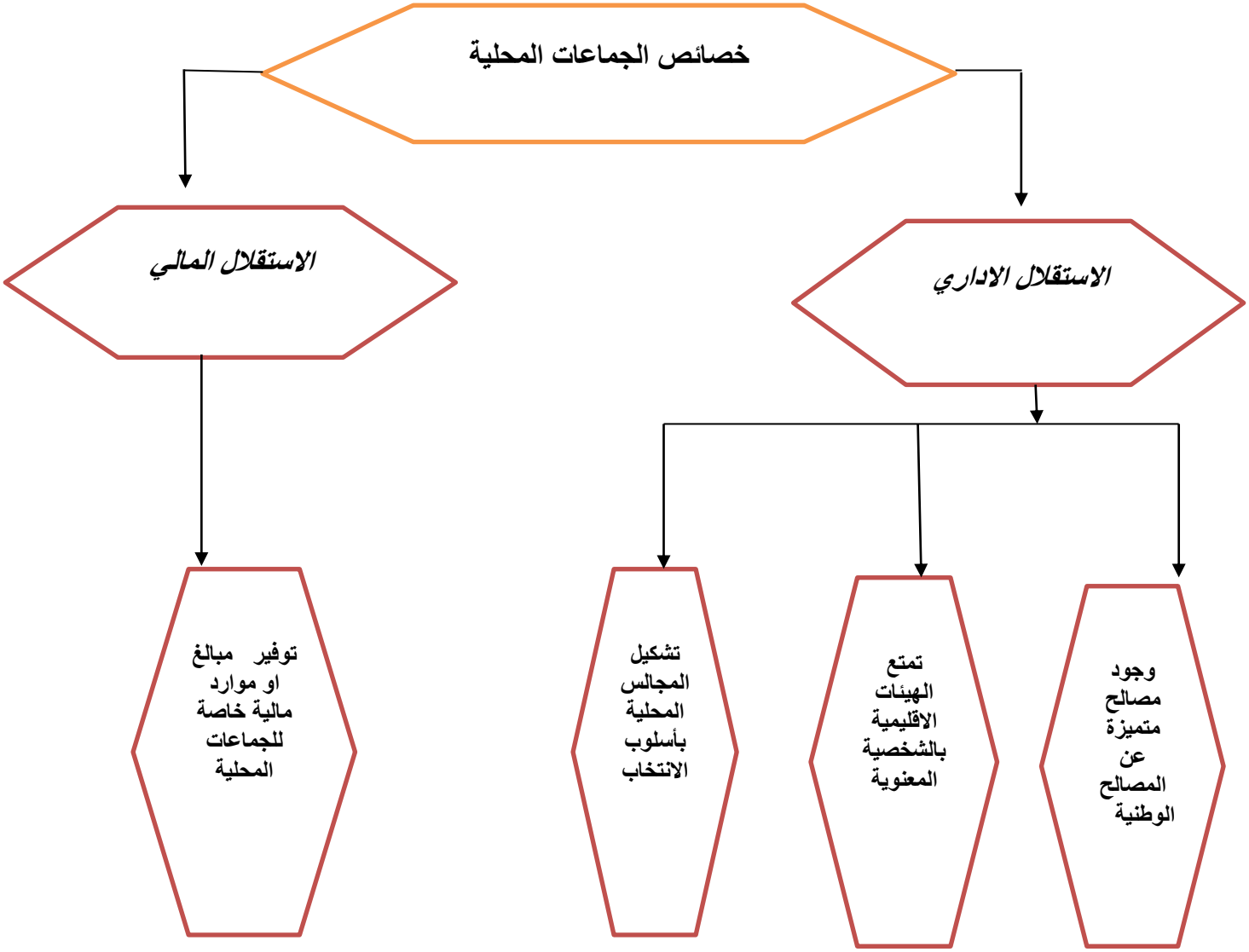

المصدر : بكوش كريمة ، حمادي بلقاسم ، دور الجماعات المحلية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية .مرجع سابق ، ص: 06

المطلب الثالث : اهداف الجماعات المحلية :

ان الهدف الاساسي للجماعات المحلية هو تحقيق ادارة مرفق محلي ذو نفع عام يأخذ بالخصوصيات المحلية و يقرب الادارة من المواطن و يسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرار ، و على العموم فالجماعات المحلية و جدت اساسا لتحقيق الاهداف التالية :

01/- الاهداف السياسية : ترتبط الاهداف السياسية للجماعات الاقليمية اساسا بمبدأ تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب و هذا المبدأ يحقق اهداف منها :

الديموقراطية : تعتبر الديموقراطية الهدف الرئيسي الذي تسعى الى تحقيقه الجماعات المحلية ، و تتحقق هذه الديموقراطية من خلال المجالس المحلية المنتخبة بواسطة مجتمع محلي ، لتتولى الادارة هذه المجتمعات ، و كثيرا ما يقال ان الجماعات المحلية هي المدرسة النموذجية للديموقراطية ، و الحقيقة ان ديموقراطية الادارة المحلية تعتبر جزءا لا يتجزأ و قاعدة لنظام الحكم الديموقراطي بالدولة كلها. كما تتيح فرصة لتدريب القيادات و اعدادات لشغل مناصب سياسية في المجال التشريعي و التنفيذي على المستوى لوطني .[1]

02- الاهداف الادارية : ان تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية ، يحقق السرعة و الدقة ، و الكفاءة في الاستجابة لمتطلبات و احتياجات السكان المحليين ، بما يحقق الكفاءة في تزويد المناطق و الاقاليم بالخدمات العامة [2]، و يمكن ايجاز هذه الاهداف كالآتي :

- القضاء على البيرو قراطية التي تتصف بها الادارة المركزية ،بحيث تنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية الى هيئات و اشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية و يستجيبون لها بدون عوائق او روتين .

[1] – ياسين ربوح، مرجع سبق ذكره ، ص : 05 .

[2]– بوتاتة عبد الحق ، العايب عبد الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 ، 22

❖ إتاحة فرص تجريبية على مستوى ضيق و محدود لبحث مدى امكانية تعميمها .[1]

❖ تحقيق كفاءة الادارية ، اذ تسعى المجالس الادارية للاستخدام الامثل للموارد المتاحة و توفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل و لأكبر عدد منهم ، و لن يحقق هذا الا عن طريق كفاءة الادارة في تسيير الخدمات المختلفة .

03- الاهداف الاجتماعية : يمثل نظام الادارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الاهداف الاجتماعية نذكر منها :

❖ تحقيق رغبات و احتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم و اولوياتهم ، حيث ان وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين ،اذ لابد ان ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لهم ، و ارتفاع مستوى الصحة و التعليم و الحد من تلوث البيئة ، و الحصول على خدمات محلية بسهولة .

❖ شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة و تنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، و يزيد ارتباطه بالمجتمع المحلي .

كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدته الشعبية ،وهو ما ينعكس ايجابا على السكان المحليين و تلبية حاجاتهم ،كما تنمي الاحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين .[2]

---

[1] – ياسين ربوح ، مرجع سابق ، ص: 06

[2] – طالبي يمينة ، **الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة : ولاية البيض)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية ،تخصص: سياسات عامة و تنمية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة د/الطاهر مولاي ، سعيدة ، 2016/2015 ، ص :25 .

الشكل رقم 03 : يوضح اهداف الجماعات المحلية .

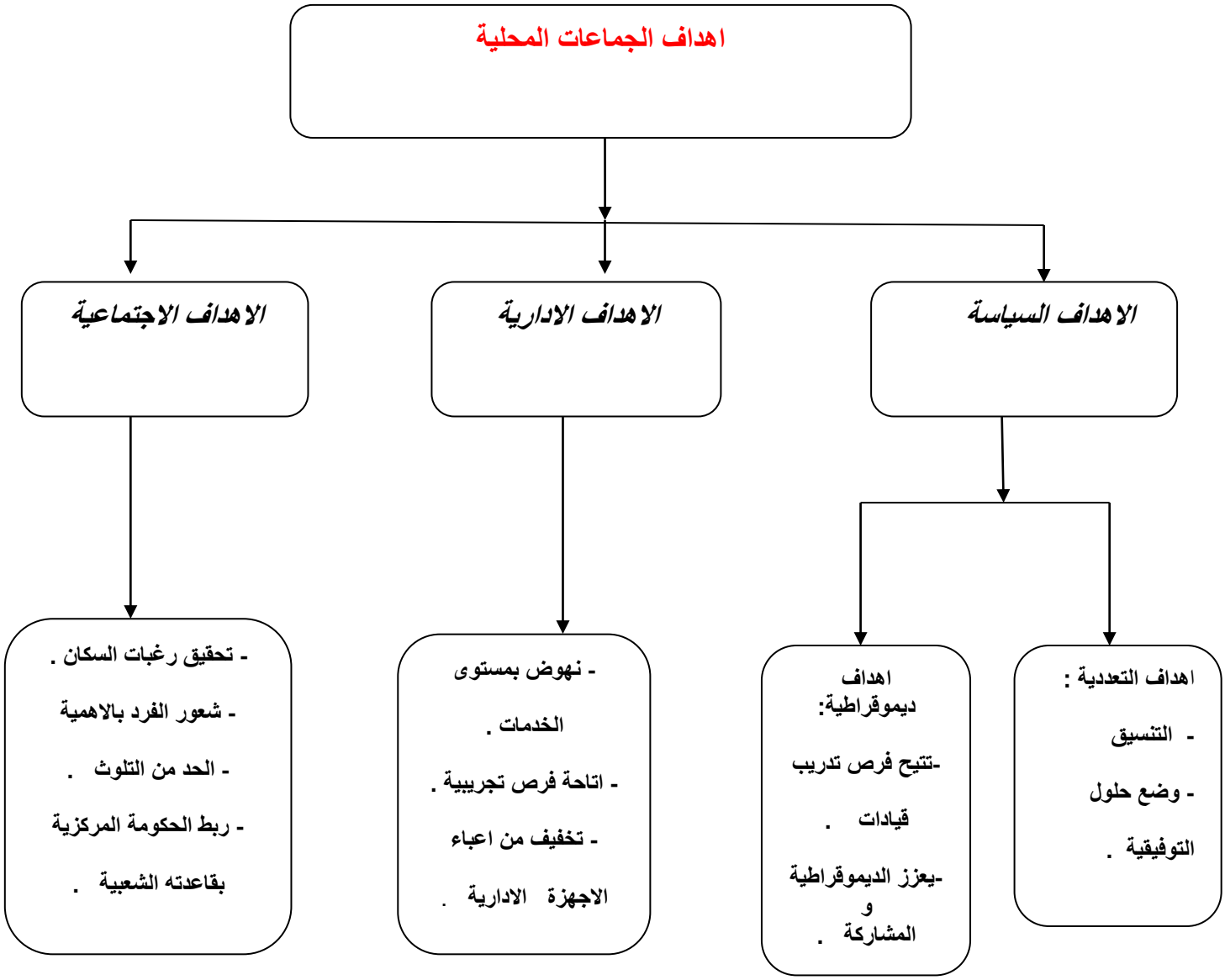

المصدر : بكوش كريمة ، حمادي بلقاسم ، دور الجماعات المحلية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ، ص : 08.

المبحث الثاني :آليات تمويل الجماعات المحلية

تقوم الجماعات المحلية بتقديم العديد من الخدمات الهامة و انجاز المشاريع التي تتطلب الكثير من الاموال ،كما ان تلك المشاريع و الخدمات بحاجة لكفاءات بشرية مدربة و مؤهلة تعمل على تحقيقها و من اجل جذبها و تحفيزها على العمل لابد من توفير موارد مالية كافية ، ان توفير الاموال يعتمد على العمل بشكل جاد لتطوير الموارد الذاتية المتاحة و

البحث عن موارد من مصادر خارجية سواء كانت اعانات حكومية او قروض بشرط ان لا تمس بمبدأ استقلالية الجماعات المحلية .

المطلب الاول : ماهية التمويل المحلي :

اولا: تعريف التمويل المحلي : هو كل الموارد المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق اكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن و تعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة .[1]

و يعرف التمويل المحلي بأنه : " هو مجموع الاجراءات و الوسائل المحددة بالقانون و التي تمكن الهيئة المحلية من تنفيذ مخططاتها [2].

و مهما تنوعت السياسة الاقتصادية و التنموية للدولة فإنها تحتاج الى التمويل . ومن هنا نستطيع القول ان للتمويل المحلي دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق :

- توفير رؤوس اموال لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها .
- توفير رؤوس الاموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها .
- توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة .
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .
- تحقيق الاهداف المسطرة من طرف الدولة .

---

[1]– وهيبة بن ناصر ، **تمويل المحلي و دوره في عملية التنمة المحلية** ،مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ،العدد06 ،جامعة بليدة 02 لونيسي علي ، ص : 91 .

[2]– لوصاد فاطمة الزهراء ، قويدر التومي ايمان ،مداخلة بعنوان : **مساهمة الجباية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية** ،ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول : "الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ،جامعة جيلالي بونعامة ،خميس مليانة ، يومي 10–11 افريل 2017 ، ص : 07 .

– تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الظروف المعيشية .[1]

ثانيا : شروط التمويل المحلي : يتضح ان للتمويل المحلي دور كبير في تحقيق التنمية المحلية و هذا في حالة توافر الموارد المطلوبة و لكن مع تنوع مصادر التمويل بالمحليات نظرا لتنوع الخدمات المقدمة من جهة و اختلاف المشروعات من جهة اخرى ، و من اهم الموارد المالية الذاتية للمحليات مورد الضرائب ، وفي هذا السياق يمكن ان نقول ماهي الشروط الواجب توافرها في المورد المالي المحلي من خلال تميزها عن غيرها ، و من اهم هذه الشروط :

1– **محلية المورد :** اي مورد يقع في نطاق الادارة المحلية .

2– ذاتية المورد : يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة احيانا و ربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية و حصيلة الموارد المتاحة لها . [2]

3– **سهولة ادارة المورد :** اي ان تكون تكلفة تحصيل المورد اقل قيمة ممكنة ، وسهولة تقدير الوعاء الخاضع للضريبة .

4– **مرونة المورد :** اي يمكن الزيادة فيه حسب الحاجة من حيث مبالغه المالية او انواعه ، و هذا ما يزيد من نفقات المحلية .[3]

---

[1]-موسى بن منصور، عبد الفتاح علاوي ، **بدائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد10 ، المجلد 1 –2014 ، جامعة برج بوعريريج ،ص : 29،28 .

[2]– تهتان مراد ،شويرب جلول ،**تمويل الجماعات المحلية في الجزائر –واقع و آفاق –** ورقة بحثية للمشاركة في الملتقى الوطني الثاني حول : "الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة ، يومي 10،11 افريل 2017 ،ص : 03 .

[3]– وهيبة بن ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 92 .

5- سهولة تسيير الموارد: بتقديره وسهولة تحصيله وتكلفة تحصيله. ان التركيز على أهمية التمويل المحلي للجماعات المحلية ، بل يمكن للدولة أن تقدم اعانات بنسب معينة (نثل البرامج الخاصة بالمناطق الصحراوية في الجنوب الجزائري) و هذا للأسباب التالية

- رقابة السلطات المركزية على الوحدات المحلية و العاملين بها .
- التوازن بين الوحدات الغنية ذات الموارد و الوحدات الفقيرة، و هو معيار يقضي في التفاوت على مستوى تقديم الخدمات .
- القضاء على ارتفاع معدل الضرائب في الوحدات المحرومة والفقيرة .[1]

المطلب الثاني :آليات تمويل الادارة المحلية .

تتعدد مصادر تمويل المشروعات من مصادر طويلة الأجل ومصدر قصيرة الأجل ومن مصادر داخلية (أموال من داخل المشروع) ومصادر خارجية (من خارج المشروع) كما تتباين مصادر التمويل من حيث تكلفتها ودرجة الخطر المصاحبة لها ويحدد المشروع احتياجاته التمويلية وكذلك هيكله التمويلي في ضوء الاعتبارات العديدة المتعلقة بنوع وحجم الاستثمارات وطبيعة ادارتها ونظرتها اتجاه كل من أهداف الربح والسيولة والخطر .

01: سوق المال : يمثل سوق المال احد آليات التمويل التي يمكن من خلالها حشر و تعبئة الموارد و تلبية احتياجات المشروعات من الاموال .فسوق المال تبعا لما قدم ، تمثل آلية من خلالها يتم تحليل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية المدخرة التي يتوافر لديها فوائض مالية و تمثل عرض الاموال ، الى وحدات اقتصادية (المشروعات التي تعاني من عجز الموارد المالية و تعكس الطلب على الموارد) اي ان اسواق المال تحول الموارد المالية من الوحدات التي لا تملك القدرة و الرغبة على الاستثمار الى المشروعات التي تملك الرغبة و القدرة على الاستثمار .

[1]-لسلوس مبارك ، بربار نور الدين ، **التحفيزات الجبائية و اشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر** ، مجلة الدراسات الجبائية ، العدد 01 ، ديسمبر 2012 ، جامعة البليدة ، ص : 39،40 .

02: الاستثمار : يقصد بالاستثمار الاستثمار المالي و ليس الحقيقي و يتضمن الاستثمار المالي ثلاث خطوات و هي :

- ✓ بيع الاوراق المالية .
- ✓ تحليل الاوراق المالية .
- ✓ تحديد المزيج الامثل من الاوراق المالية في محافظ المستثمرين .

و ينطوي الاستثمار على تضحية بقدر من الموارد في سبيل الحصول على منافع مستقبلية و تبعا لذلك فهو ينطوي على تأجيل تخصيص هذه الموارد [1]

هذه الموارد للاستهلاك الحالي للحصول على منافع مستقبلية اي يستبدل الاستهلاك الحالي بالاستهلاك المستقبلي فمثلا عندما يقرر احد الافراد او احدى المؤسسات توجيه قدر من الموارد لشراء اسهم فيؤدي ذلك إلى سحب قدر من الموارد كان يمكن توجيهها لأغراض استهلاكية و ذلك في سبيل الحصول على عائد متوقع على هذا السهم ويبرر هذا العائد الوقت او الزمن الذي ظلت خلاله الموارد مكرسة في هذا الاستثمار و يبرر التضحية بالموارد المستخدمة لشراء الأسهم للحصول على منفعة متوقعة متمثلة في العائد المتوقع من الاستثمار في الأسهم ، و في مجال الاستثمار يكون التركيز على الاستثمار المالي ، اي الاستثمار في الأوراق و الأصول المالية كالأسهم و السندات و عقود الإيجار و العقود المستقبلية و لان هناك فرق بين الاستثمار المالي الموجه الى ادوات سوق النقد الحقيقية (أصول ملموسة) مادية التي تعتمد قيمتها أساسا على الخصائص المادية لهذه الأصول ومن أمثالها المباني والمعدات والأراضي ، فيما تنتمي الأصول المالية الى طائفة الاصول الغير الملموسة وتمثل حقوقا قانونية ترتب لحائزها منفعة معينة ولا توجد ثمة علاقة بين قيمتها وشكلها وتمثل الأصول المالية او ما يعرف بالأدوات المالية أحد اهم الأصول غير ملموسة

[1]- محلابي علي ،يحياوي سمير ، **مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية ، دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية بويرة** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم التجارية و علوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة اكلي محند اولحاج ، بويرة ،2018/2017 ، ص : 46 .

اذ يمكن عن طريقها تحويل الأموال من أولئك الذين يحملون فوائض مالية (مدخرات) الى أولئك الذين يحتاجون الموارد المالية بغرض الاستثمار في الأصول الحقيقية ، كما أنها تساهم في توزيع الخطر الذي لا يمكن تجنبه بين المدخرين والمستثمرين وترتبط عوائد الأصول المالية إلى حد بعيد بأداء الأصول الحقيقية التي تمول عن طريقها .[1]

03: الادارة المالية : تعتبر الادارة المالية من اكثر المجالات اتساعا بالنسبة لمفهوم التمويل ، و تعتبر الادارة المالية عنصرا مهما في جميع المؤسسات بما فيها البنوك والمؤسسات المالية و على مستوى المؤسسات و الافراد و القطاعين العام و الخاص.

ان مجالات الادارة المالية واسعة ومتعددة تتراوح بين التجديد اي من الاسهم التي يمكن شراؤها الى تحديد سعر السهم الواحد العادل عند عملية الاستحواذ او الاندماج بين الشركات ، لقد ظهرت الادارة المالية كحقل منفصل في الدراسة في بداية عام 1900 و كان من مجالات الاهتمام الرئيسية في تلك الفترة يتعلق بالنواحي القانونية للاندماجيات و الاشكال المختلفة لزيادة راس المال و مراحل تأسيس الشركات و خلال فترة الكساد العظيم فقد ركز مجال الادارة المالية على مجال الافلاس و اعادة تنظيم الشركات " هيكلة الشركات "[2]

المطلب الثالث : مصادر التمويل المحلي :

تنقسم موارد تمويل الادارة المحلية الى قسمين رئيسيين هما الموارد المحلية الذاتية و الموارد المحلية الخارجية ، فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب و الرسوم المحلية الاصلية و المضافة علة الضرائب و الرسوم القومية اضافة الى الموارد الخاصة و الناتجة عن تشغيل و استثمار المرافق المحلية المختلفة . اما الموارد الخارجية فهي الناتجة

[1] - محلابي علي ، يحياوي سمير، مرجع سبق ذكره ، ص: 47 .
[2]- المرجع نفسه ،ص : 47 .

عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانيتها اضافة الى القروض و الهبات و الوصايا و الشركات .

اولا: مصادر الموارد المالية الذاتية (داخلية) : تنقسم الموارد المحلية الذاتية الى عدد من الموارد الفرعية و التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية ، و هذه الموارد المالية تختلف في تنوعها و مقدارها من بلد الى اخر بحكم الامكانيات المالية المتوفرة لديه و بحكم الانظمة الاقتصادية المتبعة[1] ، اين تعد الجباية المورد الرئيسي في ميزانية الجماعات المحلية من الايرادات المالية المحلية حيث تظهر هذه الموارد بالشكل التالي : [2]

1- الضريبة المحلية : تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة او احدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف و الاعباء دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة ، اما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الالزام في نطاق الوحدة الادارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة ، و بالتالي يتضح ان الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية الى المجالس المحلية من قبل افراد الوحدة المحلية او المجتمع المحلي على عكس الضريبة العامة التي تدفع الى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني و افراد الدولة مساهمة في الاعباء العامة ، و بهذا فان مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة ان تتحقق القواعد الامة للضريبة التي من اهمها تحقيق العدالة و المساواة اضافة

---

[1]- دحماني عبدالقادر ، سرير عبد القادر، مداخلة بعنوان : **تنويع مصادر التمويل كآلية لتجسيد التمية المحلية في الجزائر** ،ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول : **الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها** ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة جيلالي بونعامة ،خميس مليانة ، يومي 11/10 افريل 2017 ، ص : 08 .

[2]- بزازية امحمد ، ايت سي عمرن نوال ، مداخلة بعنوان : **الاساليب المبتكرة في تمويل الجماعات المحلية** ،ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول : **الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، ص : 05 .

الى محلية الوعاء و سهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازنتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها .

1-1 انواع الضرائب المحلية :

تشمل الجباية المحلية الضرائب التالية : [1]

- **ضرائب محلية مباشرة :** منها الضرائب على الافراد ، الضريبة على الدخل ، ضريبة المباني و العقارات ، ضريبة على الاملاك من الاراضي الزراعية ، الضريبة على رقم الاعمال ،ضرائب متنوعة على النشاط الفلاحي و الثروة الحيوانية .

- **الضرائب المحلية غير المباشرة :** مثل الضريبة على الملاهي و النوادي ، الضريبة على البنزين ، الضريبة على السيارات ، الضريبة على المبيعات المحلية ، و الضرائب على المشتريات المحلية و الانتاج المحلي ... الخ .

2- الرسوم المحلية : يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الادارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع و الفائدة على دافعي هذه الرسوم ،و تشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية .[2]

للوحدات الادارية حق تحصيل نوعين من الرسوم : رسوم محلية عامة و هي رسوم تفرض بقوانين و قرارات وزارية و ليست محلية ، و تشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية . يصدرها المجلس الشعبي المحلي و يوافق عليها مجلس الوزراء .

و يتمثل النوع الاول في رسوم الترخيص للمجالات الصناعية و التجارية العامة ورسوم التفتيش المقررة عليها و رسوم النظافة ، اما النوع الثاني فيتمثل في رسوم رخص المحاجر

---

[1]- دحماني عبد القادر ، سرسر عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 09 .

[2]- بوعفار عبد الحق ، **التمويل المحلي و التنمية المحلية في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم علوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ، 2015/2014 ، ص : 13 .

و حصيلة رسومات مبيعات الرمل و مختلف الاحجار المستخرجة من المحاجر و المناجم و رسومات استهلاك المياه و الكهرباء و الغاز ... الخ [1].

3- ايرادات و عوائد الاملاك : ان للجماعات المحلية مجموعة من الاملاك و الممتلكات تتولى بصفة سيادية وضعها تحت التصرف مقابل موارد مالية تدرج في ميزانيتها (الاملاك المنتجة) بالإضافة إلى أملاك أخرى غير منتجة للمداخيل

3-1 الممتلكات المنتجة للمداخيل تتضمن :

3-1-1 ممتلكات عقارية : السكنات ، الاماكن المخصصة للاستعمال التجاري ، الاكشاك ، مسالخ ، حضائر السيارات .

3-1-2 ممتلكات منقولة : المركبات ، عتاد الأشكال عمومية ، العتاد المتعدد .

3-1-3 ملحقات الممتلكات : اتاوات استغلال املاك محلية (الدومين) ،حقوق الطرقات ، حقوق التوقف اثناء المعارض و الرسوم على الارصفة .

3-**2 الممتلكات غير المنتجة للمداخيل :** تتضمن هذه الممتلكات ما يلي : [2]

3-2-1 ممتلكات عقارية : مدارس ، قاعات العلاج ، بيوت شباب ، مساجد ، نصب تذكارية و تاريخية .

3-**2-2 ممتلكات غير مبنية :** شبكة طرقات البلدية ، مساحات خضراء ، انارة عمومية .

4- ايرادات الاستغلال المالي : تشكل ايرادات الاستغلال المالي من العوائد الناتجة عن بيع منتجات او عرض خدمات توفرها البلدية ، تتيم هذه الايرادات بالتنوع و ترتبط و فرتها بمدى ديناميكية البلدية ، و تتكون هذه الايرادات من ما يلي : [2]

---

[1]- حياة بن اسماعين ، وسيلة السبتي ، مداخلة بعنوان : **التمويل المحلي للتنمية المحلية :نماذج من اقتصاديات الدول النامية** ، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : **سياسات التمويل واثرها على اقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و دول نامية** ،كلية علوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، يومي 22/21 نوفمبر 2006 ، ص : 06 .

[2]– د/حمدي معمر ، **اصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية – بالإشارة الى حالة ميزانية البلديات** ، مجلة الاقتصاد و المالية ، عدد 02 ، 2018 ، جامعة شلف ، الجزائر ، ص : 87،86 .

عوائد الوزن و الكيل و القياس و عوائد الرسوم عن الذبح الاضافية المتمثلة في ختم اللحوم او حفظها ما يمكننا ان نضيف الايرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي و المتاحف العمومية و الحضائر العمومية .

ثانيا : مصادر التمويل الخارجي : ان تعدد احتياجات المحلية في مجال التنمية تتطلب من الدولة وضع ادوات خاصة يتم عن طريقها تمويل الجماعات المحلية ، كون ان التمويل المحلي (المداخيل الجبائية و الرسوم المحلية و الاملاك) اصبح غير كافي بحيث لا يلبي تغطية جميع هذه الاحتياجات التي يمكن ان تكون ضرورية في بعض الاحيان ، بحيث اصبح الامر اصعب من ذلك كون ان اغلب البلديات تعاني من عجز في ميزانيتها مما فرض على الدولة وضع وسائل مالية اخرى تقدمها للبلديات لدفع عجلة التنمية نحو ما هو احسن و تتجلى في اعانات و المساعدات و كذا القروض [1]. و يمكن ان نذكر من اهمها ما يلي : [2]

- **الاعانات الحكومية :** غالبا ما تضطر الدولة الى منح مساعدات مالية الى الهيئات العمومية و الوحدات المحلية و الهيئات الخاصة ، و في بعض الاحيان بدون ان تحصل الدولة على مقابل اي بدون ان تلزم المساعدين برد هذه المساعدات ، و تسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات و تؤدي هذه الاعانات اهدافا اقتصادية و اخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة ، و اذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة و النائية و المناطق الغنية . ان الاعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية و استقلال المجالس المحلية اذ انها توجب في كثير من

[1]- محلابي علي ، يحياوي سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص : 60 .

[2]- صادفي جمال ،مداخلة بعنوان : موارد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر ، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول : الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ، كلية العلوم الاقتصادية و التجاريو و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، ص 11 .

الاحيان خضوع الادارة المحلية عند انفاقها الاعانات الحكومية الى رقابة مالية من الهيئات المركزية [1]

- **الصندوق المشترك لتمويل الجماعات المحلية :** يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع اداري و يتمتع بالاستقلالية المالية و بالشخصية المعنوية و ذلك بمقتضى المرسوم رقم 266/66 المؤرخ في 1986/11/04 الذي يحدد كيفية تسييره و تنظيمه ،و فد تم انشاؤه لتقليص احتياجات الجماعات المحلية من الموارد المالية. [2]

- **اعانات مخططات التنمية :** و هما المخطط البلدي على مستوى البلدية و المخطط القطاعي للتنمية ذات طابع وطني تدل ضمنها كل استثمارات الولاية و هدف المخططين هو توفير الحاجات الضرورية للمواطنين .[3]

-**اعانات صندوق التضامن :** يختص هذا الصندوق بتقديم اعانات سنوية الى قسم الميزانية المحلية للولاية و البلدية ، و تهدف هذه الاعانات الى تقليص حجم الاختلالات المالية ما بين البلديات ، حيث تمنح للجماعات المحلية الاكثر فقرا من حيث الموارد المالية ، و من بين اهم المهام الموكلة الى الصندوق عملية توزيع الناتج الجبائي بين البلدية و الولاية بالشكل التالي :

-75 بالمئة من ناتج الجبائي للصندوق التضامن البلدي ،25 بالمئة من الناتج الجبائي للصندوق التضامن الولائي .

-**اعانات صندوق الضمان :** بالإضافة الى صندوق التضامن الذي تطرقنا اليه هناك صندوق الضمان و الذي بدوره يعمل تحت ادارة الصندوق المشترك للجماعات المحلية ،

---

[1]- دحماني عبد القادر ، سرير عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 10 .

[2]- لمير عبد القادر ، سي عبدالهادي عمار ، **الضرائب المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية -دراسة تطبيقية لميزانية بلدية ادرار** -مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، 2014/2013 ، ص : 148 .

[3]- وهيبة بن ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 96 .

حيث يتكفل هذا الصندوق بتحصيل موارده المتمثلة في اشتراكات البلدية بنسة 2 بالمئة من الموارد الجبائية الفعلية .[1]

– **القروض** *:* يعد القرض من الموارد المالية التي تلجأ اليه الجماعات المحلية لتمويل عملياتها للتجهيز و الاستثمار و هو مجموعة من المبالغ المالية التي تحصل عليها الادارة المحلية اما من البنوك او الجمهور ،مع التعهد بردها اليه مرة اخرى عند حلول ميعاد استحقاقها و بدفع فوائد عنها ، و اذا اقترضت البلدية يتم تسديد راس المال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار [2]

– **الهبات و الهدايا :** تعتبر الهبات و الوصايا موردا من موارد المجالس المحلية و تتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون اما مباشرة الى المجالس او بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها ، و كذلك قد تكون نتيجة وصية تركها احد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام لورثة او هبة احد المغتربين لتخليد اسمه في بلده .[3]

المبحث الثالث : ميزانيات الجماعات المحلية .

تعتبر ميزانية الجماعات المحلية الصورة العاكسة لنشاطها و سياستها المنتهجة باعتبارها تظهر في جانبها اوجه الانفاق هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نجد ان الجماعات المحلية في الجزائر طبقا لأحكام المادة 15 من الدستور تتمثل في البلدية و الولاية ، و التي متعهما التشريع بالاستقلالية المالية و ذلك بان خصص لهما ميزانية ترصد فيها جميع نفقاتهم و مواردهم ، و حتى تؤدي هذه الميزانية وظائفها حسب ما هو مخطط له فهي تحتاج الى قدر

---

[1]– – اعراب كريمة ، عمريو نعيمة ، **ايرادات الجماعات المحلية –بلدية وولاية بجاية نموذجا** – مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبدالرحمان ميرة ، بجاية ، 2016/2015 ، ص: 22 .

[2]– كنوش نجية ، اخلف نورة ، **مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في تنظيم الاداري الجزائري** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2017/2016 ، ص : 16 .

[3]– طاجين فوزية ، يعقوبي الطاوس ، **الجماعات المحلية في الجزائر :تكريس اللامركزية الادارية ام امتداد الادارة المركزية** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، 2017/2016 ، ص : 78.

كاف من الحيوية المالية و التي تعد احد المتطلبات الضرورية لتقوية و تدعيم دورها ، و كذا محددا اساسيا في تحقيق اهدافها .

المطلب الاول : مفهوم ميزانية الجماعات المحلية :

بحكم ان الجماعات المحلية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة و تمتعها بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة ، و باعتبارها تشكل اطار لمشاركة المواطن و تهدف الى خدمته و تنمية المجتمع المحلي ، فان لها ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة [1]، و قد عرفت المادة 176 من قانون البلدية 10-11 ميزانية البلدية على انها : " جدول تقديرات الايرادات و النفقات السنوية للبلدية ، و هي عقد ترخيص و ادارة يسمح بسير المصالح البلدية و تنفيذ برنامجها للتجهيز و الاستثمار".[2]

- **خصائص الجماعات المحلية :** تمتاز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص باعتبارها عمل قانوني و اداري كما تخضع اثناء اعدادها لعدة مبادئ و جب الالتزام بها نذكرها كالاتي : [3]

1- عمل تقديري : يعني قيام الادارة المحلية بتقدير النفقات و الايرادات السنوية الخاصة بالجماعات المحلية ، بتحديد النفقات المتوقعة و الايرادات التي يمكن تحصيلها خلال السنة المالية كاملة ، حيث تلتزم البلدية و الولاية كل سنة بمعرفة الموارد التي سوف تملكها و النفقات التي سوف تنفقها طبقا لسياسة مسطرة من طرف الدولة .

---

[1]- بلقليل نور الدين ، **اثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة 2019/2018،ص : 88 .

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية القانون 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية لعدد 37 ، الصادرة في 03 يونيو 2011 ، المادة 176 ، ص : 24 .

2- **عمل ترخيصي** : ينبغي على الجماعات المحلية في مسائل النفقات و الايرادات حسب ما نص عليه قانون الحصول على رخصة من طرف المجلس الشعبي البلدي او الولائي الى الآمر بالصرف .

3- **عمل ذو طابع اداري : فهي** امر بالإدارة ، يسمح من خلالها بحسن سير المصالح المحلية و ضمان استمراريتها .

4- عمل دوري : تلتزم سلطات البلدية و الولاية بإعداد الميزانية بصفة دورية منتظمة كل سنة مالية جديدة .

5- عمل علني : هذا يعني ان كل مساهم في دفع الضريبة له حق الاطلاع على مدى استعمال المداخيل الجبائية من قبل الجماعات المحلية قصد تحقيق المنفعة العامة ، هذا من جهة و من جهة اخرى لا يمكن للمواطن المشاركة في النقاش عند التصويت على الميزانية

المطلب الثاني : انواع ميزانية الجماعات المحلية :

باعتبار البلدية جماعة اقليمية قاعدية ، سنتطرق الى الاشكال المختلفة التي تعتمدها هذه الاخيرة في تقدير جميع نفقات و الايرادات الخاصة بها ، فنجد انها تتشكل من: [1]

1- الميزانية الاولية : سميت بالميزانية الاولية لأنها اول ميزانية تعدها البلدية ، و هي الوثيقة الاصلية التي يمكن ان تكفي لوحدها ، تقدر فيها جميع النفقات و الايرادات المتعلقة بالدورة التي و ضعت من اجلها و هي تحتوي على وثائق متعددة:

- الميزانية الاصلية ذاتها .
- جدول تلخيصي يسمح بالتحقق من التوازن بين اقسام الميزانية .
- جداول احصائية ملحقة .

[1]- زين الدين بكاري ،عبد الرزاق السبة ، **مالية الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية و التبعية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،قسم علوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة العقيد احمد دراية ،ادرار ،2019/2018 ، ص 25 .

و تجدر الاشارة الى ان الصفحة الاولى من الميزانية تعطي ملخصا عاما للوضعية الاقتصادية و السياسة المالية للجماعات المحلية ، و لابد ان يتم وضع هذه الميزانية الاولية قبل بدأ السنة المالية الجديدة . و هذا ما نصت عليه المادة 177 " يتم اعداد الميزانية الاولية قبل بدأ السنة المالية .[1]

02- **الميزانية الاضافية :** عند البدء بتحضير الميزانية الاولية تظهر بعض الاحتياجات الجديدة ، الامر الذي يؤدي الى انشاء ميزانية اضافية معدلة و مكملة للميزانية الاولية يتم اعدادها قبل شهر يوليو او اثناء كآخر اجل لان التصويت يتم قبل 15 من هذا الشهر [2] . و في هذه الوثيقة تدخل عمليات الموازنة السابقة و كذلك الفائض المتبقي و اللازم تقسيمه على مختلف اقسام و فروع الميزانية الاضافية و يتم كذلك حساب الباقي الناتج عن فرعي التجهيز و الاستثمار .لذا فتحضير الميزانية الاضافية يبدا بفرع التجهيز العمومي مت فرع الاستثمار و يليه تحضير قسم التجهيز . و نوضحه كالتالي : [3]

- **فرع التجهيز العمومي :** حتى نتمكن من معرفة الفائض المحصل عليه من العمليات اي ايرادات التجهيز العمومي يجب ان ترتب سلسلة من الصفحات المخصصة لباقي الانجازات التي تظهر في الحساب الاداري و اي زيادة في تقديرات النفقات يتبعها زيادة في تقديرات الايرادات و نقصان في الايرادات المقدر بيعها ، نقصان في النفقات .
- **تحضير فرع الاستثمار الاقتصادي :** تنقل الاعتمادات المخصصة لهذا الفرع من الموازنة الاولية الى اضافة من التعديلات كذلك .
- **تحضير قسم التسيير :** اثناء تنفيذ الميزانية قد تظهر زيادة او نقصان في التقديرات بالنسبة للنفقات ، و نفس الشيء بالنسبة للإيرادات حيث يمكن لقانون المالية الجديد ان يغير مثلا بعض الضرائب .

[1]- المادة 177 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 24 .
[2]- المادة 181 قانون 11-10 المتعلق بالبلدية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 24 .
[3]- مناد رضا ، مرجع سبق ذكره ، ص : 45 .

03 – الحساب الاداري : هو عبارة عن حوصلة للميزانيتين السابقتين (الميزانية الاولية و الميزانية الاضافية) فهو يعتبر الميزانية الحقيقية للجماعات المحلية ، يشبه قانون ضبط الميزانية لموازنة الدولة ، يقدم لنا كل المصاريف التي صرفت و الايرادات التي حصلت فعلا اثناء السنة المالية ، و كل البواقي التي سجلت على مستوى كل من قسم التسيير و قسم التجهيز و الاستثمار ، و يبين لنا الوضعية المالية للجماعات المحلية ، بالإضافة فانه يساعد على دراسة تقدم انجاز المشاريع التي تقوم بإنجازها الولاية او البلدية ، و يلعب الحساب الاداري دورا كبيرا عند اعدا الميزانية الاضافية ، حيث يبين لنا ثلاث نقاط اساسية نعتمد عليها و هي :

- بواقي انجاز و التحصيل لفرع التسيير و يرحل الى الميزانية الاضافية (سواء الفائض او العجز) .
- يستخرج لنا الرصيد الاجمالي لفرع التجهيز و الاستثمار .
- يستخرج لنا الفائض او العجز ان وجد .

كما يمسك لنا الحساب الاداري للمحاسبة العمومية للبلدية او الولاية الذي يعده كل من الوالي و رئيس المجلس الشعبي البلدي على التوالي كونهما آمران بالصرف ، و يتم اعداد قبل 31 مارس من السنة المعنية بالنسبة للسنة الماضية ، و هو يعبر عن وثيقة اجبارية تسهل عمليات الرقابة المختلفة على الميزانية خاصة و ان الوثائق الاخرى (لميزانية الاولية و الميزانية الاضافية)

ما هي إلا وثائق تنبؤية في حين ان الحساب الاداري يعبر عن النتيجة الحقيقية المنجزة من طرف الجماعات المحلية .[1]

[1]– رضوان مصطفى العربي ، **دور الجباية في تمويل خزينة الجماعات** المحلية ،–دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية مستغانم– بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة تسيير ، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة عب الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2016/2015 ، ص : 39 .

المطلب الثالث : مبادئ ميزانية الجماعات المحلية : لإعداد ميزانية صحيحة و قانونية يجب الاستناد الى المبادئ تتقن صياغتها و تنظم محتواها .

1- مبدأ السنوية : و هو نفس المبدأ الذي يحكم سنوية الميزانية العامة للدولة (اي مدة سنة) و هي تمكن البرلمان من مراقبة الحكومة في اطار احترام قاعدة السنوية ، ان مدة ريان الميزانية هي سنة كاملة تم اختيارها اساسا لاعتبارات سياسية و مالية فضمن الناحية المالية ، يتم اختيارها مدة سنة كونها اصلح مدة لتقدير النفقات و الايرادات .حيث تعتبر حدا طبيعيا لتكرار العمليات المالية لاحتوائها على دورة كاملة لفصول السنة و تعتبر فترة السنة بشكل عام هي المدة المثلى لتحقيق النفقات و الايرادات ، و تشمل السنة المالية مرحلتين اساسيتين :

- **الاول تبدا من اول يناير الى غاية 31 ديسمبر:** و هي الفترة التي تقدر فيها جميع النفقات و الايرادات المتعلقة بالدورة التي وضعت من اجلها .

- **الثانية و هي المرحلة الاضافية التي تمتد فترة الميزانية الى غاية الى غاية 15 مارس من السنة المالية** :و التي يتمثل دورها في اعادة النظر في الميزانية الاولية قصد تكميلها و تعديلها بإجراء معادلة النفقات و الايرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج تنفيذ ميزانية السنة السابقة .

2- مبدأ الوحدة : يقضي هذا المبدأ بإدراج جميع تقديرات نفقات الجماعات المحلية و ايراداتها في ميزانية واحدة ما يسمح لمعرفة المركز المالي للبلدية بسهولة [1]و ذلك عن طريق مقارنة مجموع الايرادات بمجموع النفقات و من ثم اظهار العجز او الفائض او التوازن المالي في الميزانية .

3- مبدأ التخصيص و التوازن : تقوم الميزانية ايضا اضافة الى مبدأي السنوية و الوحدة على مبدأ التخصيص و الذي بدوره يعني تخصيص ايرادات خاصة من اجل النفقات اي

[1]- زين الدين بكاري ، عبد الرزاق سبة ، مرجع سبق ذكره ، ص،ص : 28،29 .

تخصيص ايرادات النفقات محددة لا يجب صرفها لنفقات اخرى ، و هذه الايرادات يجب ان يعود بالفائدة على البلدية .

و ايضا مبدأ التوازن الذي يعرف بانه تساوي تقديرات النفقات و تقديرات الايرادات .فيجب ان تكون متعادلة ، و يهدف الى المحافظة على التسيير المستقبلي للبلدية و هذا المبدأ يقوم على الدقة فهو مبدأ اساسي يتم من خلاله موازنة ميزانية البلدية .[1]

4- مبدأ عمومية الميزانية : يعني ان تظهر في الميزانية كافة تقديرات النفقات و كافة تقديرات الايرادات و دون اي مقاصة بين الاثنين ، و هذا المبدأ يكمل وحدة الميزانية يهدف الى اعداد وثيقة واحدة لميزانية البلدية ، فان مبدأ العمومية يهدف الى ملئ هذا الاطار عن طريق التحليل التفصيلي لكل تقدير بنفقة و لكل تقدير بإيراد دون اجراء مقاصة بين التقديرين .

5- مبدأ القبلية : المقصود به ان التصويت على الميزانية الاولية يكون قبل 31 اكتوبر من السنة المالية التي تسبق تنفيذها و تتخللها تعديلات بواسطة الميزانية الاضافية . [2]

6- مبدأ التوازن : نصل المادة 183 : " لا يمكن المصادقة على الميزانية اذا لم تكن متوازنة او اذا لم تنص على النفقات الاجبارية " كما نصت المادة في حالة اذا ما صوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية غير متوازنة ، فان الوالي يرجعها مرفقة بملاحظاتها خلال 15 يوم التي تلي استلامها الى رئيس البلدية و اذا لم يصوت عليها المجلس الشعبي البلدي مجددا بدون توازن للمرة الثانية ضبطها تلقائيا بعد اعذار المجلس في اجل 8 ايام.[3]

---

[1]- شنيخري تقوى ، **رقابة الوالي على ميزانية البلدية -دراسة تطبيقية-** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون اداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2016/2015 ، ص : 10.

[2]- مزيتي فاتح ، **الرقابة على ميزانية البلدية** ، مذكرة مكملة لتيل شهادة الماجيستر في القانون العام ، تخصص قانون الادارة العامة ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و علوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2014/2013 ، ص : 12 .

[3]- المادة 183 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 25 .

خلاصة الفصل الأول:

تظهر الجماعات المحلية كممثل رسمي للدولة في كل منطقة قائمة بها، حيث تعد البلدية والولاية في الجزائر أهم المجالس المحلية التي تعمل على تطبيق وتنفيذ سياسات الدولة العامة في حدود مناطقها والإمكانيات الممنوحة لها، والخصائص المميزة لكل منطقة على حدى. وبناءا على ذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تعد الجماعات المحلية أقرب جهة رسمية لها علاقة مباشرة بالمواطنين، مما يمنحها الأسبقية في معرفة حاجياتهم وتلبيتها وتقديم الخدمات الضرورية لهم.
- ✓ تتمتع الجماعات المحلية بشخصية معنوية واستقلالية مالية تسمح لها بحرية الحركة في إطار القانون بما يضمن قيامها بمهامها المنوطة بها.
- ✓ تعتبر البلدية والولاية الجماعات المحلية المعتمدة رسميا في الجزائر، حيث تعد الولاية أكبر من البلدية جغرافيا، وصلاحية، وسلطة بناء على القانون المشرع لذلك.
- ✓ تمثل الضرائب والرسوم أهم المصادر التي يمكن من خلالها للجماعات المحلية الحصول على الأموال اللازمة لتسيير أمورها، تليها الإعانات والهبات التي تمنحها الدولة لبعض البلديات الفقيرة أو في الظروف الاستثنائية. كما يمكن للجماعات المحلية عند الضرورة اللجوء للقروض لتوفير الأموال لخزينتها.
- ✓ يمثل صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية إحدى الآليات التي تقوم من خلالها الدولة بمنح الإعانات المالية اللازمة للبلديات التي تعرف عجزا في ميزانيتها، أو التي تواجه ظروفا صعبة، أو عرفت كوارث طبيعية أخلت بالسير العادي للبلدية. كما يعد وسيلة مساعدة للتعاضد بين البلديات أو الولايات التي تعرف وضعية مالية مريحة والبلديات الفقيرة، في إطار نوع من عدالة توزيع المخصصات بين المناطق لتحقيق الأهداف المسطرة لكل منها.

الفصل الثاني:

أساسيات حول التنمية المحلية

تمهيد :

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية لمختلف الدول أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، إذ يرتبط نجاح التنمية المحلية بالقرارات والسياسات المبنية على معطيات دقيقة، وبنظرة استراتيجية وإستشرافية تأخذ في الحسبان المتغيرات الدولية من جهة ، ومن جهة أخرى تأخذ في الحسبان مدى كفاءة الجهاز الإداري المؤطر لتلك التنمية وإن كان قائم على الرشادة والعقلانية في ترتيب الأولويات من خلال نمط التسيير القائم الذي يعطي ديمومة التمويل لتلك البرامج التنموية من خلال إيجاد موارد مالية دائمة يتطلب عقلنتها وترشيدها. و تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على التمويل المحلي لإحداث زيادات في مستوياتها، ذلك أنها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة فتعبر عن احتياجاتها الفعلية إلى مختلف المشروعات وتوجه الجهود الحكومية إلى إحقاق المشروعات التنموية الضرورية للمحليات، حيث أن إحقاق برامج ومشروعات التنمية المحلية يتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية. لذا سوف نتناول في هذا الفصل: ماهية التنمية المحلية و مصادر تمويلها و كذا علاقة التمويل المحلي بالتنمية المحلية كمبحث ثالث أخير.

المبحث الاول : ماهية التنمية المحلية (أسس نظرية للتنمية المحلية)

يقصد بالتنمية المحلية بالجزائر تكفل الجماعات المحلية بترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بالمواطن المحلي. وذلك ضمن برنامج منسجم ومستدام ذو أمد قصير، متوسط وبعيد.

إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فان الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين ومشاركة المواطن لا تقل أهمية عن ذلك، حيث عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاري امن منظور تحسين نوعية الحياة ضمن منظومة شاملة ومتكاملة.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

نظرا للاهتمام الكبير الذي يوليه الباحثين للتنمية في عصرنا هذا ، و دورها الكبير في تنمية المجتمع ككل حيث كان يطلق عليها اسم تنمية المجتمع ثم التنمية الريفية ، و بالتالي أصبح هناك مفهوم جديد ليشمل المناطق الريفية فقط بل الحضرية أيضا ، وهذه التنمية تمس مختلف المجالات

أولا: مفهوم التنمية : يعتبر مفهوم التنمية حديثا في ظهوره لأنه استعمل في بداية الخمسينات وكان له معنى جزئيا كان يستعمل (التنمية الريفية) مما يعني الاهتمام بمشاكل واللحاق بالحضر وبالذات في الدول غير الأوروبية الصناعية ولكن في السنوات الأخيرة صارت كلمة تنمية تعني المجتمع ككل في دولة ما. وتعني التنمية تحسين الحياة المعيشية للأفراد ليكونوا في مستوى أفضل بمعنى تنمية المجتمع. وهي عبارة عن عمليات متكاملة من البرامج والخطط بغرض تحقيق أهداف منشودة للنهوض بالمجتمع وتحسين معيشتهم ويتوقف ذلك على مساهمة الجهود المبذولة من أفراد المجتمع أنفسهم من ناحية ومدى رغبتهم وتصميمهم اتجاه تحسين قيمهم واتجاهاتهم الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى [1].

وقد عرفها Edgar Ower في كتابه، 1987 بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.

وعرفها أيضاA.K Sen بأنها تعمل على توسيع الحقوق والقدرات فلأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية. أما التعريف هو أنها ذلك التطور

أما التعريف هو أنها ذلك التطور البنياني أو التغيير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[2].

ولا زال مفهوم التنمية حتى الآن غير واضح في أذهان بعض صانعي القرارات ومنفذيها. و لو كان هناك وضوح لمفهوم التنمية في البلدان النامية ومنها الدول العربية لما وصلت هذه الدول إلى تراجع في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية. حيث واجهت البلدان النامية بعد الحصول على استقلالها أن عليها أن تبذل جهود لتخليص اقتصادياتها من التبعية الأجنبية ولتحقيق معدلات سريعة

[1] محمد الحفناوي، **الإعلام والتنمية في عصر العولمة**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة 1 ،2014 ، ص14.

[2] مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة الأولى،2007، ص 1

للتنمية. من خلال وضع وتنفيذ خطط تنموية تتناول مجمل جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي[1].

ثانيا: تعريف التنمية المحلية.(local développement):

إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين ومشاركة المواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، حيث عرفت بأنها " تهدف إلى أنها تسعى لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع على أساس من المشاركة الايجابية و بناءا على مبادرة المجتمع، إن كان ذلك ممكنا، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعضها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[2]. وهناك من يعرَفها على أنها عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع غير الحكومي والقطاع الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل بالإضافة إلى أنها تمثل مجموع السياسات والبرامج التي يتم وضعها وفق توجيهات عامة، لإحداث تغيير مقصود ومرغوب به في المجتمعات المحلية بهدف رفع المستوى المعيشي في تلك المجتمعات وفي كافة الجوانب.

وعرفتها الأمم المتحدة على أنها العمليات يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها قدر المستطاع[3].

كما تعرف على أنها: هي النهوض بالمجتمعات المحلية بقطاعيها الريفي والحضري على اعتبارات تنمية المجتمعات المحلية هي جزء من التنمية القومية يدل على نجاحها فهي تمثل نوع من تقييم

---

[1] – حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، ط 1 ،دار البداية ناشرون وموزعون، عمان ،2014، ص ص : 62 – 69 بتصرف.

[2] – فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2015، ص31، بتصرف.

[3] – شليحي الطاهر، محفوظي فؤاد، **مداخلة بعنوان :مدى استجابة البلدية والولاية لمبادئ الحكومة في إطار التنمية المحلية**، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: **الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية وتثمين ممتلكاتها**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة ، يوم 11 أفريل 2017، ص8,

العمل إذا كان المجتمع مترامي الأطراف ومتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد المختلفة كما قد نظر بعض الكتّاب إلى تنمية المجتمع المحلي باعتباره عملية تعليمية وتنظيمية، ويقصد بالعملية التعليمية تغيير اتجاهات وسلوكيات أعضاء المجتمع المحلي باعتبار أن هذه الاتجاهات قد تقف عقبة في سبيل التغيير، أما العملية التنظيمية فيقصد بها محاولة إعادة توجيه المؤسسات والهيئات القائمة وخلق مجالات جديدة من النشاط والمؤسسات بما يتفق والظروف والحاجات الجديدة[1].

وفي أبسط تعريف للتنمية المحلية يمكن أن نقول على أنها: "العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين والسلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية." ووفقا لهذا التعريف نرى بأن الدكتور عبد المطلب عبد الحميد يرى بأن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين :

1) مساهمة المواطنين أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معشيتهم.
2) توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل العناصر أكثر فعالية[2].

نصت المادة 107 من قانون البلدية بقولها:"يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي بوضع برنامج تنموية سنوية ومتعددة السنوات الموافقة لعهدته في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيه القطاعية. وينفذ على المدى القصير أو البعيد هذه البرامج آخذا بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية"[3].

ثالثا: اِتجاهات التنمية المحلية :يمكن تخليصها إلى ثلاث اتجاهات رئيسية:[4]

---

[1] رحمون مريم، **دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية المحلية ، دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012 ، ص35.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001،ص13

[3] المادة 107 من قانون البلدية رقم11_10 ، الجريدة الرسمية لعدد 37 ،مرجع سبق ذكره ، ص : 17 .

[4] -بوعافية رشيد ، مروان بنقيدة ، **تفعيل الموارد المحلية لتحقيق التنمية المحلية**، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية وتثمين ممتلكاتها ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجلالي بونعامة ، خميس مليانة ، يومي 10-11 أفريل 2017 ، ص: 05 .

الاتجاه الأول: ينظر هذا الاتجاه إلى التنمية المحلية على أساس أنها إصلاح مرتبط ببرنامج الرعاية والخدمة الاجتماعية والاقتصادية، والمعروف تاريخيا أن هذه المفاهيم قد نشأت أساسا في كنف المجتمع الصناعي الرأسمالي، ولهذا فالتنمية المحلية من هذا المنظور لا تتلاءم وواقع الدول النامية.

الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه يركز على ثنائية التنمية بحيث تحصر التنمية الاجتماعية في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة في مجالات معينة كالصحة، السكن والتعليم...الخ .

يعاب على هذا الاتجاه أنه لا يتماشى وظروف الدول النامية التي خرجت من الاستعمار مثقلة ببيانات اجتماعية لا تتماشى والواقع الجديد، وعادة ما تعيق هذه الظروف وما ارتبط بها من قيم وتقاليد أهداف التنمية على المستوى الوطني والمحلي.

الاتجاه الثالث: يعتبر هذا الاتجاه بأن التنمية المحلية تتغير بشكل ديناميكي يلحق بالبناء الاقتصادي والاجتماعي وبوظائفها قصد إشباع الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وهناك من أخذ بهذا الاتجاه في تعريف التنمية المحلية.

المطلب الثاني : خصائص التنمية المحلية وأهم أهدافها: تتسم عملية التنمية الجيدة بجملة من الخصائص و الأهداف نذكرها فيما يلي :

أولا: خصائص التنمية المحلية:تتسم بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[1]

1) ــ هادفة: أي تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانيات المتاحة للقيام بتلك العملية.

2) ـــ علمية: التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة.

[1]– حسين عبد الحميد احمد رشوان ،التنمية (اجتماعيا ،ثقافيا ،اقتصاديا، سياسيا ، إداريا ،بشريا،)، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص ص ص : 73،74،75 .

3) ــ نظامية :تتم عمليات التنمية بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: مدخلات، عمليات والمخرجات. فتظم المدخلات متطلبات من موارد طبيعية وبشرية وتمويل وغريها، تشمل العمليات الإجراءات المرتبطة بتنفيذ الخطط التنموية أما المخرجات تضم نواتج والأهداف التي يمكن بلوغها أو تحقيقها.

4) ــ ايجابية: يجب أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من مستوى أقل إلى أرقى، أو من جيد إلى أجود.

5) ــ مستمرة: من أهم خصائصها الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة وبالتالي ذلك يلتزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة المتغيرات، ومن أهم دواعي الاستمرارية التنمية ورغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى ...الخ.

6) ــ الشمول والتكامل: يقصد بالشمولية شمول التنمية على قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة وتكافؤ الفرص، وإرضاء لكل مواطنين.ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالا ونساء، أغنياء وفقراء، متعلمين وغير متعلمين والعمل بروح الفريق الواحد بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء كانوا رسميين أو شعبيين.

7) ــ المبدأ الديمقراطي: يعتبر هذا المبدأ جوهر أي برنامج تنموي أو مشروع، بمعنى أنه لا تفرض مشروعات التنمية على أفراد المجتمع المحلي بل لابد أن تنبع من داخله.

8) ــ مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية: يجب الاعتماد عليها سواء كانت مادية أو بشرية فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل بالنسبة للمجتمع من استعمال مواد جديدة خارج المجتمع.

9) ــ لا تستطيع المجتمعات المحلية وحدها مواجهة كل مشكلاتها الأمر الذي يقتضي وجود خطة للتنمية المتوازنة على المستوى القومي[1].

---

[1]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص : 77–81

[2]–بو عفار عبد الحق ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

ثانيا: أهداف التنمية المحلية. إن الهدف الرئيسي الذي تسعى وراءه التنمية المحلية يتمثل في تحسين الحياة في كافة المجالات وتطوير المجتمع المحلي، حتى ينعم بالحياة الكريمة ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:[2]

- ضمان مشاركة الفرد في العمل الجماعي الجاد والايجابي في إقليمه، وزرع الرغبة في المواطن بالمساهمة في التغيير نحو الأفضل.
- خلق الحياة الكريمة للمجتمع المحلي وإخراجه من معاناة الماضي بكل أشكالها إلى حياة يشعر فيها بالاستقرار الكامل.
- سد احتياجات السكان المحليون من السلع والخدمات.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وانجازها.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحديثة.
- جلب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل[1].
- الزيادة في الدخل القومي. إذن الهدف الأساسي الذي يدفع البلاد المختلفة إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض المستوى المعيشي مع النمو الديموغرافي بها.
- تعزيز القدرات العامة للمجتمع لبناء هياكل قاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي و غيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع,

[1]– خنفري خيضر ،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق ،أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2010، ص : 28

- رفع المستوى المعيشي وقد يعيق تحقيق هذا الهدف عندما يزيد عدد السكان اكبر من الزيادة في الدخل القومي عندما يخلف نظام توزيع هذا الدخل.
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات، إذ انه باستحواذ نسبة قليلة من المجتمع على نصيب عالي من الدخل القومي، بينما غالبية المجتمع يحصل على نسب بسيطة جدا[1].

المطلب الثالث : مجالات التنمية المحلية وأهم معوقاتها ومقاوماتها

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها ان تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن و السير به نحو التقدم و الازدهار ، و يمكن ان تشمل التنمية المحلية على النقاط التالية:

أولا: مجالات التنمية المحلية: هي متعددة نذكر منها:

1ـــ **التنمية الاقتصادية:** يقصد بها تنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد من أجل تشجيع الاستثمار وهنا يجب مراعاة الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فالنمو يعني الزيادة في نسبة الدخل القومي وينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية فإذا ازداد الدخل القومي الحقيقي مثلا بمعدل8%وكان معدل زيادة السكان 3% فان نصيب الفرد من الدخل القومي يزداد ب5%[2] سنويا. أما التنمية الاقتصادية عرَفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[3]. وتتجلى التنمية الاقتصادية في مايلي:

- تغيير بنياني وتحقيق معدلات نمو مرتفعة .
- زيادة في الطاقة الإنتاجية.
- توفير الحياة الكريمة.

[1] رحمون مريم ، مرجع سابق، ص40,

[2] مرجي محمد موسى حريقات، مرجع سابق، ص67.

[3] مدحت قريشي ، مرجع سابق، ص ص: 122،123 .

2- التنمية الاجتماعية: هو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية وزيادة رفاهية أفراد المجتمع، ان جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي. وقد أشار عبد الوهاب في تعريفه للتنمية الاجتماعية بأنها "وسائل لتغيير الواقع الاجتماعي كما هو عليه الآن. وينظر إلى التنمية الاجتماعية من خلال:[1]

- خلق مجتمع صناعي متطور.
- أنها مجموعة من التدابير والإجراءات.

3: التنمية السياسية: تشير إلى تبني الدولة سياسات خارجية وتطبيق القانون العام وضرورة الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية والسياسات الداخلية، من خلال بناء منظمات داخلية تقود إلى تحقيق التوازن السياسي وانتهاج الديمقراطية في كافة الممارسات الإدارية مع ضرورة العمل على تطبيق العمل المؤسسي واستقلاليته وتحديد المهام والواجبات لغاية المساءلة والرقابة وهذا يدل على أن التنمية السياسة تؤدي إلى إذكاء روح الابتكار والانجاز مما يساعد على تحقيق الاستقرار داخل الدولة.

أما عبد المنعم المشاط فيرى أن التنمية السياسية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة، ويعرَفها علي الدين هلال "بأنها تطور حركي يتضمن أساسا تنمية قدرات النسق السياسي، الأمر الذي يتطلب المزيد من التمايز في الوظائف والأدوار وينظر إلى التنمية السياسية من خلال: [2]

- تمثل حالة الوعي السياسي.
- تمثل بناء المؤسسات.

[1]- محمد رياض عاتيمي، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، مكتبة الإسكندرية، مصر،1989،ص49.

[2]- موسى اللوزي، **التنمية الإدارية(المفاهيم، الأسس، التطبيقات)** دار وائل للنشر، الأردن،2000، ص30.بتصرف.

4: التنمية الإدارية: هي تعبر عن حيوية السياسة وتطويرها في شتى النواحي، فهي تضم أيضا المجال الإداري حيث لايمكن أن يحقق المجتمع التنمية المنشودة إلا بتوفر قيادات إدارية فعالة قادرة على بث روح النشاط والتكامل بين أفراد المجتمع المحلي، والثقة اللازمة بينالرؤساء والمرؤوسين وكسب تضامنهم ولابد أن تحوز على رصيد كافي من المعرفة والخبرات وان تكون موالية للمستجدات في الإطار المنهجي والتطبيقي وأن تكون على إدراك للمعطيات المحلية.[1]

ثانيا: معوقات التنمية المحلية

تتعرض التنمية المحلية التي تسعى الدول النامية لتحقيقها مثل الجزائر لمجموعة من المعوقات نذكر منها:

1 ــ **المعوقات الإدارية والتنظيمية:** تتمثل في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين، حيث يرى عثمان محمد غنيم في هذا الصدد أن "هناك تركيز كبير للسلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية، وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية فقط دون الاهتمام بالشرائح السكانية الفقيرة"[2] . أضف إلى ذلك نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعَال في التنمية المحلية، وضعف المكونات التعليمية والخبراتية لدى المنتخبين المحليين الأمر الذي يطرح إشكالية تكوين الموارد البشرية المحلية وإشكالية طرق اختيار قوائم المرشحين للانتخابات المحلية ، ويذكر محمد شفيق أهم معوقات التنمية المحلية من الناحية الإدارية ومنها: سوء إدارة المنظمة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، سوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وخاصة المحلية، عدم وجود سياسات فعالة

[1]- أسامة عبد الرحمان، **تنمية التخلف وإدارة التنمية**، ط 2 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،، ص234.

[2] عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الثالثة، 2005، ص90بتصرف.

لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي، عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي [1].

2:المعوقات الاقتصادية: تتمثل في:[2]

- قلة ومحدودية توفير وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- غياب الاستقلالية المالية في التسيير.
- اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها.
- الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية والتي تمثل تقريبا 65% من ميزانية التسيير.
- الزيادة في المصاريف على التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية المنقولة.
- عدم التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة.
- تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.
- النمو الديموغرافي وزيادة عدد السكان.

---

[1] سي فيصل الحاج وآخرون ، **إشكالية التنمية المحلية مقومات ومعوقات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، العدد 09جانفي2017، ص169.

[2] - زكية آكلي، فريدة كافي، **التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز والعوائق**، مجلة اقتصادية المال والأعمال، تصدر عن المركز الجامعي ميلة ، مارس2017،ص ص: 107،106.

- عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

3 ـــ المعوقات الاجتماعية: تعتبر الظواهر الاجتماعية في المترامية في وسط المجتمع الجزائري من أهم الصعوبات لتحقيق التنمية المحلية ولذلك يمكن القول تتمثل الصعوبات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد والقيم الموروثة التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية وكذلك يعتبر نظام من نظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية. كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم. وتقف عقبة على كل ما هو جديد فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمسكون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية[1].

4 ـــ الصعوبات الثقافية : تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها الجماعات المحلية في سبيل تحقيق تنمية محلية، كون أنه غالبا ما يكون سبب فشل المشروعات ناتج عن جهل القائمين بها لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة ، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ما ليس بالضرورة يصلح في مجتمع آخر يختلف عنه خاصة إذا هذه المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحكمة بها.

والحديث عن المتغيرات الثقافية المعيقة لتحقيق تنمية محلية يقودنا إلى الحصيلة الثقيلة والإرث القديم والمخلفات المكتسبة أكثر من نصف قرن من الزمن من حكم واحد ، وفرض نمط تفكير واحد حتى ولو أننا في عهد التعددية السياسية يضاف إلى ذلك ضعف في الإنتاج الأدبي والإبداعات السينمائية والمسرحية وقلة الكتب العلمية واكتساح مكتباتنا كتب دينية لا نعرف مصدرها، وضعف المقروئية لدى غالبية المجتمع الجزائري والذي أثر بشكل من الأشكال في التنمية المحلية. ومن بين العوائق أيضا تهميش الجامعة التي أفرغت من محتوي أدوارها الأساسية

[1]–سحنون حميد ،**إشكالية استعصاء التنمية المحلية في الجزائر(1999-2016)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص : ادارة محلية ، كلية حقوق وعلوم سياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،**2019/2018 ، ص : 85** .

وانحصرت في التدريس وانحرفت عن أدوار البحث وتكوين الفكر. كما أن المجتمع المحلي المسؤول عن التنمية المحلية لازال يعاني من بعض الظواهر والسلوكيات المناقضة للحداثة والتطور[1].

5 - المعوقات التكنولوجية: قبل ثورة المعلومات والاتصالات كان الإعلام التقليدي المتمثل في القنوات الرسمية والجرائد العمومية إلا أن يرى بعين السلطة، ولا ينطق إلا بلسانها متخذا بذلك دور تسوية نقائض كثيرة ساهمت في تراكم الكثير من المشاكل اليومية للمواطن في شتى المجلات وبالتالي كان دوره مقتصرا على نقل انجازات السلطات المركزية واللامركزية كلما تحرك المسؤولون المباشرون عن قطاعات التنمية المحلية مما جعل الإعلام بهذه الصفة ينحصر بكونه أداة أو مصلحة تابعة تتحرك وفق رغبات السلطة وما تريد أن تسوقه للمتلقي الذي كان الحلقة الأضعف من حيث نسبة تأثيره ودوره الايجابي في رفع المستوى المعيشي والخدماتي للمجتمع المحلي، فضلا على أن الإعلام في صورته التقليدية لم يكن يمتلك في يده كل الإمكانيات الضرورية حتى يستطيع أن يمارس دوره بالسرعة والدقة المطلوبتين لعدة اعتبارات، أهمها التباطؤ في تشخيص المشاكل وتقيده بتثمين الموجود على حساب نقص المنقوص يبدو أن الأمر تغير بمجرد ظهور أولى ولادات الإعلام الخاص بكل تخصصاته سواء كان مرئي أو مسموع أو مكتوب، حيث أصبح مجال التعبير عن المواطن ومشاكله وتطلعاته في التنمية المحلية يأخذ جزء أكبر وهو ما جعل الصورة تنقلب جزئيا من أن المواطن أصبح لديه خيارات متعددة لإيصال النقائص والعقبات التي تواجه الأفراد للرقي في جميع ميادين الحياة[2].

6 ـــــــ المعوقات الطبيعية: كما تعد الظروف الطبيعية معيقا آخر من عوائق التنمية خاصة في المجتمعات التقليدية التي تعتمد على الطبيعة اعتمادا مباشرا حيث تؤثر الظروف المناخية في نوعية

---

[1]– حفصة العقاق، **المعوقات الثقافية والاجتماعية ومشاركة المرأة في التنمية في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع ،مجلة** دولية ، تصدر عن مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، العدد3، ديسمبر2015.

[2]–ملال حميد، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في قانون تخصص إدارة الجماعات المحلية ، كلية حقوق و العلوم السياسية ، جامعة د/مولاي الطاهر ،سعيدة ،2016/2015 ،ص : 93 .

الخضر والفواكه التي تزرع ونظام الدورة الزراعية، كما أن لها دور فعال في تشكيل نظام ملكية والذي يعتبر من أهم معوقات التنمية في المجتمعات التقليدية[1],

ثالثا: مقومات التنمية المحلية.

1ـــ المقومات المالية: تعتبر الوسائل المالية عاملا أساسيا في التنمية المحلية، إذ أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها بتوفير الخدمات للمواطن، يقتضي أن نكون هناك موارد مالية لتغطية نفقاتها المتعددة، حيث كلما زادت الموارد المالية التي تخص الجماعات المحلية، كلما أمكن لهذه الهيئات من ممارسة اختصاصها على أكمل وجه، وهنا يطرح أشكال مصدر هذا التمويل وكيفية الحصول على الموارد المالية باعتماد الجماعات المحلية على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية[2]. وتعتبر مشاركة الشباب إلى جانب الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية خاصة في عملية ترقية وتطوير قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة، ذات أهمية قصوى في توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية المحلية في الأقاليم الحضرية والريفية، ويمكننا أن نذكر في هذا المجال تجربة الجزائر في المرحلة الانتقالية و مختلف الإصلاحات التي قانت بها، والدخول في اقتصاد السوق، وما ترتب عنها من آثار على الاستثمار المحلي من خلال توفير مجموعة من الأسس والأطر السياسية والدستورية للاستثمار الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية الفلاحة والتهيئة العمرانية.

وكذلك من المعلومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية هو توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة[3].

2 – المقومات البشرية: يعد العنصر البشري أهم مقومات التنمية المحلية خاصة، في العملية الإنتاجية فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة وإدارة التمويل اللازم لإقامة المشروعات، فوسيلة تحقيق التنمية هو الإنسان، كما إن هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية) باعتبار ان الإنسان لديه طاقات

---

[1] رحمون مريم، مرجع سابق ، ص55.

[2]–منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2003، ص203.

[3]–خالد سمارة الزغبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، شركة الأوسط للطباعة، عمان، 1985: ص35.

وقدرات ذهنية وجسدية تستلزم الاستفادة منها لتحقيق انجازات التنمية المحلية، وتطوير المجتمع المحلي، وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال الجهود الذاتية المجسدة والمتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من اجل تحقيق التنمية المحلية ، كما ان القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة فنجاح تجربة أي العنصر البشري، فإذا تم تجاهل هذا العنصر وتم التركيز على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبئ على التنمية، وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية وعليه فان تحقيق التنمية المحلية يعتمد على العناصر التالية والتي تدخل ضمن المقومات البشرية[1] :

- **المشاركة الشعبية:** تعني إشراك المجتمع والمواطن بشكل بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية[2]. إن مشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية عملية ضرورية بل وأساسية لتحقيق النتائج وبلوغ الأهداف وتكمن في النقاط التالية :[3]

1. يعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجته.
2. تمكن المشاركة الشعبية من اكتشاف المشاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد والتي يصعب العمل على حلها عن طريق الموظفين في الإدارة المحلية.
3. في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي.
4. الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات فدور المشاركة الشعبية هو دور تدعيمي وتكميلي للمجهود الحكومي وهو ضروري للخطة الإنمائية.

---

[1]–إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص416.

[2]– عباد محمد، **اثر برامج التنمية المحلية PDعلى التنمية المحلية خلال الفترة بين 2010"–2014** ،مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التجارية وعلوم التسيير، معهد علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن يحي الورشنيسي، تيسمسيلت، 2017–2018، ص33.

[3]- عباس علي، **الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال**، ط 1 ،دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص20.

- **الرعاية الاجتماعية:** وتشمل توفير شروط الحياة وهي مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في: الغذاء، الصحة، التعليم، السكن والتوظيف.
- **التأهيل الفني:** يتمثل هذا الأخير في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج هذا تحت إطار عمليات (التدريب، الإعلام ، نشر الوعي الثقافي والفكري)[1].

3 – الإدارة المحلية: إن التحول في حياة وفلسفة الدولة والميل نحو التوسع مجالاتها الإقليمية، وكذا التوسع في التطبيق الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية لإدارة تحديات التنمية المحلية هو اتجاه لا يمكن تجاوزه وتجاهله في العصر الحديث، حيث تعتبر الإدارة المحلية من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية وتعمل الإدارة المحلية على رفع معدلات التنمية القومية من خلال تحسين معدلات التنمية المحلية في المجتمع المحلي وذلك من خلال:

1. ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناءا على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.
2. ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير[2].
3. تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجلات وعلى جميع الأصعدة والمستويات بهدف الوصول إلى التنمية المحلية وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية.
4. الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والريفية.
5. تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.
6. الإشراف على توفير الخدمات الريفية والحضرية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضرية[3].

[1]– خنفري خيضر، مرجع سابق ، ص26.

[2]– زكية آكلي، مرجع سابق ، ص110.

[3]–المرجع نفسه ، ص111.

4- التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته لتحقيق التنمية: إن التخطيط المحلي يعمل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي على الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة. إن التخطيط المحلي يعد الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية و يضمن التوازن الاقتصادي-البيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئية تمكينية تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة[1].

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية المحلية

تتعدد مصادر تمويل المحلي، حيث تسعى الكثير من الدول سواء النامية أو المتقدمة إلى زيادة معدلات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية من منظور إن المزيد من التنمية المحلية يؤدي لمزيد من التنمية على المستوى الوطني، ولكي تحقق التنمية أهدافها لابد من أن يتوفر لها عبر الزمن المقادير الكافية من التمويل المحلي فكلما استطاعت المحليات تعبئة المزيد من الموارد المالية كلما استطاعت ان تحقق المزيد من التنمية المحلية. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى توضيح المصادر الداخلية والخارجية لتمويل التنمية المحلية وكذا آفاق وتحديات إصلاح النيابة المحلية.

المطلب الأول: الوسائل الداخلية لتمويل التنمية المحلية:

ان الوسائل الداخلية لتمويل التنمية المحلية تمثل الميزة بين مالية الدولة والمالية المحلية، ذلك أنها تخص أساسا الجماعات المحلية وتتلخص في:

1. **مصادر جبائية (جباية محلية):** تتوفر الجماعات المحلية على موارد جبائية ذات أهمية في ميزانيتها، إذ تمثل الموارد المالية الجبائية حوالي 90% من ميزانية البلديات وتتكون من مداخل الضرائب والرسوم المخصصة كليا أو جزئيا إلى الجماعات المحلية والصندوق المشترك إلى

[1]-المادتين7و4من القانون 03-10المؤرخ في 19جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد43 ، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،.

الجماعات المحلية[1]. حيث تعد الجباية المحلية مصدرا مهما من المصادر المالية للجماعات المحلية فهي الأساس في تمويل نشاطها و تنقسم إلى:

❖ **الضرائب المحصلة لفائدة البلديات فقط:** تنفرد البلدية بحصيلة مجموعة من الضرائب والرسوم تصل نسبتها إلى 100% وتتمثل في:

- **الرسم العقاري:** عبارة عن ضريبة تأسست بموجب الأمر 83/67 المؤرخ في 1967/06/02 يؤمن هذا الرسم على كل الملكيات المبنية[2]، والملكيات غير المبنية الموجودة على التراب الوطني.

فيما يخص الملكيات المبنية فقد نصت المادة 249 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لهذا المرسوم كما يلي:

✓ المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص أو تخزين المواد أو المنتجات.

✓ الأراضي غير المزروعة والمستعملة في إطار تجاري أو صناعي مثل الورشات ومكان إيداع البضائع و غيرها

✓ المنشآت التجارية أو الصناعية المماثلة للبنايات بمعنى ليست مثل بنايات السكن وهي غير مثبتة بتلك البنايات وتختلف عن تلك التي بالتخصيص.

✓ بساتين التسلية والحظائر ومساحات اللعب التي تخضع للرسم عندما تتعدى مساحتها المساحة التي تفرضها مقاييس التعمير[3].

أما الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية فان قانون الضرائب والرسوم المماثلة حدد الملكيات الخاصة لهذا الرسم:

✓ الأراضي الموجودة في القطاع العمراني أو القابلة للتعمير.

---

[1]–بوديسة عبد السلام، قديدش محمد ، **الجباية كآلية من آليات التنمية المحلية دراسة حالة بلدية سيدي بوبكر للفترة،2013–2014**، ،مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في تخصص سياسات عامة وتنمية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي السعيدة، السنة الجامعية ، 2015–2016.ص:32 .

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، 2019، المادة 248 ، ص : 54 .

[3] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2019 ، مرجع سبق ذكره ،المادة،249 .

- ✓ المحاجر ومواقع استخراج الرمل أو المناجم في الهواء الطلق.
- ✓ مناجم الملح.
- ✓ الأراضي الفلاحية[1].

– **رسم التطهير:** يؤسس هذا الرسم سنويا لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية وذلك على الملكيات المبنية وباسم المالك أو المنتفع. وفي حالة الإيجار يتحمل المستأجر الرسم ويمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية ويحدد المبلغ كالتالي:

- ✓ ما بين 1000دج و1500دج على كل محل ذي استعمال سكني.
- ✓ مابين3000دج و12000دج على كل محل ذي استعمالي مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابه.
- ✓ مابين 8000دج و23000دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات.
- ✓ ما بين20000دج و 13000دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو ما شابه.

وتحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية[2].

– **الرسم الصحي على اللحوم (الرسم على الذبح):** يعتبر هذا الرسم بمثابة الضريبة غير المباشرة الوحيدة التي تحصل كلية لفائدة البلديات التي تقع في إقليمها المذابح البلدية، وهو رسم يفرش على ذبح الحيوانات للاستهلاك وعلى اللحوم المحلية والمستوردة وتحدد قيمته على أساس الكيلوغرام من اللحم الصافي، أما تعريفة الرسم فهي كما يلي:

[1] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2019، مرجع سبق ذكره ، المادة 264 .

[2]– قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة2019، مرجع سبق ذكره ،المادة 263 مكرر2، ص:60 .

الجدول رقم 1:تعريفة الرسم على الذبح.

تعيين المتوجات	تعريفة الرسم/ كغ
اللحوم الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات: الإبل الخيول الماعز....	10دج

المصدر: المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، المادة 452، الجزائر،2019، ص 55.

يخصص مبلغ 1،5دج من هذه التعريفة لصندوق حماية الصحة الحيوانية[1].

- ✓ الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح المهنية: وهو رسم غير مباشر استحدث بموجب المادة56 من قانون المالية لسنة2000 حيث تم إنشاء رسم خاص على الإعلانات والصفائح باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية والحاملة للطابع الإنساني، ويؤسس هذا الرسم على:[2]
- ✓ الإعلانات على الأوراق العادية المطبوعة أو المخطوطة باليد 20دج إلى 30دج/1متر وأكثر.
- ✓ الإعلانات التي تعرضت إلى تجهيز ما قصد إطالة بقائها أو كانت مغطاة بزجاج أو مادة أخرى من 40دج/ 80دج/ 1متر وأكثر.
- ✓ الإعلانات المدهونة أو بصفة عامة المعلقة في مكان عمومي من 100 إلى 150دج/ متر وأكثر.
- ✓ الإعلانات المهنئة المكونة من مجموعة حروف وإشارات موضوعة بصفة خاصة 200دج.
- ✓ الصفائح المهنية من كل المواد المخصصة للتعريف بالنشاط ومكان ممارسة العمل من 500دج إلى 750دج/ متر وأكثر.

– **رسم على الإقامة:** أسس هذا الرسم ليفرض على الأشخاص الذين لا يقيمون في البلديات ولا يملكون فيها إقامة خاصة خاضعة للرسم العقاري ويتم تحصيل هذه الضريبة عن طريق أصحاب

[1]– قانون الضرائب غير المباشرة لسنة2019، المادة 452،ص:55 .

[2]- خنفري خيضر، مرجع سبق، ص105.

الفنادق وأصحاب المحلات المستعملة لإيواء المعالجين و السياح ويدفع تحت مسؤوليتهم إلى قابض الضرائب بعنوان مدا خيل الجباية المحلية ويتم توزيعه كالتالي:[1]

- ✓ 50دج للفنادق ذات ثلاث نجوم.
- ✓ 150 دج للفنادق ذات أربع نجوم.
- ✓ 250ج للفنادق ذات خمس نجوم.

وتجدر الإشارة إلى ان هذا الرسم يدفع لصالح البلديات المصنفة كمحطات سياسية، حيث توجه عائداته لصيانة وتحسين ظروف الاستقبال والإقامة.

الرسم الخاص على رخص البناء: استحدث هذا الرسم الغير مباشر بموجب المادة66 من قانون المالية لسنة 2000 ويعود ناتج هذا الرسم كلية البلدية[2]. يحدد مبلغ هذا الرسم من 1000دج الى2000دج بحسب نوع الرخصة والاستعمال.

– **الرسم على حقوق الكريمات والحفلات:** نظرا لكون الأفراح تتم في إطار جماعي سواء على مستوى البيوت أو القاعات المعدة لذلك فانه يقع على عاتق القائمين بها، طلب تصريح ودفع رسم مقابل ذلك، ويدفع الرسم إلى أمين خزينة البلدية كاملا قبل بداية الاحتفال، ويحدد كمايلي:[3]

- من 500دج الى800دج لليوم عندما لايتجاوز الساعة السابعة مساءا.
- من 1000دج الى1500دج لليوم إذا كان الحفل إلى غاية ما بعد السابعة.

تحدد التسعيرة بموجب قرار رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد المداولة مع موافقة السلطة الوصية.

– **الرسم على السكن:** يتم تحصيل هذا الرسم من طرف سونلغاز ويعود ناتجة لصالح البلديات والولايات الواقعة في المدن الكبرى في الجزائر، ويمتد إلى جميع الولايات ومقر الدوائر التابعة

---

[1]- طهرش فاتح: زوركلان بلال: **التمويل المحلي وإشكالية عجز ميزانية الجماعات المحلية**: مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،**2018/2017**، ص 10.

[2] المادة66 من قانون المالية لسنة2000، الجريدة الرسمية عدد192 الصادرة سنة 2000 ، ص : 25

[3]– المادة 36 من قانون رقم 2000 مؤرخ في 23 ديسمبر 2000، يتضمن قانون المالية لسنة 2001 ، جريدة الرسمية ، عدد 80 ، ص 19 .

لهذه الولايات وتخضع له كل العمارات ذات الطابع السكني والمهني مهما كان نوعها، فيخصص هذا الرسم بالكامل لصيانة الخواطر العقارية للبلديات والولايات[1].

ويحدد هذا المبلغ للرسم كمايلي:[2]

- 300دج بالنسبة للمحلات ذات طابع سكني.
- 1200دج بالنسبة للمحلات ذات طابع مهني.

❖ **الضرائب المحصلة لفائدة لجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية:**

هي مجموع الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة كل من الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية، نسب مختلفة وتتمثل في:

✓ الدفع الجزافيVF: يعتبر هذا الدفع ضريبة مباشرة، تقع على عاتق الأشخاص المعنوية والطبيعية والهيئات المقيمة في الجزائر والتي تمارس نشاطها وتدفع رواتب والأجور لمستخدميها، وقد كانت من قبل ضريبة مباشرة تابعة للدولة لتصبح بعدها لصالح الجماعات المحلية، ثم أصبحت تعود لصندوق التضامن كليا وتساهم كل بلدية بنسبة 2% من الضرائب المباشرة والغير مباشرة .

لقد عرف معدل هذه الضريبة عدة تعديلات وهذا إلى غاية إلغائه سنة 2006، حيث كان يتم تحصيل 1% وتوزع كالأتي:[3]

70% لفائدة صندوق التضامن والضمان .

30%لفائدة البلديات.

✓ **الرسم على النشاط المهنيTAP:** هو الرسم على رقم الأعمال الذي يحققه المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي لصنف

---

[2]– موسايب مريم ، مولا حسن مراد ،فعالية الضريبة المحلية في تمويل الجماعات المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،قسم القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، 21 جوان 2017 ، ص : 12 .

[2]– القانون 02–11 المؤرخ في 24 /2002/12 ، يتضمن قانون مالية لسنة 2003 ، الجريدة الرسمية لسنة 2002 ، العدد 86 ، المادة 67 ، ص : 24 .

[3]– موسايب مريم ، مولاحسن مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 14 .

الإرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات يحدد معدل الرسم على النشاط المهني كمايلي:

الجدول رقم 02: توزيع معدل الرسم على النشاط المهني

الحصة العائدة للولاية	// للبلدية	// الصندوق المشترك	المجموع
%0،30	%1،30	%0،11	%2

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2019.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة أنابيب يتم توزيع النشاط المهني كما يلي:

الجدول رقم 03: توزيع معدل الرسم على النشاط المهني.(نشاط لنقل المحروقات)

الحصة العائدة للولاية	// للبلدية	// الصندوق المشترك	المجموع
%0,88	%1،96	%0،16	%3

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2019.

يخفض معدل الرسم الى1% من الإنتاج ويتم توزيع هذا الرسم على النحو التالي:

الجدول رقم 04: توزيع معدل الرسم على النشاط المهني (نشاط الإنتاج)

الحصة العائدة للولاية	// للبلدية	// الصندوق المشترك	المجموع
%0،29	%0،66	%0،05	%1

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2019.

فيما يخص نشاطات البناء تحدد نسبة الرسم 2% مع تخفيض بنسبة25%.[1]

تدفع 50% من حصة الرسم النشاط المهني العائدة للبلديات المتبقية التابعة لولاية الجزائر إلى هذه

[1]– قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2019، مرجع سبق ذكره، المادة 222 ، ص51.

الأخيرة مقابل خدمات غير مأجورة للبلديات المعنية والمسجلة في اتفاقية بين الولاية والبلديات[1].

❖ **الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية والدولة والصندوق المشترك:** تتمثل في:

– **الضريبة على الأملاك:** يخضع لهذه الضريبة حسب نص المادة 274من قانون الضرائب المباشرة:

الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارجها.

يشمل وعاء الضريبة من القيمة الصافية، في أول يناير من كل سنة لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص سالفين الذكر.

يتم حساب هذه الضريبة كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم 05: جدول حساب الضريبة على الأملاك

أقساط القيمة المضافة من الأملاك الخاضعة للضريبة (5دج)	المعدل
يقل عن 100،000،000 دج .	%0
من 100،000،00 إلى 150،000،000 دج	%0.5
من150،000،001 إلى 250،000،000 دج	%0.75
من 250،000،001 إلى 350،000،000 دج	%1
من 350،000،001 إلى 450،000،000 دج	%1.25
يفوق 450،000،000 دج	%1.75

المصدر :المادة281مكرر8، قانون الضرائب المباشرة2019 ، ص :63 .

– وتوزع مدا خيل الضريبة على الأملاك حسب النسب التالية:[2]

ميزانية الدولة60% ، ميزانية البلدية 20% ، ميزانية صندوق السكن20 %.

[1] بزة صالح، **اصلاح الجباية المحلية ومتطلبات تمويل التنمية المحلية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص380.

[2]-مسعودي عبد الكريم، **تفصيل الجباية المحلية للجماعات المحلية** ،مجلة التكامل الاقتصادي ، العدد(1)، جامعة أدرار، الجزائر ، ص : 63.

- **الضريبة الجزافية الوحيدة IFu:** تأسست هذه الضريبة بموجب المادة 12 من القانون رقم 24-60 المؤرخ في 2006/12/26 والمتضمن قانون المالية لسنة 2007 وجاءت هذه الضريبة تعويضا للنظام الجزافي للضريبة على الدخل في النظام السابق، ويخضع للضريبة الجزافية الوحيدة للأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار، وكذا المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع والمؤهلون للاستفادة من دعم"الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار، وتحدد معدلاتها كما يلي: 5% بالنسبة لأنشطة إنتاج وبيع السلع، 12%بالنسبة للأنشطة الأخرى[1].

طبق هذا المرسوم في الجزائر بداية من ابريل 1992 حيث حل رسمين سابقين هما الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاجTUGP، والرسم الإجمالي الوحيد على الخدمات TUGPS، أنشئ بموجب المادة 03 من القانون 90-36 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991 وتوزع حسب الجدول التالي:[2]

الجدول رقم 06 : نسبة الرسم على القيمة المضافة.

المعدل	البلدية	الولاية	الدولة	ص م ض ج	المجموع
%17	%10	/	%80	%10	%100
%07	%10	/	%80	%10	%100

المصدر : هلالي أميرة ، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ص:26 .

[1]- سارة دلاجة، **أهمية إصلاح الجباية المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثاني، العدد الاول، جوان 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر،ص 24.

[2]- هلالي أميرة ، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية –دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص محاسبة و جباية معمقة ، كلية علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، ص : 26.

الضريبة على الدخل الإجماليIRG: هي ضريبة سنوية، إجمالية ، تصاعدية تشمل كل أصناف الدخل الخاضعة لها، وتحصل بعد التصريح الذي يقوم به الخاضعون سنويا، حيث توزع هذه الضريبة على النحو التالي:[1]

الجدول رقم 07 : نسبة الضريبة على الدخل

الضريبة على الدخل الإجمالي	محصلة لفائدة الدولة	لفائدة البلديات	المجموع
المعدل	%50	%50	%100

المصدر : هلالي أميرة ، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ص:25

رسم قسيمة السيارات: تمس أي شخص طبيعي أو المالك القانوني للسيارة الخاضعة للضريبة، وتوزع على النحو التالي: 80% للجماعات المحلية، 20% للميزانية العامة للدولة، تدفع قيمتها سنويا، حيث يستثنى منها السيارات التابعة للدولة وسيارات الإسعاف، والمعدة للإطفاء والسيارات التي يتمتع أصحابها بامتيازات دبلوماسية والقنصلية[2].

02- الموارد غير الجبائية الداخلية:

1ايرادات وعوائد الأملاك: تنتج عن استغلال واستعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام أو تحصيل حقوق أو ضرائب من طرف استغلالها من قبل المواطن. وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر إيرادات بيع المحاصيل الزراعية وحقوق الإيجار و حقوق استغلال الأماكن في المعارض والأسواق وعوائد منح الامتيازات ، وإضافة إلى تنوع الإيرادات فهي تتسم بقابلية تجديدها فالإيرادات الناتجة عن تأجير العقارات عن طريق المزاد العلني مثلا يمكنها إن تتطور بسرعة نظرا لمرونتها خصوصا في حالة اعتماد أسعار تنافسية[3].

[1]- هلالي أميرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 25 .

[2] –آمال رزام، **دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية (تجارب دولية ناجحة في تفصيل التنمية)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص32.

[3]– شنوف عبد الحليم، الجباية المحلية ودورها في تمويل التنمية، مجلة الاقتصاد و التنمية ، المجلد 5 ،العدد 2 ، جامعة البليدة2، ص72.

2- **التمويل الذاتي:** يعرف على انه تلك النفقات المالية والمادية التي تنفق لإنجاز خطة التنمية المحلية، وعملية التمويل أساسية فلا يمكن للبرامج التنموية أن تدخل حيز التنفيذ ما لم تتوفر السيولة المالية اللازمة.

ينص قانون البلدية على ضرورة اقتطاع جزء ن إيرادات التسيير وتحويلها لقسم التجهيز والاستثمار ويستهدف هذا الإجراء ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلديات حتى تتمكن من تحديد حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها ويتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10% و20%.

تستعمل هذه الأموال في تمويل العمليات المتعلقة بالصيانة للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية وكل العمليات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي للمواطن للحفاظ على التوازن المالي للبلدية[1].

3 **إيرادات الاستغلال المالي:** وتتمثل في الموارد المالية الناتجة عن بيع المنتجات أو تأدية خدمات للمواطن والتي توفرها الجماعات المحلية.

تتميز بالتنوع وترتبط وفرتها بمدى دينامكية الجماعات المحلية على الأنشطة الجالبة للأرباح.

تتكون من مدا خيل مؤسساتها العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، عوائد الرسوم الجنائزية عوائد فحص وختم اللحوم، رسوم عمليات الإبادة والرقابة الصحية ومكافحة الأوبئة، حقوق الكيل والوزن والقياس، وحقوق التخزين والإيداع في المخازن العمومية، رخص الامتياز وتفويض المصالح العمومية.....الخ[2].

المطلب الثالث : الوسائل الخارجية لتمويل الجماعات المحلية .

لعل من الضروري الإشارة إلى ان وسائل المالية الخارجية للجماعات المحلية توافرها مسالة ضرورية ولكن في حدود معينة ،وفي هذا الإطار و للاستجابة للحاجات المحلية في مجال التنمية وضعت الدولة الجزائرية وسائل خاصة لتمويلها و المتمثلة في :

01 ـــ إعانات مخططات التنمية:

[1]-آيت عباس زهية، **دور الجباية المحلية في تمويل التنمية دراسة حالة بلدية بشلول**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة آكلي محند الحاج، البويرة، ص34.

[2]- مرغاد لخضر، **إيرادات عامة للجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2005، ص08.

1/1 المخططات البلدية للتنمية: "PCD": هو برنامج عمومي للتجهيز، يخضع لرخصة برامج شاملة حسب الولاية، يقم بها الوزير المكلف بالميزانية بعد استشارة الوزير المكلف بالجماعات المحلية. وترتكز على المتطلبات ذات الأولوية في التنمية المحلية منها: التزويد بالماء الشَروب، انجاز شبكة التطهير والصرف الصحي، شبكة الطرق البلدية وفك العزلة.....الخ.

وتعد هذه البرامج من طرف المصالح الولائية التقنية المختصة، مع أفضلية للبلديات الضعيفة أو المحرومة في المناطق الواجب ترقيتها[1]. فهو عبارة عن برنامج شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، ومهمة توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية[2].

يحدد الإطار التنظيمي لمخططات التنمية البلدية، الهياكل والمؤسسات التي تساهم في انجازها، المصادقة عليها، تنفيذها ومتبعاتها والمتمثلة في:

- ✓ المجلس الشعبي البلدي.
- ✓ رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- ✓ القابض البلدي (هو المحاسب المفوض والمعين للبلدية من طرف وزارة المالية).
- ✓ رئيس الدائرة(التنشيط والتنسيق بين البلديات).
- ✓ اللجنة التقنية المنشأة على مستوى الدائرة.
- ✓ أمين خزينة الولاية المحاسب المفوض والمعين من طرف وزارة المالية).
- ✓ الأقسام التقنية.
- ✓ مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية(دورها وضع ومتابعة المشاريع).

---

[1] العياشي عجلان، مداخلة بعنوان ، **آليات ترتيب الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية الاشتراكية المحلية**، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الاول حول **التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية**، المنظم من قبل جامعة قالمة يومي 8 و 9 نوفمبر2016،ص15.

[2] عبد الله العويجي، امينة بودراع، مداخلة بعنوان : **دور الطاقة الشمسية في التنمية المحلية في الجزائر**،ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاول **حول البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية التي تشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية الدولي**ة، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر، يومي 21و 22نوفمبر 2012 ،ص : 10.

- ✓ مديريات المجالس التنفيذية للولاية(دورها رسم أو وضع مخطط بياني قطاعي، وكذا التنسيق والمساعدة التقنية).
- ✓ الوالي (الآمر بالصرف الرئيسي).
- ✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية مديرية الدراسات والتنمية المحلية، دورها تنشيط ودراسة ومتابعة مخططات التنمية المحلية وبرامج التنشيط المحلي.
- ✓ وزارة المالية تتضمن التوازن الميزاني والمراقبة المالية.

تم سن هذا المخطط من طرف الدولة الجزائرية عند انطلاق المخطط الرباعي الثاني من اجل التأكيد على قناعة سياسية اقتصادية للدولة والمتمثلة في سد حاجيات المواطن التي لا يمكن بلوغها إلا عن طريق الهيئات المحلية[1].

2/1 – **المخططات القطاعية غير ممركزة للتنميةPSD:** مناك نوعان من المخططات فبالإضافة إلى المخطط البلدي للتنمية، هناك مخطط ثاني وهو المخطط القطاعي للتنمية (psd)[2] وهذا ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم81-380.

هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهو على تنفيذه كذلك. ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدارسة اقتراحات مشا رعية في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك ثم تكون دراسة التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني لها[3].

---

[1] – سفيان بن صفية، **إشكالية التهيئة والتنمية في الأوساط في الجزائر(نموذج برج بوعريريج)**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، العدد22، جوان2016، ص34.

[2] – رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، مصر ، 2002، ص19،20، بتصرف.

[3] شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة بلدية**، مذكرة ماجيستر، قانون العام ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، السنة الجامعية : 2012/2011 ، ص: 128 .

نظريا، المخططات القطاعية تسعى لتقوية مختلف القطاعات على المستوى الوطني والمحلي، وذلك عن طريق:[1]

- ✓ تنمية الاستثمار.
- ✓ البحث عن التوازن بين الموارد المحلية والموارد الوطنية.
- ✓ تنمية القطاع الإنتاجي للاستجابة للحاجيات المحلية.
- ✓ خلق مناصب شغل جديدة.
- ✓ تحسين مستوى الاستجابة للحاجيات الاجتماعية خاصة في مجال السكن، تعليم الصحة.
- ✓ فك العزلة عن المناطق النائية.
- ✓ تحقيق التناسق بين البرامج المسطرة على المستوى المركزي وتلك المسطرة على المستوى المحلي.

3/1 : المخططات القطاعية الممركزةPSC: هي مخططات وطنية تدخل ضمنها كل استثمارات الدولة. تقترح من طرف الحكومة والوزارات التابعة لها. وتخصص لهذه المخططات أظرفه مالية ضخمة جدا بهدف تحقيق سياسة الدولة: الاقتصادية الاجتماعية والسياسية إقليميا نجد في طيات هذه المخططات الاستثمارية في ميدان السكن والعمران جميع صيغ السكن الريفي التساهمي والاجتماعي برامج التنمية الفلاحية برامج التنمية الريفية، برامج الكهرباء والغاز...الخ[2].علما أن هذه المخططات تكون مرفقة ببرامج خاصة منها: البرنامج العادي، البرنامج الاستعجالي، برنامج دعم النشاط الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.....الخ.

1-4- **دور الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:** مر هذا الصندوق منذ إنشائه بعدة مراحل حيث احدث لأول مرة باسم صندوق العمولات والبلديات الذي الغي سنة 1964، ليتبدل بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبصدور قانون البلدية لسنة1969، انشأ صندوق

[1]- خنفري خيضر، مرجع سابق، ص128.

[2]-رميسة كلاش، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة أم البواقي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية : 2016-2017، ص70.

تضامن البلديات والولايات، ثم تحول هذا الصندوق في 1973، إلى هيئة تسمى مصالح الأموال المشتركة للجماعات المحلية، في سنة 1986 تحولت إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلالية المالية بمقتضى المرسوم86/266[1]. ويخضع سيره لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22جمادى الأولى عام 1435م الموافق ل 24مارس 2014 ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية المتضمن إحداث مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية وتتمثل المهمة الرئيسية التي أسندت لهذا الصندوق في تسيير صندوق التضامن للجماعات المحلية وكذلك صندوق الضمان للجماعات المحلية، وإرساء التضامن ما بينهم من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها ويكلف الصندوق في هذا الإطار بمايلي[2]:

- ✓ العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية المدفوعة تحت تصرفها بموجب القانون والتعليمات المعمول بها.
- ✓ توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة للجماعات المحلية.
- ✓ توزيع تخصيص إجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإجبارية ذات الأولوية.
- ✓ تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعين عليها إن تجابه كوارث أو طوارئ وكذلك تلك التي تواجه وضعية مالية صعبة.
- ✓ تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو إطار التعاون المشترك بين البلديات[3].

---

[1]–خنفري خيضر، مرجع سابق ، ص130.

[2]– المرسوم التنفيذي رقم 116/14 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435ه الموافق ل 24مارس2014، **يتضمن انشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.**

[3] حمدي معمر، **إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح الجماعات المحلية-بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد04 ، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الشلف، الجزائر2018، ص87.

✓ تخصيص سنوي موزعا توزيعا نسبيا من الضرائب الموجهة لقسم تسيير ميزانيات الجماعات المحلية[1].

2 اللجوء إلى القرض البنكي :بحيث يعتبر مورد آخر لتمويل المشاريع التنمية المحلية حيث تسدد أشغال التجهيز والانجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار، وإذا اقترضت البلدية يتم تسديد رأس المال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار التي تتمثل فيما يلي:[2]

✓ مساهمات المتعهدين في النفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز التي تتراوح بين1%الى5% من قيمة العقار والأراضي المعدة للبناء.

✓ إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية.

✓ لقروض المحتملة لدى مؤسسات مالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة[3].

المطلب الثالث : تحديات وآفاق إصلاح الجباية المحلية.

ان التحديات التي تعاني منها الجباية المحلية والتي أدت إلى تدهور الحالة المالية عموما و الجباية المحلية خصوصا يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب و عوامل .ولذلك فان إصلاح نظام التمويل و التنمية المحلية في اطار سياسة جديدة هو حتمية ضرورية . سنوضح فيما يلي تحديات و إصلاحات الجباية المحلية .

أولا: التحديات: تواجه الجباية المحلية عدة تحديات و صعوبات نذكرها فيما يلي:

1- **مركزية التشريع الضريبي:** إحداث الضرائب والرسوم مركزيا وأيضا تخصيصها وتعديلها مما ينعكس سلبا على ميزانية الجماعات المحلية، بإقصاء المبادرات المحلية في إعداد ضرائب ورسوم تعتبر مصدر مهم لكون المسؤولين المحليين اقرب بكثير من المواطن عموما المكلف خصوصا خاصة وان الموارد الجبائية المحلية تعد غير كافية لتمويل النفقات المحلية[4].

---

[1] رياش مبروك، **الصندوق المشترك للجماعات المحلية والمالية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد4، ص273.

[2]- بسمة عولمي ، تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد 04 ، 2011 ، ص: 273.

[3]– عيسى مرزاقة، **معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد14، 2006، ص168.

[4]–لمير عبد القادر، مرجع سابق، ص135.

2- **ضعف التحصيل الضريبي:** نتيجة الغش والتهرب الضريبي المخالفات الجبائية تؤثر هذه الظاهرة بشكل سلبي على الإيراد الوطني ومن ثمة المحلي إذ تشرك فيه مجموعة من الأسباب كالعيوب التي تعري التشريع الجبائي من خلال عدم استقراره وعبئ الاقتطاع ويتأثر بالإعفاءات أو التخفيضات أو التحفيزات التي تدخل ضمن الإجراءات التي تتخذها الدولة بالإضافة إلى كل هذا نسجل عدم كفاءة و فساد الإدارة الجبائية مع قلة الوعي الضريبي او انعدامه وينتج عن ذلك ضعف انه كلما ضعف التحصيل الجبائي ضعفت إيرادات الجماعات المحلية.

3- **ضعف التأطير وسوء إدارة الجماعات المحلية:** يعد من بين أهم الأسباب التي تؤثر سلبا على تنمية الموارد الجبائية المحلية ويرجع أساسا إلى تشكيلة الكفاءات الإدارية، وانعدامها على مستوى التسيير المحلي فالتأطير يعني النجاعة في التسيير والمنتخبون على مستوى المجالس المحلية غير مهتمون بتسيير شؤون البلديات بل كثيرا ما يكنون من الأشخاص الذين ليست لهم خبرة في التسيير ولا مستوى علمي خصوصا وان القانون المتعلق بالانتخابات لا يشترط في الترشيح للعضوية في المجالس المحلية المستوى العلمي ولا الخبرة[1].

4- **سياسة التحريض الضريبي:** أتت هذه السياسة تبعا لسياسة الإصلاح الجبائية في الجزائر مفادها منح الامتيازات الضريبية والتسهيلات والإعفاءات للأعوان الاقتصاديين، خاصة الشباب المستثمر في المناطق الواجب ترقيتها، حسب ما جاءت به قوانين الاستثمار، ولكن سياسة التحريض فوتت على الخزينة العمومية مبالغ ضخمة، كون إن المورد الرئيسي للميزانية المحلية يتمثل في إيرادات الجباية المحلية[2].

5- **سهولة الغش والتهرب الضريبي:** ترجع هذه الظاهرة في معظم بلديات الوطن إلى القصور الذي يطبع النظام الجبائي الحالي ولعل هذا القصور يعود بالدرجة الأولى إلى كون النظام الجبائي الحالي لا يتناسب ومستوى المتكلف بتطبيقه (الكم والنوع)، الأمر الذي يساعد

[1]- عبد الكريم مسعودي، مرجع سابق، ص127.

[2] بسمة عويلمي، مرجع سابق ، ص276.

على وجود ثغرات عديدة وسهولة كبيرة للتحايل والتهرب من دفع الضريبة من طرف المتعاملين[1].

ثانيا: إصلاحات الجباية المحلية:

من اجل النهوض بالجباية المحلية الجزائرية، لتؤدي الدور المنوط بها في تمويل الجماعات المحلية، وإحداث التنمية يتعين الالتفات إلى ما يلي:[2]

- ✓ تدعيم صلاحيات الوالي كممثل للدولة وكذا تدعيم مهام رئيس الدائرة لاسيما فيما يتعلق بالتنسيق، إضافة إلى تقليص عدد الدوائر، ودعم صلاحيات أعضاء المجلس الشعبي الولائي، إلى جانب إشراك فصلي للجماعات المحلية.
- ✓ مراعاة نوعية الضرائب ومعدلاتها بخصوصية كل منطقة على حدا سياحية، نائية، صحراوية وحضرية.
- ✓ ضرورة تفعيل مشروع التسيير التضامني للبلديات الذي يسمح لمجموعة من البلديات المتجاورة بإنجاز مشاريع تعود عليها بالفائدة المشترك، مثل انجاز مرافق عمومية كمحطات لتخزين وتوزيع المياه ومحطات لردم النفايات مما يخفف العبء على ميزانية البلديات وتؤدي الجباية المحلية دورها في كل الاستثمارات. فيمكن للمجالس الشعبية البلدية لبلديتين أو أكثر، إن تقرر الاشتراك في مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات لتقديم الخدمات أو التجهيزات أو مصالح ذات نفع مشترك بينهما، سعيا من وراء تطوير نظام الإدارة المحلية لأجل تنفيذ وإدارة مشاريع الخدمات المشتركة.
- ✓ تكريس العقل في تسيير النفقات المحلية وممارسة المراقبة المستمرة على التحصيل الجبائي للجماعات المحلية، من خلال التكوين المستمر لرؤساء المجالس الشعبية البلدية والأمناء العامين للبلديات.

---

[1] – محمد صمودي، لعرباوي أمين، **إشكالية التسيير المالي في الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية حمام بوغرارة**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ،تخصص : فرع المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،السنة الجامعية ، 2014/2013، ص: 19 .

[2]- فريدة مزياني، **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد06، ص63.

- ✓ إن نجاح الجباية المحلية رهين بمدى انخراط المكلف بالضريبة ووعيه واقتناعه بكون الضريبة التي يؤديها هي تجسيد لقيم المواطنة، وخدمة للمصالح العامة، والوصول إلى هذا المستوى يحتاج إلى تضافر جهود ثنائية تلعب فيه الإدارة دورا محوريا في إطار العلاقة مع هذا المكلف ومع النسق ككل.
- ✓ تحسين مرد ودية الموارد الجبائية من خلال إعادة النظر في الطرق المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية المحلية، كإعطاء المنتخبين المحليين دورا في تأسيس وخلق أوعية جبائية بما يتناسب مع كل منطقة، ومن ثم زيادة المردود المالي للضرائب المحلية حتى لا تنفرد السلطة المركزية بتحصيل وتوزيع الموارد الجبائية[1].

المبحث الثالث : دور التمويل في التنمية المحلية

ان الهدف النهائي لأي نظام للإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية بمعناها الشامل لأي معدلات ممكنة ،و بالتالي فان التنمية المحلية لكي تتحقق بمعدلات مرتفعة و بأفضل صور ممكنة فإنها بحاجة إلى الموارد المالية اللازمة بشكل مستمر ومتزايد و متجدد ، و يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة و الأساسية لقيام التنمية المحلية .

المطلب الأول : علاقة التمويل بالتنمية المحلية.

لا يمكن تحقيق تنمية محلية بأكبر معدلات ممكنة دون تمويل محلي قوي، لذلك فهي بحاجة ماسة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد.

حيث ترتبط التنمية المحلية كهدف رئيسي لنظام الإدارة المحلية، بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وهذه ترتبط بمجموعة الحاجات التي لابد من إشباعها، ومع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فان هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية، ومن هنا يتضح الارتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقيق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة ومدى توافر الموارد المالية ، فالموارد المالية تعتبر بمثابة المدخلات التي تؤدي

[1] زيرمي نعيمة، سنوسي بن عمر، **الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 3 ، العدد 5 ، ص229.

من خلال عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التنمية المحلية[1] .كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجديد وكذا الرقابة المالية المستمرة، ويعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فهو الذي يفكر في استخدام المواد المتاحة أفضل استخدام، ويدبر التمويل اللازم لإقامة المشاريع، فان توفر الأموال يعتمد على العمل بشكل جاد لتطوير الموارد الذاتية المتاحة والبحث عن موارد من مصادر خارجية سواء كانت إعانات أو قروض بشرط أن لا تمس بمبدأ استقلالية الجماعات المحلية، إذ تعتبر الموارد العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعَال، وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدمية وتنفيذ سياستها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية، ومن الطبيعي انه كلما كانت الجماعات المحلية تعتمد على مواردها فقط في سد حاجياتها المحلية، كان ضمانها لاستقلالها ويبعد عنها الرقابة الشديدة التي تمارسها عليها السلطة المركزية[2].

[1] رحمون مريم، مرجع سابق، ص50.

[2] بوزيان رحماني جمال، سفحالو رشيد، مداخلة بعنوان :**الجماعات المحلية ورهانات التحول إلى مؤسسات شبه اقتصادية(خلق الموارد والجباية)، ضمن محور الحكومة المالية وتمويل التنمية،** ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول **الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية وتثمين ممتلكاتها**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجلالي بونعامة، خميس مليانة،يومي 11/10 أفريل 2017، ص:14.

الشكل رقم 04 : علاقة التنمية المحلية بالتمويل المحلي .

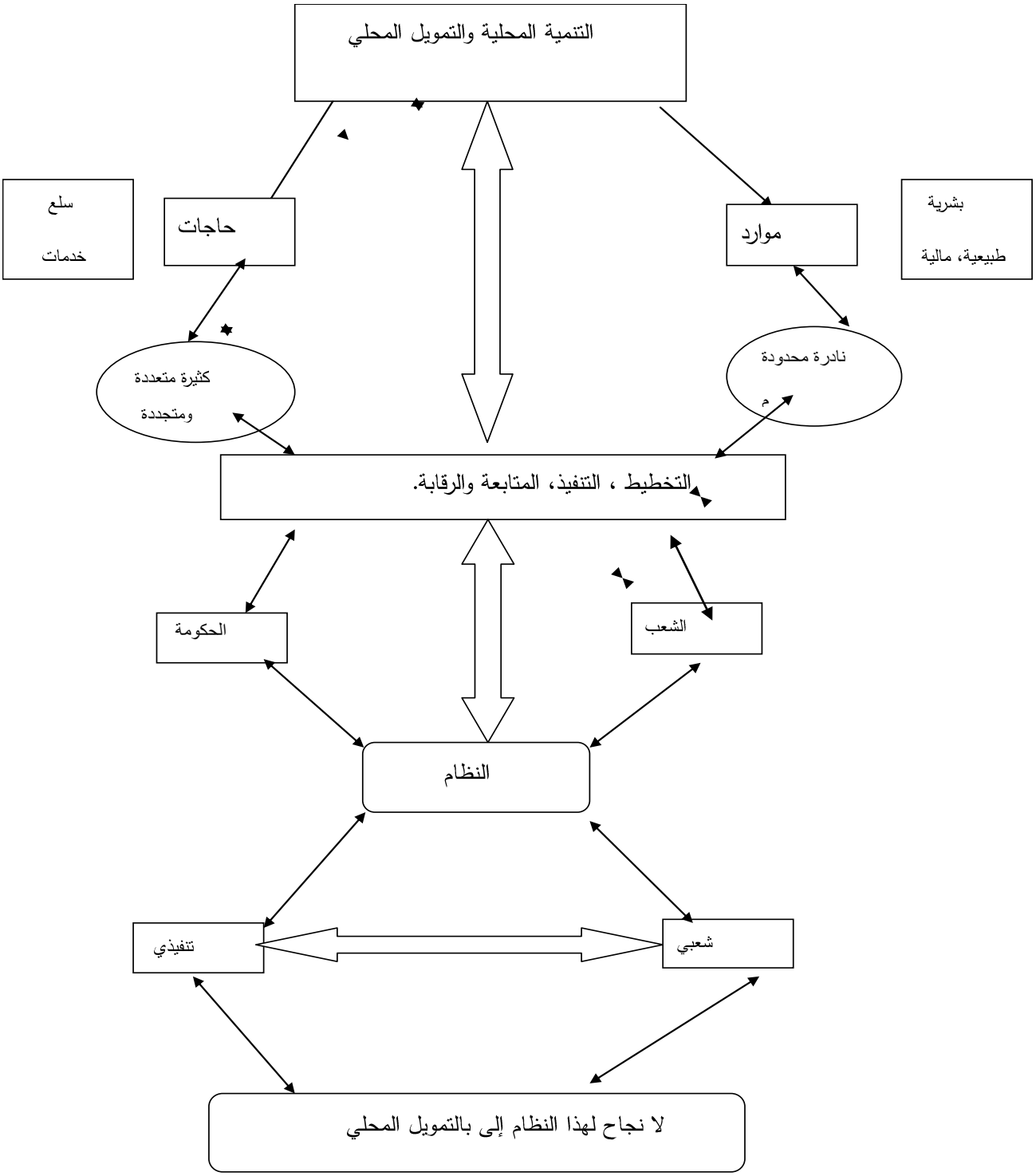

المصدر: بركاني لحسن، مالك عبد القادر، دور القروض البنكية في تمويل مشاريع التنمية المحلية دراسة حالة الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية أدرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص مالية وبنوك، ، بجامعة أدرار،2016،2017، ص47.

قراءة وتحليل للشكل :يمكن الفهم من خلال الشكل أن التنمية المحلية تنتج من وجود موارد نادرة وحاجات كثيرة متعددة ومتغيرة وهذا يتطلب وجود إدارة التنمية بما في ذلك إعداد المجتمع المحلي لتقبل الخطة والتعرف على احتياجات المجتمع وموارده الأساسية وهذا يتطلب توافر البيانات اللازمة والقيام بعملية التقييم والرقابة للوقوف على مدى تحقيق الخطة المرسومة بالشكل الذي مكن من الإعداد لبدء خطة تنمية جديدة.

تقوم التنمية على مدى مشاركة المجتمع المحلي ولحكومة الممثلة في الإدارة المحلية والأجهزة التنفيذية ويكونان الاثنين نظام الإدارة المحلية بشقيه الشعبي والتنفيذي، ويقوم على تعبئة الجهود والموارد المحلية بأقصى جهد ممكن. ولإنجاح نظام الإدارة المحلية بشقيه الشعبي والتنفيذي إلا إن كان هناك هيكل لتمويل المحلي يعبر بوضوح عن ذلك الوضع ويعمق فلسفة النظام بل يؤدي إلى نجاحه واستمراره بفعالية وكفاءة ولن تتحقق التنمية المحلية بالصورة المطلوبة إلا إذا توافر هيكل للتمويل المحلي ينطوي على موارد مالية محلية، وتقل فيه إعانة الحكومة المركزية إلى أقل درجة ممكنة[1].

المطلب الثاني: مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل.

تعكس الحاجة إلى تحقيق التنمية الشاملة، بمعدلات مرتفعة، تلك العلاقة المتينة بين التنمية المحلية والتمويل المحلي، حيث تتطلب عملية التنمية المحلية بطبيعتها تعبئة اكبر قدر ممكن من الموارد المحلية، ولكي تتحقق معدلات مرتفعة وبأفضل صورة ممكنة فإنها تكون بالضرورة بحاجة إلى التدفقات للموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت، وهذا يرجع إلى عدة عوامل[2]:

[1] بركاني لحسن، مالك عبد القادر، مرجع سابق، ص48.

[2] محمد ثاوز، **دراسة قياسية حول مسامة القطاع الخاص في التنمية المحلية**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد سياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015/2014، ص13.

- ✓ إن توفير موارد مالية يعتمد أساسا على العنصر المالي ذو الأهمية البالغة في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية.
- ✓ ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية بسبب زيادة الأجور وارتفاع أسعار الخدمات ومستلزمات تقديم الخدمة وإقامة مشروعات التنمية المحلية إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المقدمة لتمويل مشروعات التنمية المحلية.
- ✓ تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية إذن نجاح الإدارة العمومية في أداء دورها في تعبئة المزيد من الموارد المحلية والتقليل من حجم الإعانات الحكومية، يدفع المواطنين المحليين إلى كسب الثقة وبالتالي التطلع إلى المزيد من المساهمة في تمويل احتياجاتهم.
- ✓ تزايد الحاجة إلى الإسراع بمعدلات التنمية المحلية من خلال تعبئة الجهود الذاتية للأهالي على مستوى المحليات[1].

من هنا يمكن القول بأن التمويل المحلي له دور فعال في تقوية التنمية المحلية، ثم خلق قواعد وروابط بين المواطنين المحليين من أجل النهوض باقتصاديات المحلية وهذا عن طريق التكتلات والعمل الفردي.

المطلب الثالث: تأثير التمويل المحلي على التنمية المحلية.

تتأثر التنمية بالتمويل المحلي بصورة طردية ونوضح ذلك من خلال العناصر التالية:

أ) ضرورة توفير الموارد المالية المحلية لتحقيق التنمية المحلية:

1-أساس تحقيق التنمية المحلية: إن هدف الإدارة المحلية يكمن في الرفع من المستوى المعيشي لأفراد مجتمعها المحلي وذلك من خلال تحقيق تطوير من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكل هذا يفرض لتحقيقه موارد مالية تتناسب معها، وبالتالي على الإدارة المحلية الاعتماد على مواردها المالية بأكبر قدر ممكن من أجل تحسين الخدمة العامة.

[1] ضيف الله الهادي، أحمد بن خليفة، **مساهمة صندوق الزكاة لتمويل التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2016/2015 ، ص03.

2-**ارتفاع تكلفة إقامة المشاريع التنموية المحلية:** وهذا يعود لأسباب وعوامل تشمل:

- ✓ العوامل الداخلية وتتمثل في عدم كفاءة الإدارة في ترشيد التكلفة وفي إدارتها للخدمات والمشاريع الخاصة بالتنمية السليمة المتعارف عليها في هذا المجال، وارتفاع أسعار الخدمات ومستلزمات تقديمها، إقامة مشاريع، بالإضافة إلى الإهمال في تقديم الخدمة[1].
- ✓ عوامل خارجية تتمثل في كل السياسات الاقتصادية والعامة والمتغيرات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على ارتفاع التكلفة في تقديم الخدمات وإقامة المشاريع التنموية ومثالها فرض فوائد مرتفعة على القروض التي تأخذها الهيئات المحلية مما يؤدي إلى تفادي اللجوء إليها، كما أن التغيرات الاقتصادية العالمية تؤثر في التكلفة الخاصة للتنمية المحلية بسبب ارتفاع تكاليف المستلزمات والمعدات المستوردة وبالتالي ترتفع تكلفة تقديم الخدمات المحلية وبذلك كانت الإدارة لمحلية ملزمة ببذل أقصى جهد لتوفير الموارد المالية الذاتية لإقامة المشاريع التنموية المحلية وإنقاص في قيمة الخدمات المحلية[2].

3-**تزايد الحاجيات إلى الاعتماد على التمويل الذاتي للتنمية المحلية:** وذلك تفاديا للإعانات الحكومية المركزية والتي يتبعها خضوع الإدارة أكثر للرقابة المركزية في أعمالها، الأمر الذي يزيد من مساهمة المواطنين في تكاليف المشاريع المحلية أو سداد القروض الواجبة عليهم الأمر الذي يدعم كيان الإدارة المحلية.

4-**ضرورة الإسراع في معدلات التنمية:** وهذا لمعالجة النقص الكبير في معدل التنمية المحلية وذلك لرفع مستوى معيشة المواطنين.

ب: مشاكل التمويل المحلي: عرفنا بان الإدارة المحلية عليها أن توفر الموارد المحلية لتحقيق التنمية، لكن رغم مساعيها في ذلك إلا أنها تعترضها مشاكل في الحصول على ذلك والمكونة من مصادر داخلية هي المداخل الجبائية بالإضافة إلى مصادر خارجية والمتمثلة في الإعانات والقروض والوصيات التي تلجأ إليها في حالة نقص الموارد الداخلية[3].

---

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص39.

[2] رشيد أحمد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، مصر،1986، ص32.

[3] وهيبة بن ناصر، مرجع سابق، ص106.

ج انعكاس التمويل المحلي على التنمية المحلية : فعلاقتهما طردية، فكلما زادت الموارد المالية الذاتية زادت معدلات التنمية وفي حالة ضعف الموارد تنعكس سلبا على عملية التنمية كما يلي:

1 **العجز المالي للميزانية:** الأمر الذي يرجع إلى عدم التكافؤ الواضح بين النفقات التي تفوق بكثير الإيرادات والسبب في ذلك يرجع إلى:

- ✓ النمو السريع لنفقات الميزانية المحلية بسبب عدد السكان المتزايد، ارتفاع وانخفاض الأسعار وزيادة التكاليف، استقلالية المؤسسات بسبب دخول الجزائر نظام اقتصاد السوق[1].
- ✓ ضعف الموارد المالية المحلية والتي تتمثل في مداخيل جبائية ومداخيل الممتلكات الأولى يحدد نسبها القانون وتهيمن الدولة على أقوى الضرائب، أما الثانية فضعيفة لعدم وجود فهرس عقاري في معظم البلديات وعدم مراجعة أسعارا الإيجار.
- ✓ ضعف تأطير وتسيير المصالح المحلية.
- ✓ اختلال النظام الجبائي بسبب التهرب الضريبي والغش والتحايل.
- ✓ عشوائية التقسيم الإداري لأقاليم الدولة وذلك بسبب عدم مراعاة الجوانب الاقتصادية والبشرية الجانب الإداري والاجتماعي لتقريب الإدارة من المواطن.

2 **المديونية:** وهي حالة إذ ما كانت النفقات العامة الإلزامية التي وردت في الاعتمادات ولها أسباب منها:

- ✓ التقدير الغير سليم للنفقات والإرادات
- ✓ عدم احترام قواعد تسيير المحاسبة العامة.
- ✓ التكفل بالنفقات جديدة لم تقدر في الميزانية مثل مصاريف تطبيق أحكام .
- ✓ نقص الكفاءات المهنية والعلمية المؤهلة لإشراف على الشؤون المالية للبلديات.
- ✓ القانون يفرض المصادقة على ميزانية متوازنة وفي حالة العجز تستعمل الجماعات المحلية ذلك بالاستدانة.

[1] شريفي أحمد، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2006، ص204.

3 **عدم التحكم في النفقات المحلية:** الأمر الذي يرجع إلى ضعف التمويل المحلي مقارنة مع ما تفرضه الدولة من نفقات إجبارية، مما يصعب على الجماعات المحلية التحكم في نفقاتها بما يتناسب وحاجياتها. وتفرض هذه النفقات الإجبارية لدفع الإدارة المحلية للتكفل بالنفقات الضرورية الملقاة على عاتق البلديات والنفقات المتعلقة بسداد الديون الواجبة الأداء في إطار القرض[1].

خلاصة الفصل الثاني

مما تم التطرق إليه يمكن استخلاص ان التنمية المحلية هي عبارة عن العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية ،فهي مرتبطة بتحقيق أهدافها الخاصة في مختلف المجالات ، كما أنها عملية حيوية وضرورية للانتقال بالمجتمعات المتخلفة و النامية إلى مراحل متقدمة من الرقي و الازدهار و تحقيق نوع من الرفاهية .

و مع استمرار التنمية المحلية بهذا المفهوم فان هناك حاجة دائمة ،متجددة و متزايدة للموارد المالية ، و من هنا يتضح الارتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقيق التنمية بأهدافها المختلفة و مدى توافر الموارد المالية ، حيث تعتبر هذه الأخيرة بمثابة المدخلات التي تؤدي الى إحداث المزيد من التنمية المحلية .ان جملة الإيرادات العامة للجماعات المحلية :الداخلية او الخارجية ، و بالرغم من تعددها و تنوعها تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المتزايدة ، و بالنتيجة لايمكن لها القيام بالدور المحدد لها بسبب تراكم النقائص و تعدد فجوات التنمية المحلية من جهة ، و النقص في ترشيد استعمال الموارد و الوسائل الخاصة بالجماعات المحلية و توزيع الموارد الجبائية بين المستويين المركزي و المحلي للدولة من جهة أخرى ، مما يستدعي تطوير هذه لإيرادات و تكييفها مع التطورات الاقتصادية الراهنة .

[1] وهيبة بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص107، ص108.

الفصل الثالث:

دراسة آثر التمويل المحلي على التنمية المحلية ببلدية حمادية

تمهيد :

نظرا للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية الحديثة التي تمر بها الدولة، و مع ازدياد الاهتمام بنظام اللامركزية الحديثة تطورت مكانة الجماعات المحلية خاصة البلديات أصبحت تلعب دورا هاما على المستوى المحلي ، حيث تعد البلدية هيئة لامركزية للدولة و واحدة من بين الهياكل و النماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية ، تؤدي دورا في التنمية و اختيار الاستراتيجية الملائمة و النماذج الكفيلة لتلبية حاجيات المواطن ، و التي تتعدد بتعدد مظاهر و أشكال التنمية و لا تخرج عن سياقها العام و هو البعد التنموي الوطني المستدام ضمن فضاء بيئي نظيف و متجدد .ان نجاح مهمة البلدية في مجال التنمية المحلية ، يتطلب توفير آليات متنوعة و متعددة تضمن استقرارها ، لتعزيز دورها في إدارة الشؤون المحلية ، خاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية .

المبحث الاول : تقديم بلدية حمادية .

تعتبر بلدية الحمادية إحدى بلديات ولاية تيارت تبعد عن عاصمة الولاية بحوالي 57 كلم تعتبر البلدية بمثابة بوابة الهضاب العليا يحدها غربا دائرة مهدية وشمالا مدينة تيسمسيلت وجنوبا بلدية الرشايقة وشرقا بلدية بوقرة.

المطلب الاول : تعريف ببلدية الحمادية: باعتبار البلدية هي الخلية الأساسية في تقسيم الجماعات المحلية وكون موضوع دراستنا يرتبط أساسا بالتنمية المحلية سنقوم بعرض بعض المفاهيم الخاصة بالبلدية قيد الدراسة وقبل ذلك سنعطي مفهوما للبلدية وفقا للقانون الجزائري.

اولا : تعريف البلدية :من ضمن التعاريف التي أعطيت للبلدية نجد على سبيل الذكر لا الحصر التعريفين القانونيين التاليين :

أ/- تعريف البلدية :عرفها المشرع بموجب المادة الأولى من القانون 90-08 المتضمن قانون البلدية المؤرخ في 17 أفريل 1990 بما يلي : "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ."[1]

ب/- تعريف البلدية ضمن قانون الجماعات الإقليمية :عرفت البلدية في قانون الجماعات الإقليمية رقم 11-10 في المادة الأولى :" البلدية في الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة ." [2]

من خلال التعريفين القانونيين السابقين يتضح تركيزهما على :

- تمتع البلدية بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.
- هي الجماعة القاعدية في تنظيم الدولة

ثانيا : تعريف بلدية حمادية : من الناحية التاريخية كانت تابعة إداريا إلى بني مايدة التي كان يطلق عليها تسمية "vialar"في سنة 1956 و حاليا "تيسمسيلت " .كان يطلق على البلدية تسمية "victorhigo" و بعد الاستقلال أصبحت تعرف ببلدية "حمادية" إلى يومنا هذا .

[1] المادة الأولى من القانون رقم 90/08 المتضمن البلدية و المؤرخ في 1990/04/07 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 15 ، الصادرة بتاريخ 1990/04/11 .

[2] المادة الأولى من القانون رقم 11/10 المتضمن قانون البلدية ،المؤرخ في 23 جويلية 2011 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 37 ،الصادرة بتاريخ 03 /2011/07 .

التاريخ و النشأة لبلدية حمادية: تعود البدايات الأولية لتأسيس بلدية حمادية إلى الفترة الاستعمارية و بالضبط إلى سنة 1917 و رقيت بلدية حمادية إلى دائرة سنة 1993 .

الموقع الجغرافي :تقع بلدية حمادية في الجزء الشمالي للهضاب العليا في منطقة السرسو تبعد عن مقر الولاية بـــ 57 كلم ، و عن العاصمة بـــ227 كلم ، يحدها من الشمال بلديتا تيسمسيلت والعقيد بوقرة من الجنوب بلدية الرشايقة و العقيد بوقرة ، إما غربا فتحدها بلديتا مهدية ،و عين دزاريت ، و بصفة عامة بلدية حمادية عبارة عن سهل مستوي تحده الاودية التالية : من الشمال واد زيلان ، من الغرب نهر واصل ومن الجنوب واد مشتي .

المناخ : تتميز البلدية بمناخ جاف جدا صيفا و شديد البرودة شتاء .

المساحة : تتربع البلدية على مساحة إجمالية تقدر 1883 هكتار .

السكان :بلغ عدد سكان البلدية حسب الاحصاء العام للسكن و السكان سنة 2008 بـــ 16302 نسمة .

مداخيل البلدية : تعتمد البلدية في مواردها على إيجار السوق الأسبوعية ،و المحلات التجارية ، و مستودعات .... الخ.

المطلب الثاني : بلدية الحمادية المصالح والمهام :

تضم بلدية الحمادية مجموعة من المصالح تسهر على تأدية مجموعة من المهام بالإضافة إلى وجود ديوان لرئيس المجلس الشعبي البلدي ، وأمانة عامة، الهيكل التنظيمي للبلدية موضح في الملحق رقم (01) وفيما يلي تحليل للهيكل التنظيمي للبلدية وحصر لمهامه.

أولا: ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي : يتكفل بالقضايا الأمنية و الخاصة و مخططات الإغاثة و التدخلات و الإعلام و التوجيه و الاستقبال و الزيارات و التشريفات .

ثانيا : الأمانة العامة :الهيئة المنسقة بين جميع مصالح البلدية و تتكون من خمسة (05) فروع:

1)- فرع البريد المركزي .

2)- فرع الأرشيف .

3)-فرع المداولات .

3)- فرع الإعلام الآلي و الاحصاء.

4)- فرع التوثيق و التخليص .

ثالثا: مصالح بلدية الحمادية : توجد على مستوى بلدية حمادية 03 مصالح أساسية تشمل :

1/- مصلحة المالية و الوسائل العامة :من مهامها كل ما يتعلق بميزانية البلدية بقسميها التسيير و التجهيز و إيراداتها و نفقاتها و تتكون من أربعة (04) مكاتب و هي :

أ/- مكتب تسيير و تكوين الموارد البشرية :من مهامه تسيير الحياة المهنية للموظفين و التكوين عن طريق دورات التكوين و الرسكلة و المتابعة الدورية .

ب/- مكتب المالية و المحاسبة :من مهامه كل ما يتعلق بميزانية البلدية بقسميها التسيير و التجهيز ، إيراداتها و نفقاتها و يضم ثلاثة (03) فروع و هي :

- ❖ فرع التسيير .
- ❖ فرع التجهيز.

❖ فرع الوكالات .

ج/ – مكتب الممتلكات: من مهامه متابعة و مراقبة كل ممتلكات البلدية المنقولة و غير المنقولة و يضم فرعا واحدا (01) و هو:

❖ فرع متابعة الأملاك و تحصيل المداخيل .

د/– مكتب الوسائل العامة: يهتم بكل ما يتعلق بالتموين، التخزين و تسيير الأشغال و الحظيرة و أعمال التصليح و الصيانة و ممتلكات البلدية و يضم فرعين (01) و هما:

❖ فرع تسيير المخزن .

❖ فرع تسيير الحظيرة .

02/– مصلحة التنظيم و الشؤون العامة :من مهامها كل ما يتعلق بالقضايا ذات الطابع التنظيمي و تتكون من خمسة (05) مكاتب :

أ/– مكتب الشؤون الاجتماعية ،و الثقافية و الرياضية : من مهامه متابعة كل القضايا المتعلقة بالجانب التربوي ،الثقافي و الرياضي و الخدمات و المساعدات الاجتماعية و كذا النشاطات الاجتماعية غير المنصوص عليها ضمن احكام القرار الوزاري المؤرخ في 1998/10/17.

ب/–مكتب النشاط الاجتماعي: من مهام هذا المكتب كل الصلاحيات المحددة ضمن القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1998/10/17.

ج/- مكتب الانتخابات و الخدمة الوطنية: من مهامه كل ما يتعلق بالانتخابات و الخدمة الوطنية.

د/- مكتب التنظيم و المنازعات الإدارية و الشؤون القانونية : من مهامه التكفل بالبطاقات الرمادية ،بطاقات التعريف الوطنية ،التصديق و كل الأمور التنظيمية ، و متابعة قضايا المنازعات التي تكون البلدية طرفا فيها و يضم فرعا واحدا (01) و هو :

- ❖ فرع النشاط الفلاحي .

ه/- مكتب الحالة المدنية: من مهامه كل ما يتعلق بالحالة المدنية و متابعتها و يضم ثلاثة (03) فروع و هي:

- ❖ فرع مسك العقود ووثائق الحالة المدنية .
- ❖ فرع إصدار و رقمنة سجلات الوثائق البيومترية .
- ❖ فرع الملحقات الإدارية .

3/- مصلحة التعمير و التعمير و التهيئة : تهتم بكل ما يتعلق بالتعمير ، البناء ،المراقبة و التنسيق بين مكاتبها و تنقسم إلى أربعة (04) مكاتب و هي :

أ/- مكتب التعمير و البناء : يتكفل باستقبال رخص البناء و إعداد رخص التهديم و التجزئة و شهادات التقسيم و المطابقة و مراقبة و متابعة العمران علة مستوى تراب البلدية كما يقوم بالمتابعة التقنية الخاصة بجميع البناءات و مراقبتها .

ب/- مكتب الدراسات التقنية و حماية البيئة :يختص بكل ما هو مرتبط بالدراسات التقنية للبلدية و التخطيط لمشاريع التهيئة و اقتراح البرامج التنموية في مختلف الميادين بالإضافة إلى كل الشؤون المرتبطة بقطاع التهيئة و حماية البيئة .

ج/- مكتب الصفقات العمومية و متابعة برامج التنمية: من مهامه متابعة كل الصفقات و الاتفاقيات التي تبرمها البلدية و كذا متابعة برامج التنمية.

د/- مكتب النظافة و الوقاية: من مهامه التطهير، النظافة، الخدمات الوقائية المدرسية و تم تدعيمه بثلاثة (03) فروع نوردها على النحو التالي:

- ❖ فرع التكنيس و جمع النفايات .
- ❖ فرع صيانة المساحات الخضراء.
- ❖ فرع الصحة العمومية .

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لميزانية بلدية الحمادية للفترة(2015– 2019)

تعتبر قراءة ميزانية أي مؤسسة اقتصادية أو هيئة إدارية بمثابة سرد وتعبير دقيق لاتجاهات تلك المؤسسات، ونظرا لارتباط موضوع دراستنا بالتنمية المحلية ومدى مساهمة الجماعات المحلية ارتأينا القيام بدراسة تحليلية لتطور ميزانية بلدية الحمادية باعتبارها حقل دراسة الحالة وذلك من خلال البيانات التي سنقوم بتحليلها و المتحصل عليها من الحسابات الإدارية من مصلحة المالية لبلدية حمادية .

المطلب الاول :دراسة تطور إيرادات و نفقات بلدية حمادية للفترة(2015 – 2019)

قصد دراسة وتحليل تطور الوضعية المالية لبلدية حمادية سنقوم بعرض تطور الإيرادات ثم نقوم بعرض تطور النفقات ، ليتبين لنا في الأخير الوضع المالي للبلدية .

أولا : دراسة تطور الإيرادات :نستعرض تطور الإيرادات من خلال الجدول رقم (08) المدون أدناه.

الجدول رقم (08) تطور حجم إيرادات بلدية حمادية للفترة (2015– 2019)

السنة	مجموع الإيرادات
2015	130202824518
2016	169754638286
2017	162929699193
2018	157510716720
2019	164549920308

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات بلدية حمادية

وقصد تحليل أكثر لهذا الجدول نقوم بتحويله إلى الشكل البياني أدناه قصد تسهيل عملية القراءة والتحليل، وللعلم أن سلم القياس المستخدم هو (1000000/1)

الشكل رقم (05) تطور إيرادات بلدية حمادية للفترة (2015 –2019)

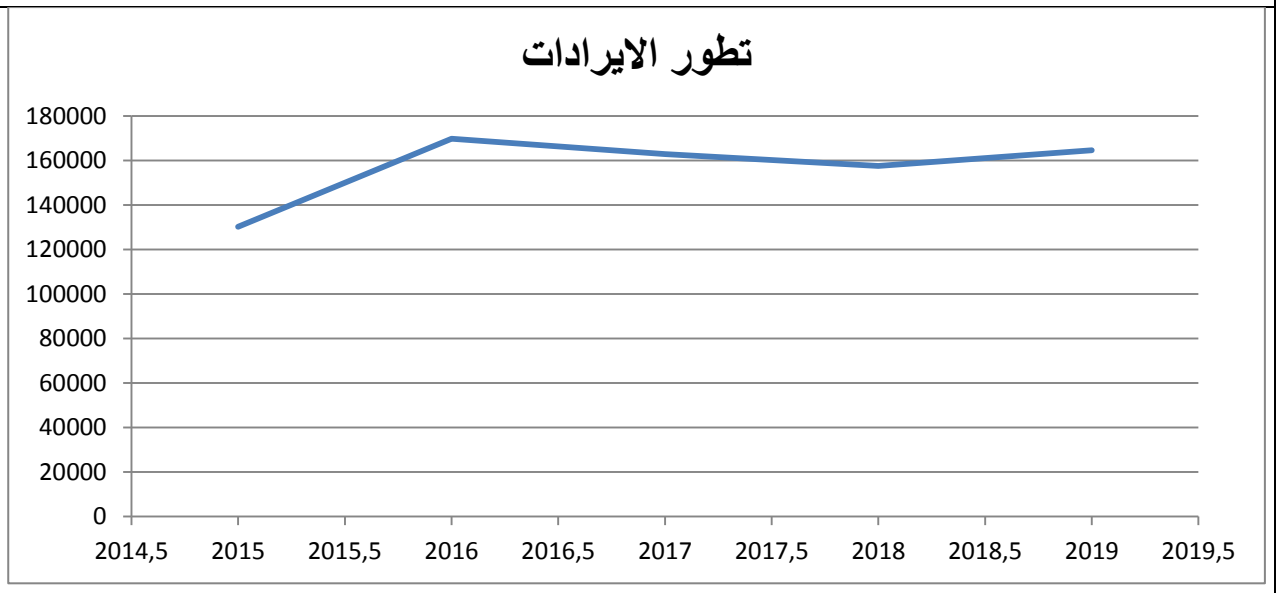

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (08) وبرنامج :Excel

قراءة وتحليل للشكل والجدول :

من خلال الجدول السابق و من خلال الرسم البياني الذي يوضح الوضعية المالية للبلدية من الفترة 2015 إلى 2019 نلاحظ ان هناك زيادة في إيرادات البلدية .

ثانيا: دراسة تطور النفقات : نستعرض تطور النفقات من خلال الجدول رقم (09) أدناه.

الجدول رقم (09) تطور حجم نفقات بلدية حمادية للفترة (2015– 2019)

السنة	مجموع النفقات
2015	72350184254
2016	80871463818
2017	82826940486
2018	85617983416
2019	133571590638

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات بلدية حمادية

وقصد تحليل أكثر لهذا الجدول نقوم بتحويله إلى الشكل البياني أدناه قصد تسهيل عملية القراءة والتحليل، وللعلم أن سلم القياس المستخدم هو (1000000/1)

الشكل رقم (06) تطور نفقات بلدية حمادية للفترة (2015 –2019)

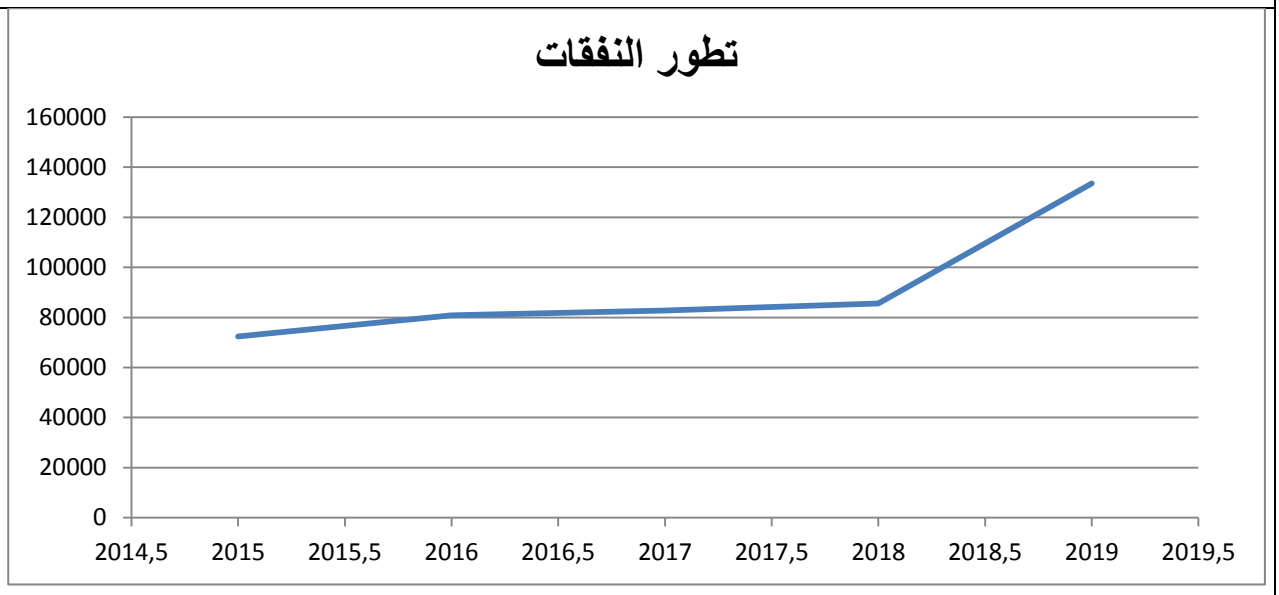

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (06) وبرنامج :Excel

قراءة وتحليل للشكل والجدول : من خلال ملاحظتنا للجدول يتبين لنا أن النفقات في تزايد مستمر خلال الفترة 2015–2019 .

ثالثا: دراسة الوضعية المالية لبلدية حمادية : نستعرض تطور الوضعية المالية لبلدية حمادية خلال الفترة (2015 – 2019) وذلك من خلال دراسة الفرق بين تطور الإيرادات وتطور النفقات خلال سنوات الدراسة والتي يظهرها الجدول رقم (10) المدون أدناه.

الجدول رقم (10) تطور الوضعية المالية بلدية حمادية للفترة (2015– 2019)

السنة	الوضعية	طبيعة الوضعية
2015	57852640246	وجود فائض مالي
2016	88883174466	وجود فائض مالي
2017	80102758707	وجود فائض مالي
2018	71892733304	وجود فائض مالي
2019	30978329670	وجود فائض مالي

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات بلدية حمادية

وقصد تحليل أكثر لهذا الجدول نقوم بتحويله إلى الشكل البياني أدناه قصد تسهيل عملية القراءة والتحليل، وللعلم أن سلم القياس المستخدم هو (1000000/1)

الشكل رقم (07): تطور الوضعية المالية لبلدية حمادية للفترة (2015 –2019)

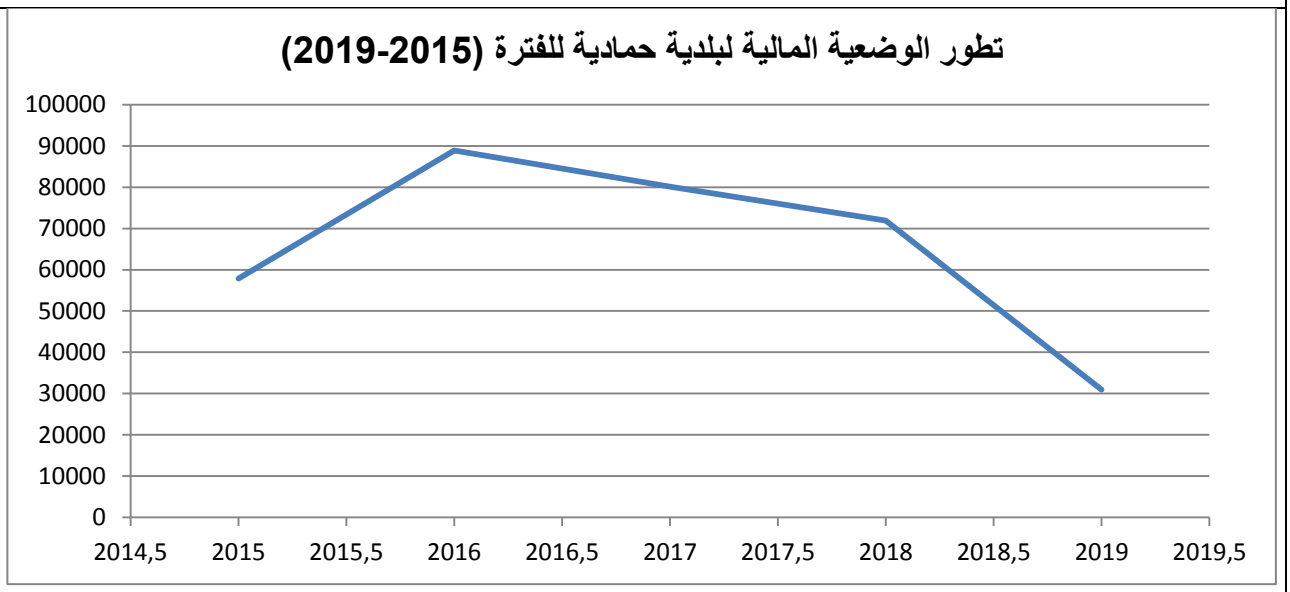

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (07) وبرنامج :Excel

قراءة وتحليل للشكل والجدول : من خلال الجدول رقم (10) و الشكل رقم (07) ، الذي يوضح تطور الوضعية المالية لبلدية الحمادية خلال الفترة للفترة (2015 –2019) ، نلاحظ

ان البلدية خلال هذه الفترة سجلت فائض في الميزانية و ذلك نتيجة لزيادة إيرادات البلدية مقارنة بنفقاتها ، و هذا يعني ان البلدية قد قامت بتغطية جميع نفقاتها السنوية ، و ذلك من خلال ما تم تحصيله من إيرادات سنوية من مختلف مصادرها (الداخلية او الخارجية) بحيث ان الفائض المحقق سيسمح لها بتوزيعه على السنوات القادمة

من خلال هذا المطلب سجلنا جملة من الملاحظات لعل أهمها:

- **فيما يخص الإيرادات: نلاحظ تزايد مستمر في إيرادات البلدية خلال الفترة الممتدة من 2015 الى غاية 2019 .**
- **فيما يخص النفقات : نلاحظ أن نفقات البلدية كانت في تزايد مستمر بعلاقة طردية فكلما زادت الايرادات زادت النفقات خلال الفترة 2015-2019.**
- **فيما يخص الوضعية المالية: نلاحظ أن البلدية في الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019 سجلت فائض في كل السنوات .**

المطلب الثاني : دراسة تطور نفقات التسيير لبلدية حمادية للفترة (2015- 2019)

تعرف نفقات التسيير على أنها: " تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة ، كما تعرف بأنها النفقات التي تدفع من اجل المالح العمومية والإدارية أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية

أولا: تطور نفقات التسيير لبلدية حمادية للفترة (2015 – 2019) :

سنقوم من خلال الجدول رقم (11) الموضح أدناه عرض تطور نفقات التسيير لبلدية حمادية خلال الفترة (2015– 2019) وتشمل نفقات التسيير كلا من السلع واللوازم الضرورية لإدارة البلدية أو التي تدخل ضمن إطار مهامها ، الأشغال والخدمات الخارجية ، مصاريف المستخدمين ، ضرائب ورسوم

الجدول رقم (11) تطور نفقات التسيير لبلدية حمادية للفترة (2015– 2019)

الوحدة المستخدمة: دينار جزائري

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
سلع و لوازم	2631197068	4656852852	8747750966	11821313170	12365847080
اشغال و خدمات خارجية	9410796984	4382962000	8237433632	4962955166	5510204778
مصاريف التسيير العام	546537391	1318402904	5865086372	876101430	850848356
مصاريف المستخدمين	10886261316	10132249480	9509975932	9196802014	9346762690
ضرائب و رسوم	23540000	21400000	17800000	28100000	32900000
مصاريف مالية					
منح و اعانات	19109569608	2828100996	1146500988	764053638	3869854394
مساهمات و حصص الغير	305841876	185186100	71726100	497201454	903663252
اعباء استثنائية	424593000	407695000	387097300	182260400	/
ناتج و اعباء السنوات السابقة	1168709288	1079327674	693446966	534064722	/
المجموع	4450746531	2501217706	26117818256	28862851994	32066783550

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات بلدية حمادية

وقصد تحليل أكثر لهذا الجدول نقوم بتحويله إلى الشكل البياني أدناه قصد تسهيل عملية القراءة والتحليل، وللعلم أن سلم القياس المستخدم هو (1/1000000)

الشكل رقم(08) : تطور نفقات التسيير لبلدية حمادية للفترة (2015– 2019)

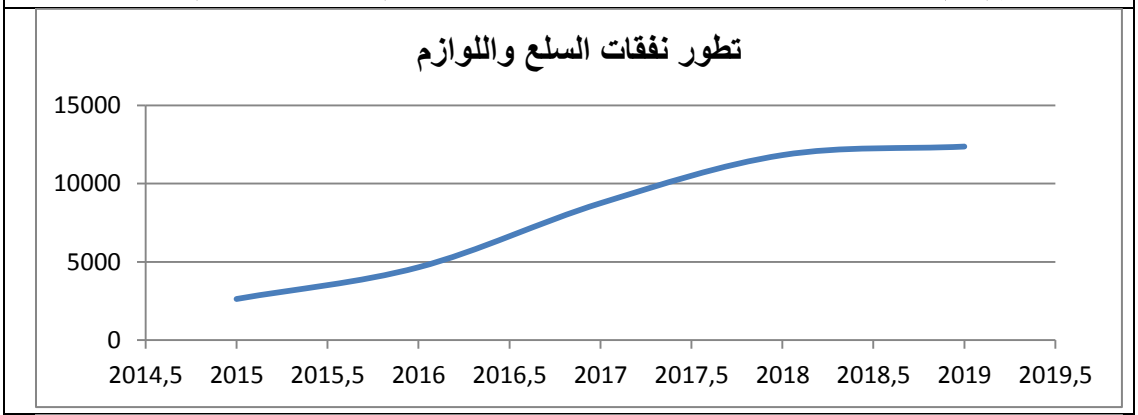

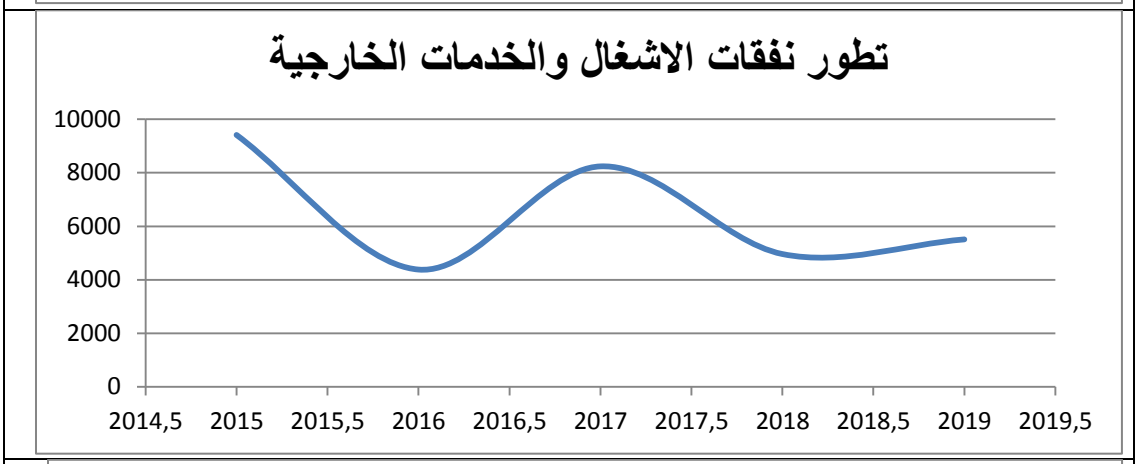

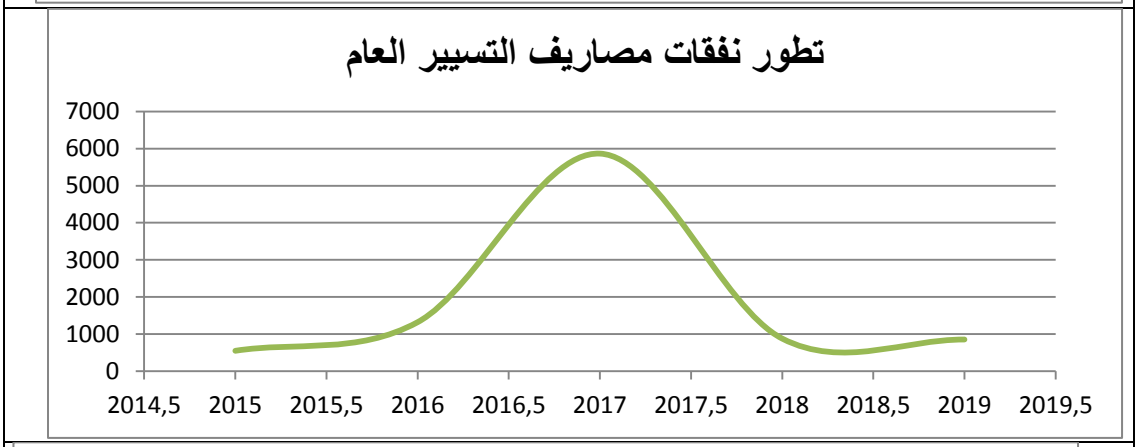

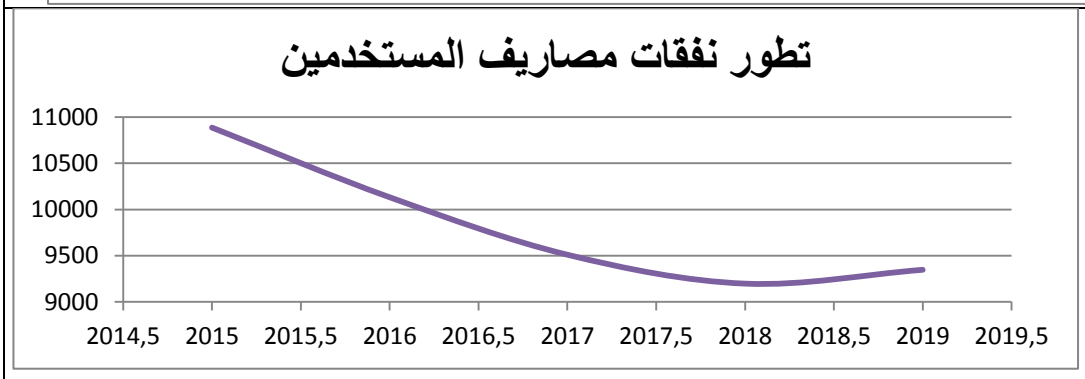

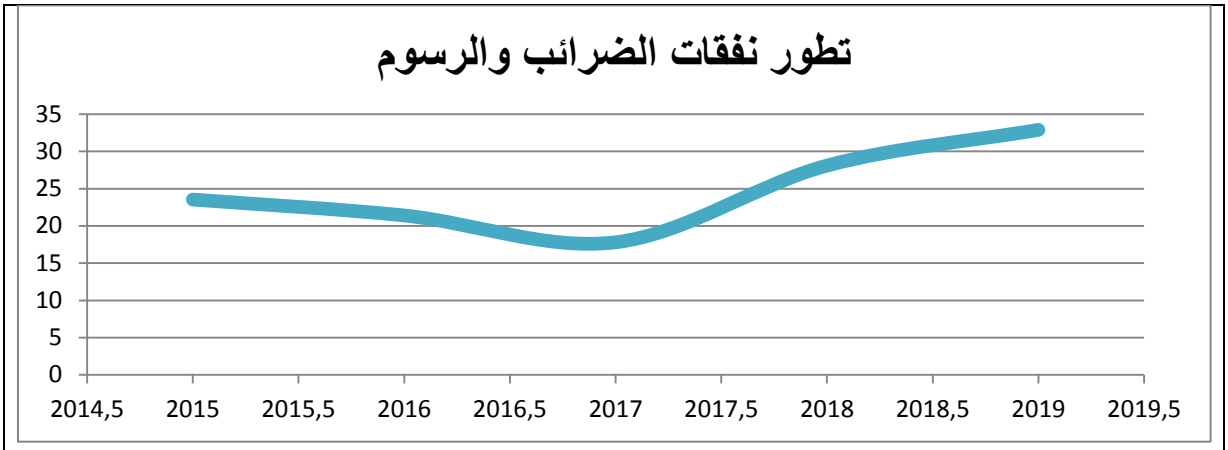
تطور نفقات الضرائب والرسوم
35
30
25
20
15
10
5
0
2014,5
2015
2015,5
2016
2016,5
2017
2017,5
2018
2018,5
2019
2019,5

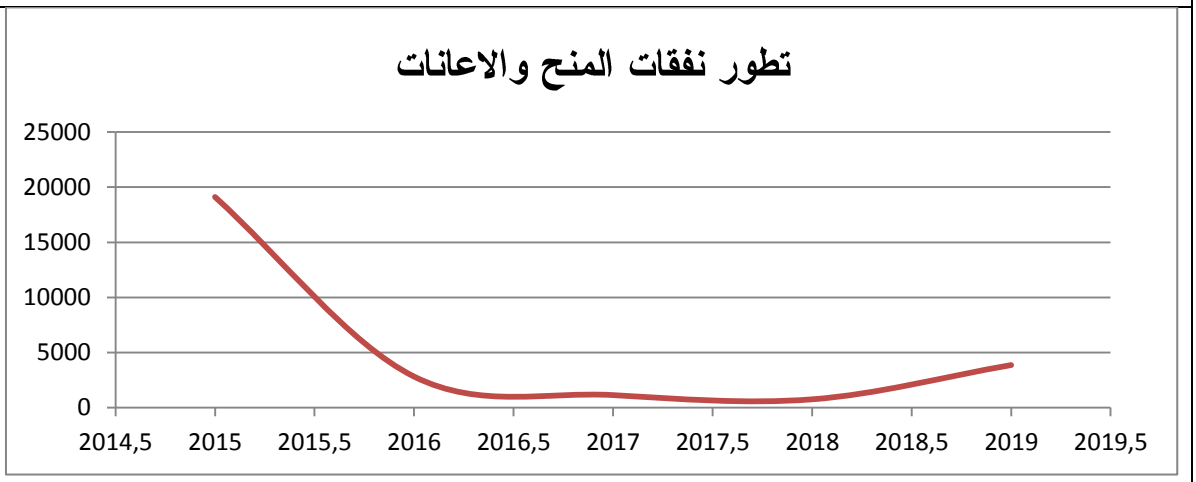
تطور نفقات المنح والاعانات
25000
20000
15000
10000
5000
0
2014,5
2015
2015,5
2016
2016,5
2017
2017,5
2018
2018,5
2019
2019,5

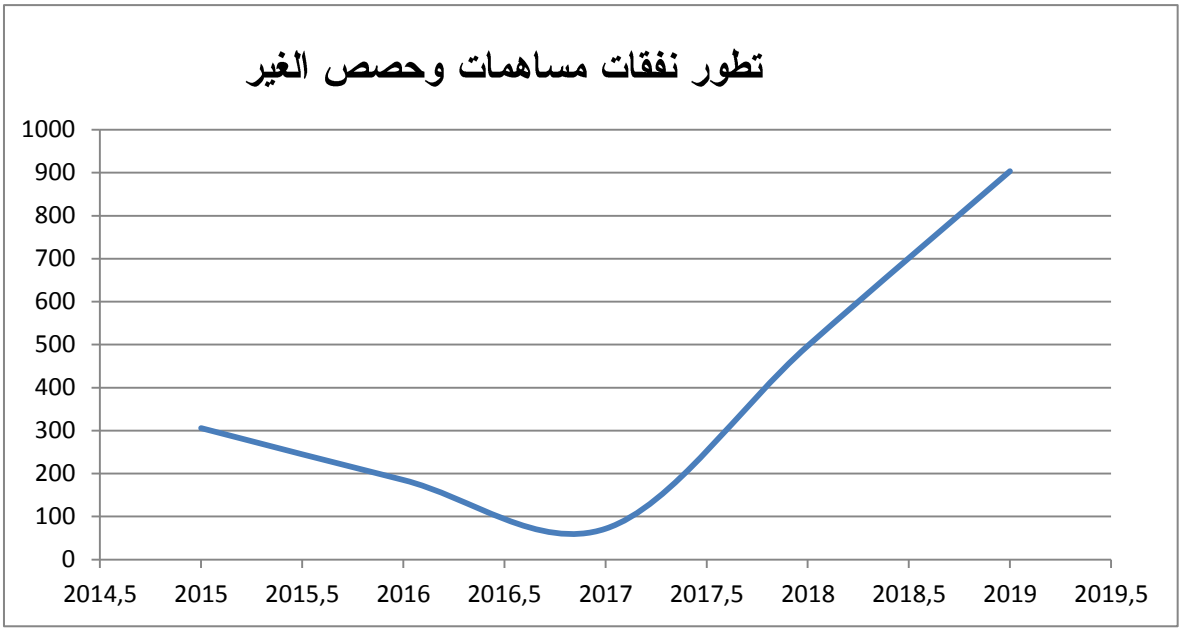
تطور نفقات مساهمات وحصص الغير
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
2014,5
2015
2015,5
2016
2016,5
2017
2017,5
2018
2018,5
2019
2019,5

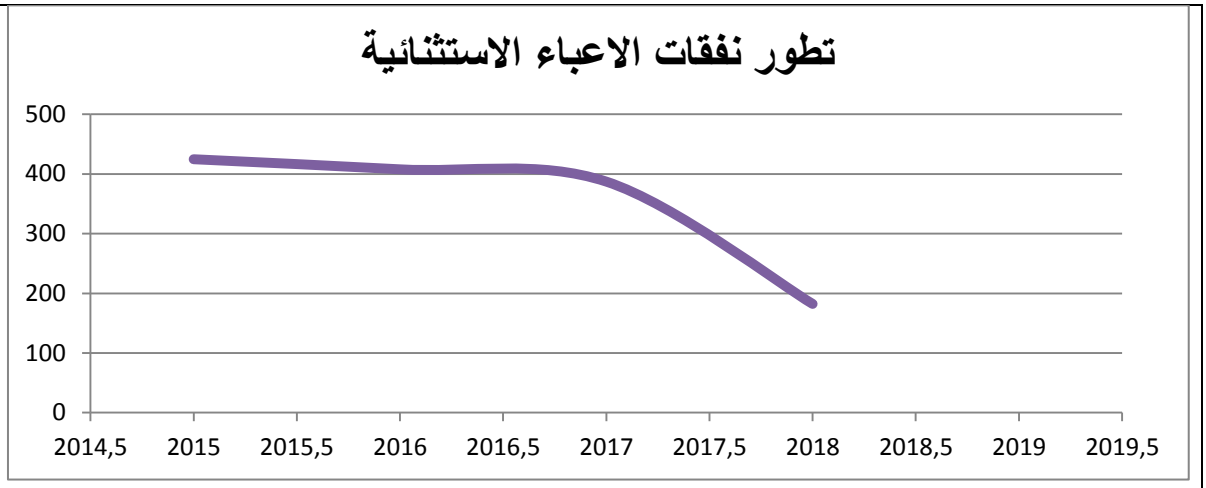

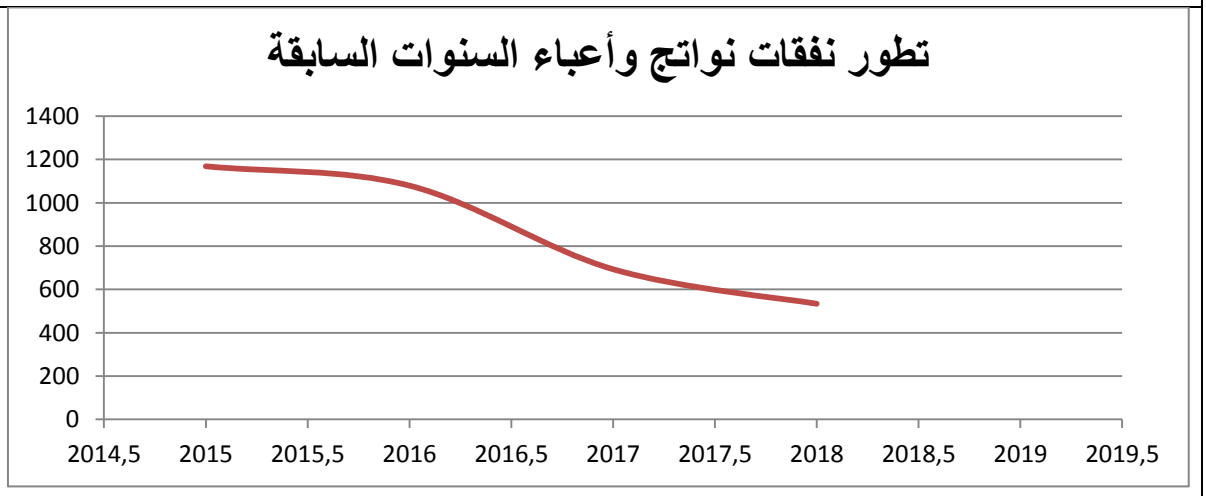

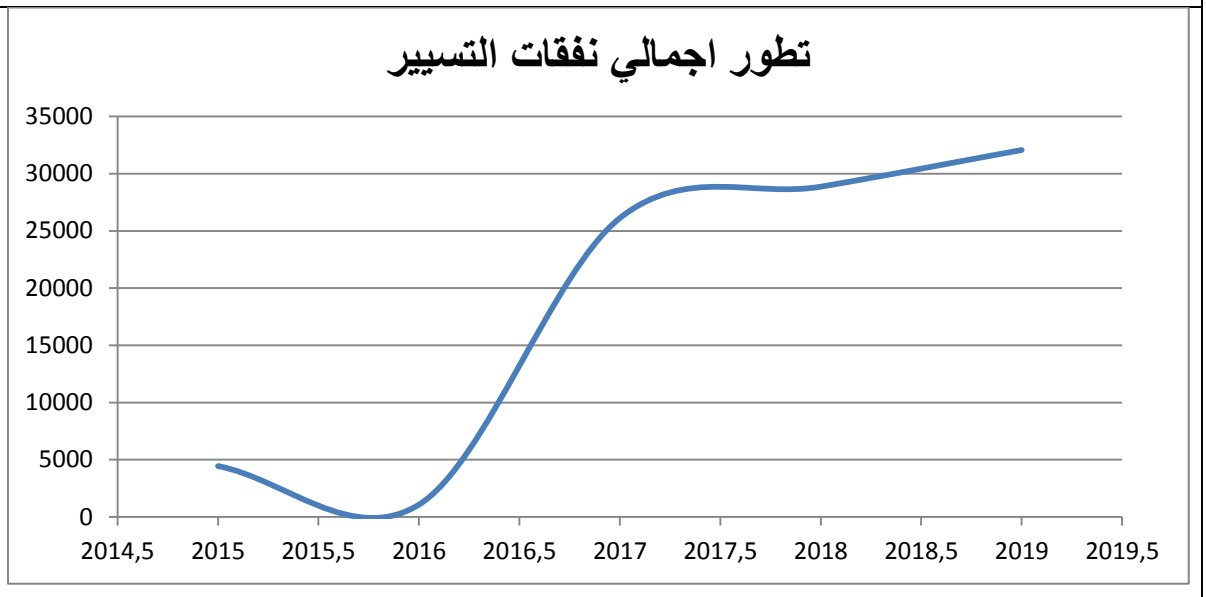

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (11) وبرنامج :Excel

قراءة وتحليل للجدول رقم(11) والشكل رقم (08): من خلال دراسة وتحليل للجدول والأشكال السابقة يتضح أن :

- **بالنسبة لنفقات السلع واللوازم:** نلاحظ ان هناك ارتفاع متزايد للفترة من 2015–2019 .
- **بالنسبة لنفقات الأشغال و الخدمات الخارجية :** نلاحظ ان هناك تذبذب حيث كان هناك انخفاض من سنة 2015 إلى سنة 2016 ثم ارتفعت بشكل طفيف سنة 2017 ثم انخفضت تدريجيا إلى غاية 2019 .
- **بالنسبة لنفقات التسيير العام :** نلاحظ في بداية سنة 2015 الى 2016 نمو طفيف ثم ارتفعت بشكل ملحوظ سنة 2017 لتشهد انخفاض سريع إلى غاية 2019 .
- **بالنسبة لنفقات مصاريف المستخدمين :** نلاحظ ان هناك انخفاض سريع و مستمر من سنة 2015 إلى 2018 ثم يليه ارتفاع طفيف نوعا ما سنة 2018–2019 .
- **بالنسبة لنفقات الضرائب و الرسوم :** نلاحظ ان هناك تقلص في الفترة من 2015 إلى 2016 تلاه انخفاض طفيف سنة 2017 يليه ارتفاع ملحوظ باقي السنوات .
- **بالنسبة لتطور نفقات المنح و الإعانات :** نلاحظ انخفاض من سنوات 2015 إلى 2016 ثم بقيت هذه النفقات ثابتة في فترة 2016 إلى 2018 ليليه ارتفاع خلال السنوات الأخرى .
- **بالنسبة لنفقات المساهمات و حصص الغير :** انخفاض في السنوات الأولى 2015 إلى غاية 2017 ثم عرفت نفقات المساهمات ارتفاع سريع و متزايد خلال سنوات 2017 إلى 2019 .

- **بالنسبة لتطور نفقات الأعباء الاستثنائية :** عرفت ثبات ملحوظ خلال 3 سنوات الأولى ثم انخفضت في سنة 2017 إلى غاية 2019 .
- **بالنسبة لنفقات نواتج و أعباء السنوات السابقة :** نلاحظ انخفاض لهذه النفقات من سنة 2015 إلى غاية 2019 .

– من خلال الجدول رقم 11 الذي يمثل تطور نفقات التسيير و نفقات المستخدمين ، و من خلال الرسم البياني نلاحظ ان نفقات المستخدمين تحتل نسبة كبيرة من نفقات التسيير ، حيث شهدت نفقات المستخدمين بالمقارنة مع باقي النفقات و هذا راجع إلى كون البلدية تستخدم يد عاملة كبيرة لتسيير مصالحها بغض النظر عن نوعيتها من حيث أنها تكون مؤقتة او دائمة ، و عن مردودية عملها و الفائدة المحصل عليها من التشغيل ، و تعود النسبة الكبيرة في تشغيل اليد العاملة إلى ان البلدية تقوم بمهام النظافة لكامل أحياء المدينة كما أنها موكلة بتوظيف حراس المدارس الابتدائية و العمال المهنيين ،كما ان جميع المرافق و المصالح العمومية تتميز بكثرة اليد العاملة و قلة المردودية و هذا ما يؤثر سلبا على مسار التنمية في البلدية و يقلل من قيامها بالمشاريع نظرا لان الجزء الأكبر من نفقات التسيير يخص المستخدمين.

المطلب الثالث: دراسة تطور نفقات التجهيز والاستثمار لبلدية حمادية للفترة(2015– 2019)

من ضمن النفقات نجد نفقات التجهيز ونفقات الاستثمار في ميزانيات المؤسسات العمومية مثل البلديات وتعتبر نفقات التجهيز و الاستثمار : هي نفقات متعلقة بتشييد البنيات التحتية او ببناء

مرافق العمومية (مؤسسات تعليمية ، مستشفيات ، إدارات) و تدرج ضمن هذه النفقات أيضا المساعدات المقدمة للمستثمرين بغرض تحفيز الاستثمار و التشغيل .

أولا : دراسة نفقات التجهيز و الاستثمار :

سنقوم من خلال الجدول رقم (12) الموضح أدناه عرض تطور نفقات التجهيز والاستثمار لبلدية حمادية خلال الفترة (2015– 2019) وتشمل كلا من النفقات على الأملاك العقارية والمنقولة ، والنفقات على الأشغال الجديدة والتصليحات وفي الأخير نعرض مجمل نفقات التجهيز والاستثمار.

الجدول رقم (12) تطور نفقات التجهيز والاستثمار لبلدية حمادية للفترة (2015– 2019)

الوحدة المستخدمة: دينار جزائري

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
أملاك عقارية و منقولة	699130910	7308978166	15134984684	1131442064	8720696470
أشغال جديدة و تصليحات	31990625912	42611304940	33565935742	36644490622	61727736124
المجموع	38989756822	49920283106	48700920426	47958917686	70448432594

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات بلدية حمادية .

وقصد تحليل أكثر لهذا الجدول نقوم بتحويله إلى الشكل البياني أدناه قصد تسهيل عملية القراءة والتحليل،

الشكل رقم (09): تطور نفقات التجهيز والاستثمار لبلدية حمادية للفترة (2015-2019)

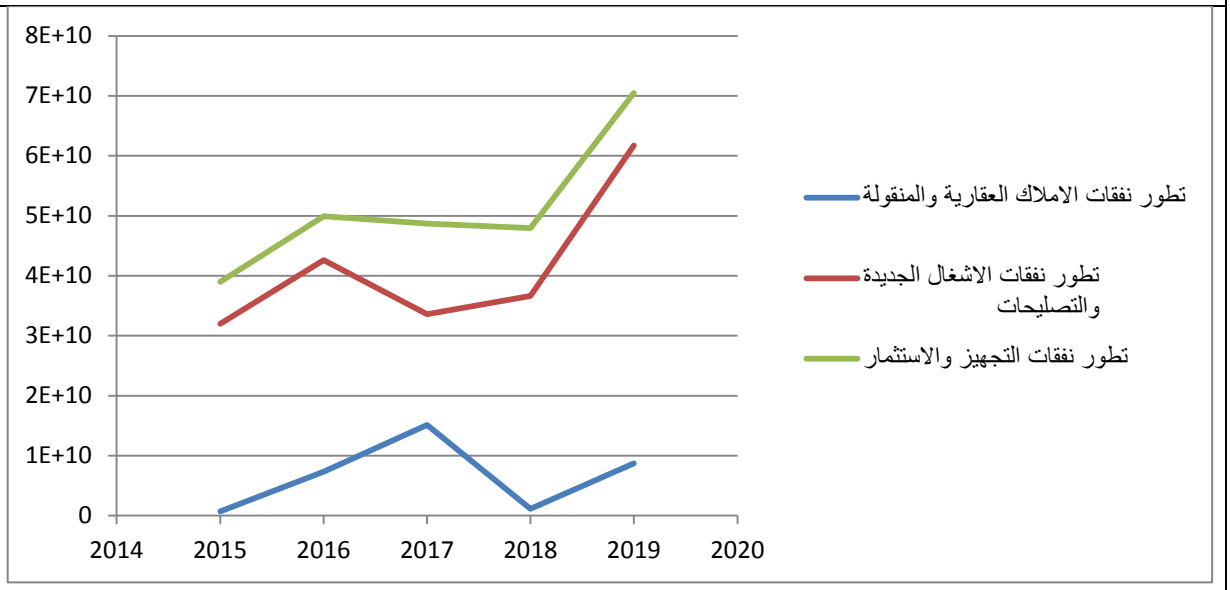

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم(09) وبرنامج :Excel

قراءة وتحليل للجدول رقم(12) والشكل رقم (09): من خلال دراسة وتحليل للجدول والأشكال السابقة يتضح أن :

- **بالنسبة لنفقات الأشغال الجديدة والتصليحات :** نلاحظ ان الحصة الأكبر تعود لها و هذا راجع إلى ان البلدية لابد ان توجه أموال كبيرة للقيام بأشغال جديدة كل سنة .
- **بالنسبة لنفقات الأملاك العقارية والمنقولة :** نلاحظ ان مبلغها ضعيف إلى إجمالي نفقات التسيير و هذا مرده إلى ان بلدية الحمادية تهتم أكثر بجانب الأشغال الجديدة و الإصلاحات التنموية . كذا عدم الاهتمام بجانب الأملاك العقارية نتيجة لعدم الاحصاء الجيد لها .

بالنسبة للإجمالي (نفقات التجهيز والاستثمار) : فمن خلال الجدول رقم 12 يتضح لنا ان اكبر مبلغ في نفقات التجهيز و الاستثمار هو الموجه إلى الأشغال الجديدة و التصليحات ، و هذا راجع إلى ان البلدية تقوم بأشغال الصيانة ، و مشاريع جديدة مثل بناء المرافق العمومية .

من خلال المبحث الثاني يمكن القول أن: نفقات التسيير و التجهيز في ارتفاع مستمر ، حيث ارتفعت نفقات التسيير من 72 مليار سنة 2015 إلى 133 مليار سنة 2019 ، كما ارتفعت نفقات التجهيز من 38 مليار سنة 2015 إلى 70 مليار لسنة 2019 و يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى عدة عوامل من بينها :

- زيادة عدد السكان مما يعني الزيادة في الأعباء و التكاليف.
- اتساع نشاط البلدية .
- تحمل البلدية أعباء ليست من اختصاصها مثل المطاعم المدرسية و تجهيز المدارس و الإنارة العمومية . فمن خلال دراستنا للنفقات تبين لنا ان نفقات البلدية في زيادة مستمرة ، و لكي تغطيها البلدية لابد لها من إيرادات ، تمول بها الحاجة للنفقات المتزايدة ، و سنقوم بدراسة إيرادات البلدية في المبحث الثالث.

المبحث الثالث : مساهمة إيرادات بلدية حمادية في التنمية المحلية

تعتبر مصادر التمويل العصب الرئيسي لنجاح أي عمل تنموي أو أي مشروع اقتصادي فبدون وجود الأموال لا يمكن بأي حال من الأحوال القيام بأية تنمية سنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على حجم مختلف مصادر التمويل التي تحصل عليها بلدية حمادية سواء من الضرائب

والرسوم المحصلة أو من مخصصات الدولة من الصندوق المشترك للجماعات المحلية أومن مختلف مداخيل الأملاك العمومية.

المطلب الاول : إيرادات بلدية حمادية غير الجبائية للفترة (2015– 2019):

سنقوم من خلال الجدول رقم (13) الموضح أدناه عرض حصيلة إيرادات بلدية حمادية خلال الفترة (2015– 2019) المتأتية من العوائد غير الجبائية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) وتشمل كلا من منتوجات الاستغلال ،و نتائج الأملاك العمومية البلدية ، بالإضافة إلى التحصيلات والإعانات ، والفوائض المالية المترتبة عن تقليص الأعباء كما تشمل المداخيل أيضا **ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية وكذا مختلف النواتج الاستثنائية.**

الجدول رقم (13) تطور إيرادات بلدية حمادية غير الجبائية للفترة (2015– 2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
منتوجات الاستغلال	363040000	297359764	14380000	31080000	22320000
ناتج الأملاك العمومية	6078743000	7818690660	6708495992	5607562860	5285990796
تحصيلات و إعانات	6055510000	4625669000	7410359774	7185067844	5143143768
تقليص الأعباء		160000000			
ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية	14408128200	11535538080	8253400000	9923800000	10293600000
ناتج استثنائي	5302496	3128000	ــــــــــ	ــــــــــ	1740000
ناتج و أعباء السنوات السابقة	45230633328	92016161098	89821038800	84432156120	7205929595388

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات بلدية حمادية .

وقصد تحليل أكثر لهذا الجدول نقوم بتحويله إلى الأشكال البيانية أدناه قصد تسهيل عملية القراءة والتحليل.

الشكل رقم(10)تطور إيرادات كلا من منتوجات الاستغلال، ناتج الأملاك العمومية ، التحصيلات والإعانات وكذا تقليص الأعباء للفترة (2015-2019)

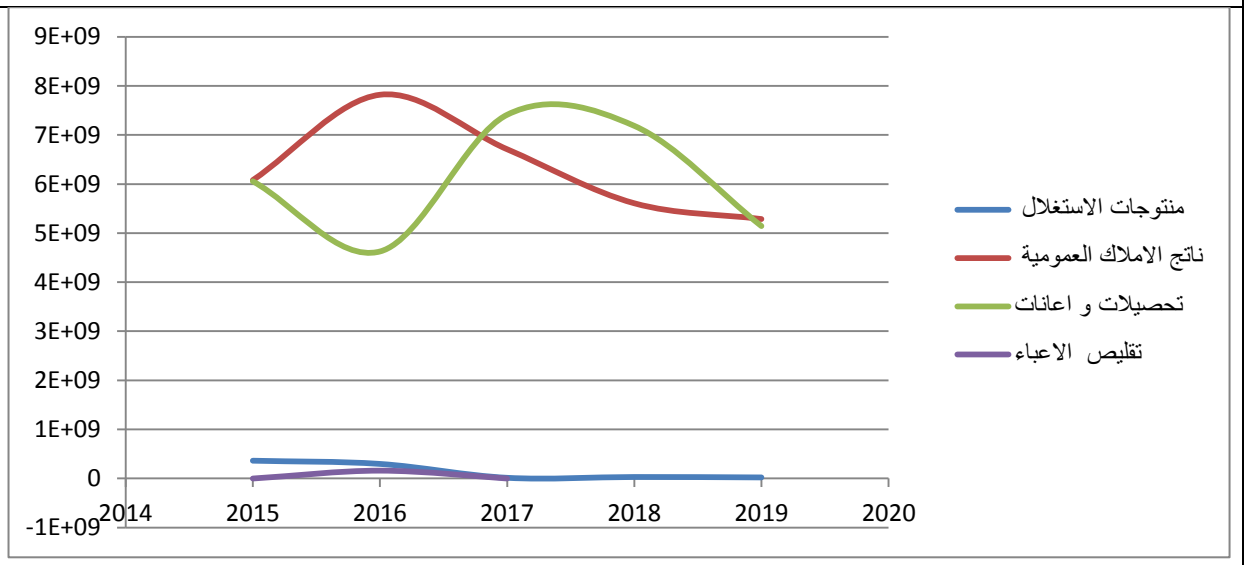

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (13) وبرنامج :Excel

ولإتمام عملية التحليل نتمم الرسم البياني لمصادر تمويل البلدية ونخصصه للتمويل المحصل عليها من الصندوق المشترك للجماعات المحلية وفقا للشكل رقم (11) الموضح أدناه.

الشكل رقم(11) : تطور الإيرادات الناتجة عن ممنوحات الصندوق المشترك لتمويل الجماعات المحلية للفترة (2015-2019)

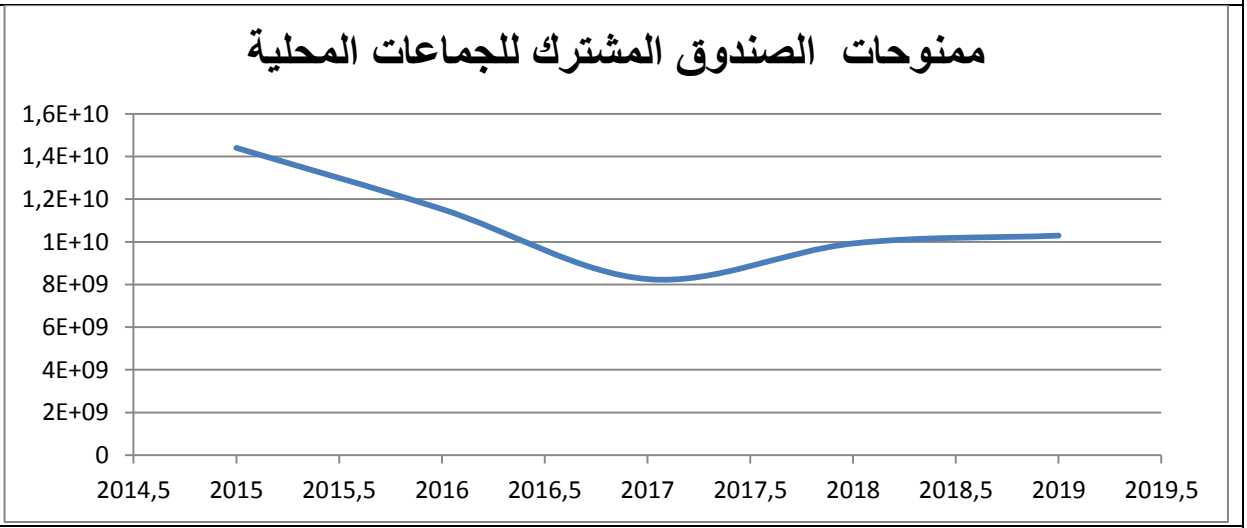

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (13) وبرنامج :Excel

الرسم البياني الوارد أدناه هو تتمة لما تبقى من مصادر وفقا للجدول رقم (13) الموضح أعلاه ويتعلق الأمر بكل من الإيرادات المترتبة عن النواتج الاستثنائية والإيرادات الناتجة عن أعباء السنوات السابقة.

الشكل رقم (12) : تطور إيرادات النواتج الاستثنائية ، ونواتج أعباء السنوات السابقة

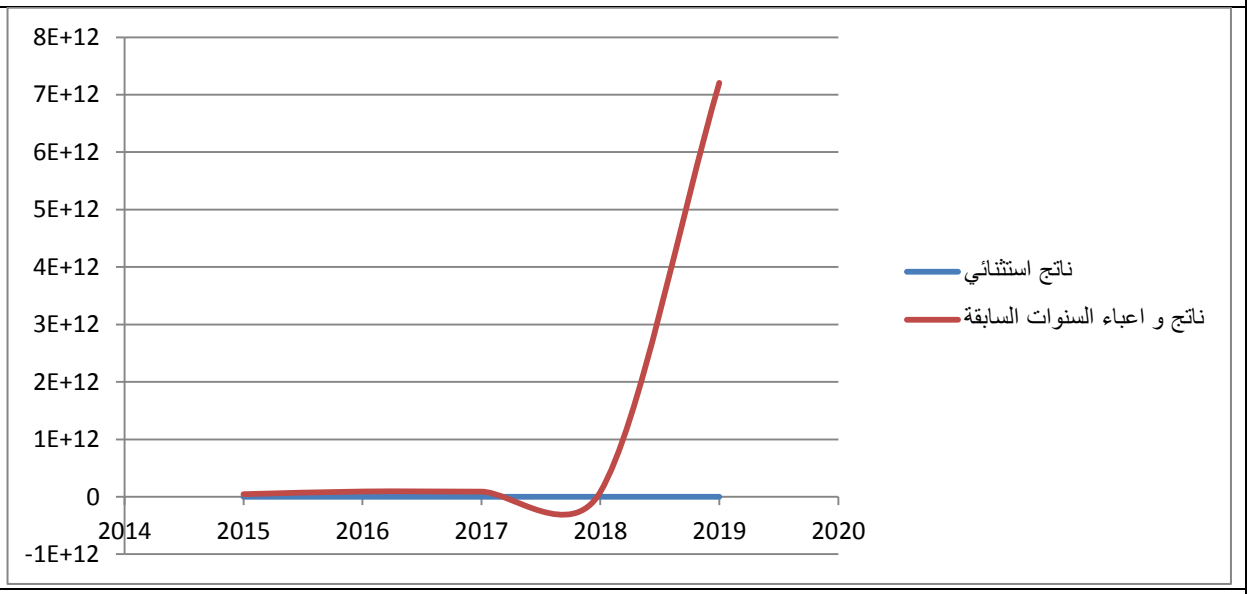

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (12) وبرنامج :Excel

قراءة وتحليل للجدول رقم 13 والأشكال 10 و 11 و 12 :

من خلال الجدول رقم 13 وبالرجوع إلى الأشكال البيانية رقم 10 و رقم 11 ورقم 12 نجد أن

- **بالنسبة لإيرادات المترتبة عن منتوجات الاستغلال :** نلاحظ انخفاض سريع خلال سنة 2017 ثم شهدت ارتفاع في السنوات الباقية .

بالنسبة للإيرادات المترتبة عن ناتج الأملاك العمومية : نلاحظ ان إيراداتها ضعيفة و تتراجع من سنة لأخرى .

- **بالنسبة للإيرادات المترتبة عن تحصيلات و إعانات:** عرفت ارتفاعا كبيرا خلال سنوات 2017-2018 يليه انخفاض طفيف سنة 2019.

– بالنسبة للإيرادات المترتبة عن تقليص الأعباء : هذه الإيرادات منعدمة ماعدا سنة 2016 سجلت مبلغ يقدر ب 160000000 دينار جزائري .

– بالنسبة للإيرادات المترتبة عن ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية : نلاحظ ان البلدية تعتمد بشكل كبير على إيرادات صندوق المشترك للجماعات المحلية حيث شهد ارتفاع كبير خلال السنوات الأولى ليليه انخفاض طفيف ثم تقلص حجمها خلال السنوات 2018 و 2019 .

– بالنسبة للإيرادات المترتبة عن ناتج استثنائي : ضعف هذه الإيرادات مقارنة بالإيرادات الأخرى حيث انعدمت سنتي 2017 و 2018 لتعود سنة 2019 بمبلغ ضعيف .

– بالنسبة للإيرادات المترتبة ناتج و أعباء السنوات السابقة : نلاحظ ارتفاع كبير و ملحوظ لهذه الإيرادات خلال السنوات 2016 و 2017 و 2019 .

المطلب الثاني : مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل بلدية حمادية للفترة (2015–2019)

سنقوم من خلال الجدول رقم (14) الموضح أدناه عرض حصيلة إيرادات بلدية حمادية خلال الفترة (2015– 2019) المتأتية من العوائد الجبائية أي تلك العوائد الناتجة عن حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

الجدول رقم (14) تطور الإيرادات الجبائية لبلدية حمادية للفترة (2015– 2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الضرائب غير المباشرة	42726780	28350878	22300640	37095536	37117080
ضرائب مباشرة	1743851692	1895027898	2038793564	2295462620	10245830482
مجموع الضرائب	1786578472	1923378776	2061094204	2332558156	1282947562
مجموع ايرادات التسيير	73927940496	118379955378	114268778770	109512224980	94089037514

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على معطيات بلدية حمادية

وقصد تحليل أكثر لهذا الجدول نقوم بتحويله إلى الأشكال البيانية أدناه قصد تسهيل عملية القراءة والتحليل.

الشكل رقم (13) : مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تمويل بلدية حمادية

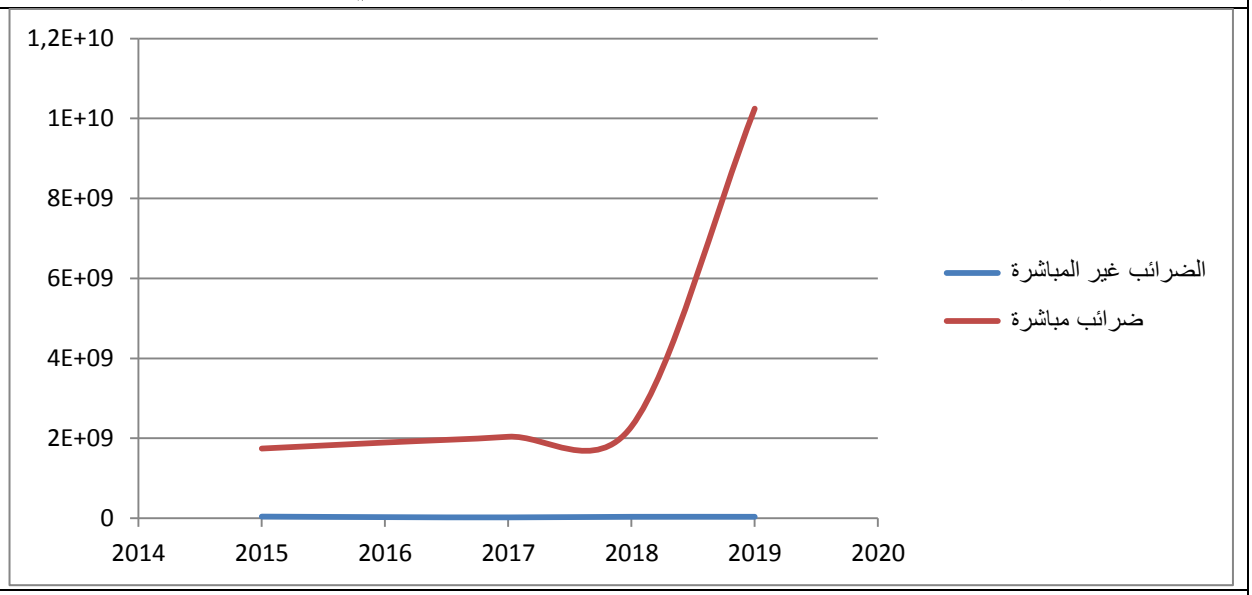

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (14) و برنامج :Excel

كما يمكن إدراج تمثيل بياني خاص بالتمويل الضريبي ككل ضرائب مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى عرض تطور إجمالي إيرادات التسيير.

الشكل رقم (14) مساهمة التمويل الضريبي وإجمالي إيرادات التسيير في تمويل بلدية حمادية

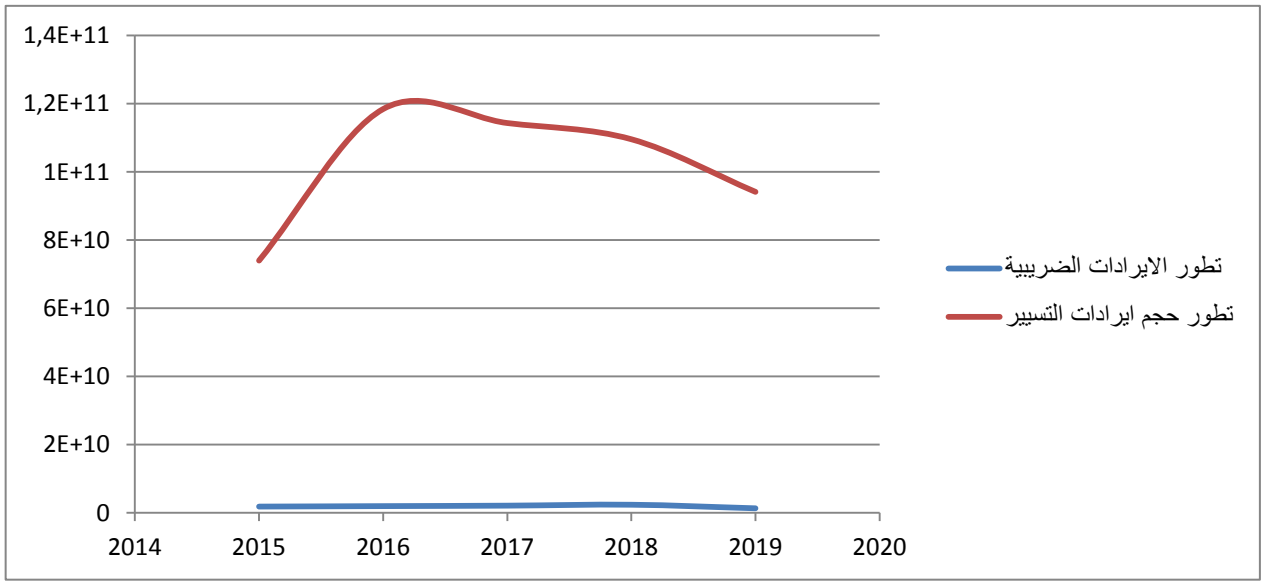

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (14) وبرنامج :Excel

قراءة وتحليل للجدول رقم (14) والشكلين رقم 13 و14 :

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 14 و الشكلين رقم 13 و 14 ان الضرائب المباشرة و غير المباشرة تحتل نسبة معتبرة من ميزانية بلدية حمادية ، كما أنها تمثل أهم نسبة في تكوين الموارد الأخرى ، و بالرغم من تذبذبها من سنة لأخرى (2016 ،2017 ، 2018) بالموازاة مع الارتفاع الكبير في مبلغ إيرادات التسيير . إلا أنها تبقى تشكل مورد أساسي للبلدية

المطلب الثاني :عوائد إيرادات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية حمادية للفترة (2015 –2019)

تحتوي الإيرادات المحصل عليها في قسم التجهيز و الاستثمار على الإعانات المقدمة من طرف الدولة او الولاية او صندوق التضامن ، و كذلك الاقتراض إذا قامت البلدية بذلك ،إضافة إلى الهبات و الوصايا و المساعدات التي تتحصل عليها البلدية ، و تشمل الإيرادات أيضا التصرف في العقارات من خلال الملكية في العقارات او العتاد الكبير.

أولا : عرض إيرادات قسم التجهيز والاستثمار للفترة(2015–2019):

سنقوم من خلال الجدول رقم (15) الموضح أدناه عرض حصيلة إيرادات بلدية حمادية خلال الفترة (2015– 2019) المتأتية من تطور إيرادات قسم التجهيز والاستثمار

الجدول رقم (15) تطور إيرادات قسم التجهيز والاستثمار للفترة (2015– 2019)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
العجز و الفائض المرحل	38485815696	31265697662	27345182814	33237144136	38485815696
تزويدات	6187671874	5886320506	4132910848	879613736	30243077494
أملاك عقارية و منقولة	ــــــ	109904566	ــــــــــ	784448810	ــــــــــ

المجموع الإيرادات	44673487570	37252922724	31478093662	34901206682	34091593190

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا معطيات بلدية حمادية

وقصد تحليل أكثر لهذا الجدول نقوم بتحويله إلى الأشكال البيانية أدناه قصد تسهيل عملية القراءة و التحليل.

الشكل رقم(15) : تطور إيرادات قسم التجهيز والاستثمار للفترة (2015– 2019)

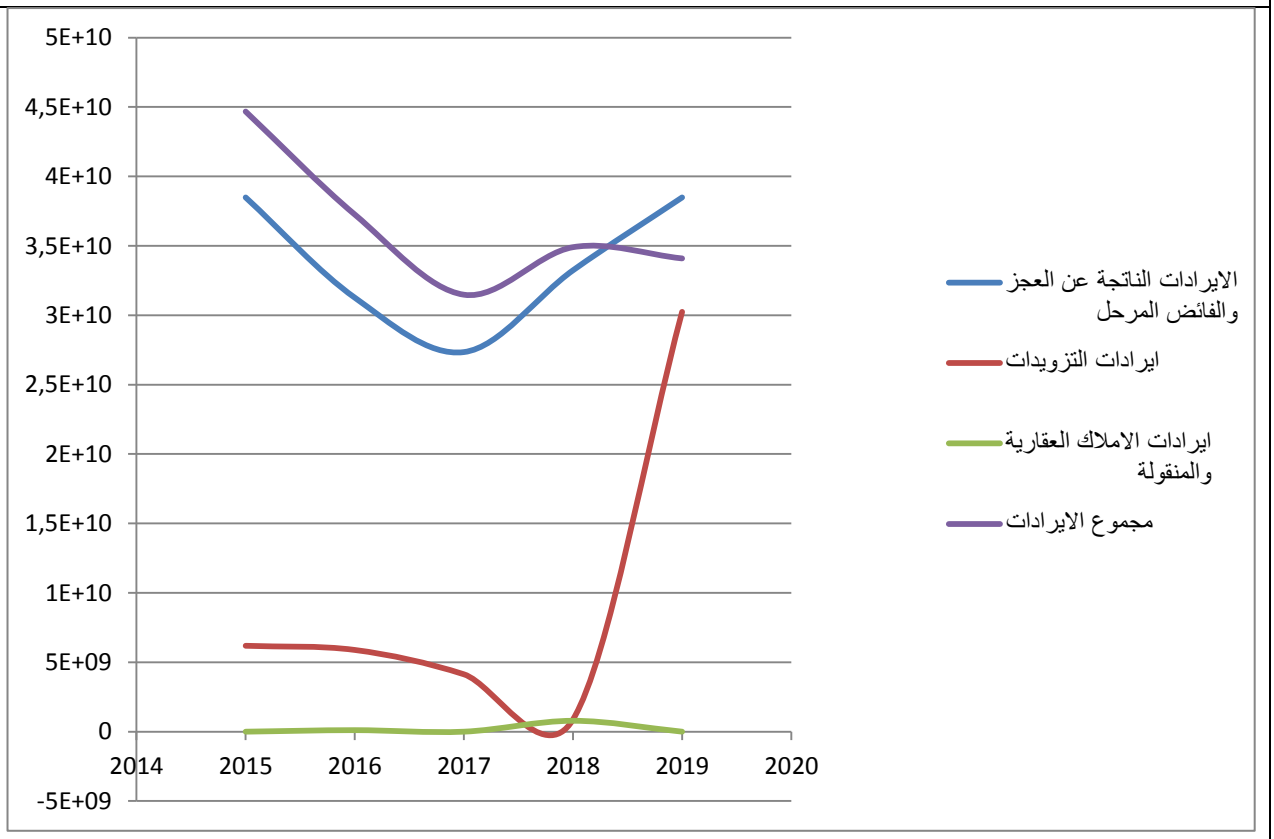

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (15) وبرنامج :Excel

قراءة وتحليل للجدول والشكل :

من خلال الجدول رقم (15) والشكل رقم (15) يتضح لنا ان إيرادات قسم الاستثمار تحتوي بالأساس على التزويدات التي هي عبارة عن مخصصات مالية تتحصل عليها البلدية من الهبات

و المساعدات ، إضافة إلى ذلك تشمل إيرادات قسم التجهيز و الاستثمار ، ناتج التصرف و العقارات و الأملاك و المنقولات

ثانيا : مقارنة بين تطور إيرادات قسم التسيير وإيرادات قسم التجهيز والاستثمار

سنقوم من خلال الجدول رقم (16) الموضح أدناه عرض حصيلة إيرادات بلدية حمادية خلال الفترة (2015– 2019) المتأتية من تطور إيرادات قسم التسيير أولا ثم عرض حصيلة الإيرادات المتأتية من قسم التجهيز والاستثمار ثم نقوم بعملية المقارنة.

الجدول رقم (16) تطور إيرادات قسم التسيير وإيرادات قسم التجهيز والاستثمار

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
إيرادات التسيير	37927940496	118379955378	114268778770	109512224980	94089037514
إيرادات التجهيز و الاستثمار	44673487570	37252922724	31478093662	34901206682	34091593190

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا معطيات بلدية حمادية

وقصد تحليل أكثر لهذا الجدول نقوم بتحويله إلى الشكل البياني الموضح أدناه قصد تسهيل عملية القراءة والتحليل.

الشكل رقم (16) : مقارنة بين حجم إيرادات التسيير وإيرادات التجهيز والاستثمار

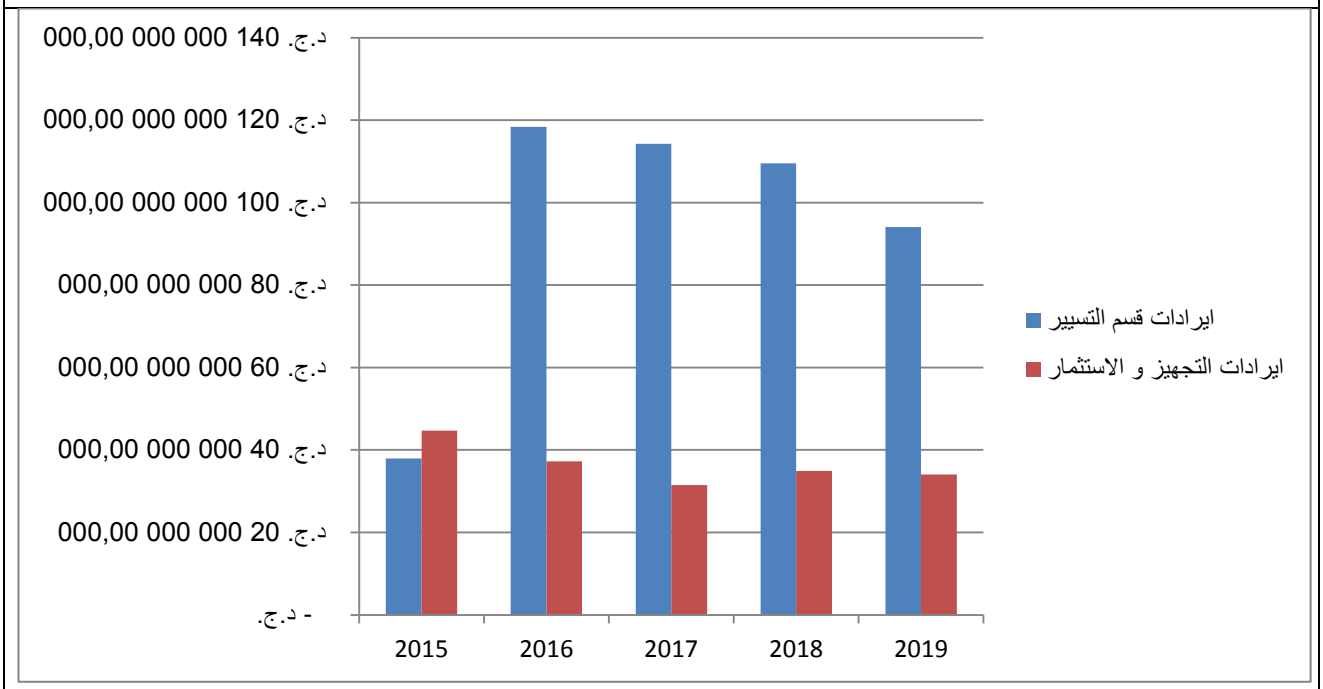

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (16) وبرنامج :Excel

قراءة وتحليل للجدول رقم (16) والشكل رقم(16) : يتضح من خلال الجدول والشكل أن :

- **بالنسبة لإيرادات قسم التسيير** : نلاحظ ارتفاع جد ملحوظ لإيرادات قسم التسيير خاصة خلال السنوات 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 . حيث انه يأخذ الحجم الأكبر مقارنة ب قسم التجهيز و الاستثمار .
- **بالنسبة لإيرادات قسم التجهيز والاستثمار** : نلاحظ تناقص خلال السنوات الاولى و تذبذب في إيرادات هذا الاخير خلال السنوات المتبقية .

خلاصة الفصل الثالث:

تعتبر البلدية الخلية الاساسية في الدولة وتمثل الأداة التي تستخدمها السلطات في تحقيق اللامركزية وتناط لها العديد من المهام وبلدية حمادية واحدة من ضمن البلديات الجزائرية لها نوع من الخصوصية باعتبارها تقع في منطقة سهبييه وهي بوابة الهضاب العليا وتتميز البلدية بوجود العديد من القرى و المداشر خارج المركز بالإضافة إلى شساعة تراب البلدية ما جعل من أمر تأدية مهامها يتميز بنوع من الصعوبة خاصة ما تعلق بالسكن ، والصرف الصحي والتزود بالمياه الشروب ، والغاز الطبيعي والربط بشبكات الأنترنت ، والحفاظ على البيئة والنظافة العمومية وتعبيد الطرقات خاصة في القرى المترمية الاطراف ، ونتيجة لغياب وجود مناطق صناعية فإن ايرادات البلدية من الجباية تكون ضعيفة هذا ما يعرقل بعض جهودها في خدمة المواطن ، رغم أن البلدية تتمتع بفوائض مالية على مدار فترة الدراسة (2015–2019) إلا أن مستوى التنمية يبقى ضعيف مقارنة بالواقع المعاش فعلى سبيل المثال بعض الطرقات مكسرة ولم يتم تعبيدها في حين نلاحظ سنويا ارجاع مبالغ مالية للخزينة العمومية وهذا ما يفسر فشل المسيرين على البلدية قيد الدراسة في استغلال كل المخصصات المالية

الخاتمة

الخاتمة :

تعتبر الجماعات المحلية المقاطعات الإدارية اللامركزية للدولة، فهي الموكل لها تسيير المرافق العمومية من اجل تحقيق حاجيات المواطنين التابعين لها إقليميا. ونظرا لكون موضوع التنمية المحلية يدخل في صلب اهتمام السلطات العمومية بالجزائر على غرار بقية بلدان العام كونها المحرك الأساسي لعجلة التنمية المحلية في أي بلد نتيجة لحلقة الربط التي تشكلها بين الشعب والسلطة العليا في البلاد.

ولتأدية الجماعات المحلية دورها على أكمل وجه يتطلب وجود تمويل محلي الذي يعتبر ضرورة ومطلب أساسي لتنفيذ كل المشاريع التي تسهم في تفعيل عملية التنمية المحلية ، وكنتيجة للدور الحساس للتنمية المحلية عملت الدولة الجزائرية على اتاحة منافذ تمويلية حتى وان كانت متباينة بين الدعم الحكومي المباشر من خلال المخصصات المالية لميزانيات البلديات سنويا أو من خلال مداخيل الجبائية المحلية أو مداخيل أملاك الجماعات المحلية وهذا من أجل تفعيل دور التمويل كركيزة أساسية في إحداث العملية التنموية . المشكل الذي يعيق عمل الجماعات المحلية يتمثل في ضعف ومحدودية التمويل الضريبي في كثير من البلديات على مستوى التراب الوطني وهذا نتيجة لافتقرها لقواعد صناعية الأمر الذي يصعب من تأدية هذه البلديات لأدوارها وهو ما يعرقل التنمية المحلية المنشودة. وحتى تقوم الجماعات المحلية بدورها الفعال في التنمية المحلية فقد كان لزاما على الدولة توفير جميع الوسائل لها لاسيما الوسائل المالية بغية القيام بهذه المهمة و باقي مهامها على أكمل وجه.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى : والقائلة بأن الجماعات المحلية تهدف الى خلق التنمية المحلية من خلال تحقيق مختلف البرامج و المشروعات التنموية على المستوى المحلي فكنتيجة حتمية لكونها النواة الأساسية في تشكيل الدولة تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية

وهذا إذا ما توفرت على الموارد المالية و تضافرت الجهود من خلال ما تقدمه السلطة المركزية من دعم مادي و قوانين تنظيمية ميسرة ، بالإضافة إلى المشاركة الشعبية ، بالإضافة إلى التسيير العقلاني للموارد المتاحة فالهدف الأساسي للجماعات المحلية هو خلق تنمية محلية تخدم المواطن العامل الذي يبرر صحة الفرضية الأولى لكن تحت شرط وفرة الموارد المالية وعقلانية التسيير .

بالنسبة للفرضية الثانية والقائلة: أنه كلما كانت الموارد المالية متاحة كلما زادت فرص التنمية المحلية . فالدراسة أثبتت أن تحقيق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة و بأفضل صورة لها الطرقات على يتطلب الحاجة الملحة للموارد المالية بشكل مستمر و متزايد و بصفة متجدد لذا لابد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل و الذي يحقق أهداف التنمية المحلية بكفاءة و فعالية وهذا ما يبرز صحة الفرضية الثانية.

بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص :أن التمويل المحلي هو من بين اهم الركائز الاساسية لتحقيق التنمية المحلية ،شريطة استعماله الصحيح بعيدا عن كل اشكال الفساد الاداري و المالي الذي يعرقل كل اشكال التنمية . فالدراسة التطبيقية لموضوع تمويل التنمية المحلية في بلدية حمادية تبين أنها مجرد شعار و هدف منشود لم يتحقق رغم أن البلدية تحوز على فوائض مالية خلال فترة الدراسة (2015-2019) و من اجل تحقيقه يجب على المسيرين أن يدركوا طبيعة مهامهم وأن يؤدوها بكل تفاني بعيدا عن أشكال الفساد فالواقع المعاش ببلدية الحمادية يبن نقص التنمية المحلية ويبرزه تدهور مستوى سبيل المثال بالإضافة إلى أن الانجازات التنموية في بلدية حمادية بسيطة حيث لم تحقق الفعالية المرجوة منها و هذا راجع لعدم التدبير الجيد للموارد وهو العامل الذي يعطي صحة للفرضية الثالثة.

ثانيا : نتائج الدراسة : بعد دراسة الموضوع و الوقوف على مختلف الجوانب التي تمثل اهم معالمه توصلنا إلى النتائج التالية :

- ❖ الجماعات المحلية جزء من الدولة فهي مكملة لسلطة الدولة على الأقاليم لذا وجب إعطاؤها جزء من سلطة القرار في الجانب المالي .
- ❖ تلعب السلطة المركزية في الجزائر دورا هاما في عملية التنمية المحلية و ذلك من خلال الإعانات التي تقدمها للهيئات المحلية و هو دور سلبي إذ لا يعزز استقلالية هذه الهيئات .
- ❖ يقاس الاستقلال المالي للإدارة المحلية بمقدار الموارد المالية التي تملكها فكلما كان لديها تمويل كافي ، كلما كان في مقدورها التحرر من الرقابة الصارمة للحكومة المركزية ، و كلما كانت مصادر تمويلها ناقصة كلما أصبحت الجماعات المحلية عاجزة عن مباشرة اختصاصاتها .
- ❖ تهدف التنمية المحلية إلى زيادة الدخل القومي ، رفع مستوى المعيشة ، القضاء على الفقر ، الجهل و التخلف ، إلا ان هذه العملية تتصادم في الدول النامية بمجموعة من المعوقات الاقتصادية ، السياسية ، و الإدارية ، التي تحول دون تحقيق العملية التنموية بفعالية .
- ❖ توجد العديد من مصادر الداخلية للجماعات المحلية ، المتمثلة في الإيرادات الجبائية و غير الجبائية ، كما نجد المصادر الخارجية المدعمة لأنشطة التنمية ، المخططات القطاعية الممركزة و غير الممركزة ، إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية و القروض .
- ❖ الجبائية سواء كانت من الضرائب المباشرة او غير المباشرة تحتل مكانة في موارد الجماعات المحلية لكن أهميته تختلف من بلدية إلى أخرى نتيجة لغياب المناطق الصناعية في كثير من المناطق على مستوى التراب الوطني.

❖ بصفة عامة نقول ان موارد الجماعات المحلية تبقى ضئيلة و لا تكفي لتمويل او زيادة في المشاريع و المخططات التنموية مما يؤدي إلى حدوث عجز لدى الجماعات المحلية .

❖ يعتبر الغش و التهرب الضريبي من أهم أسباب تدهور المالية المحلية .

❖ تعاني بلدية حمادية نقص في العملية التنموية وتفتقر للكثير من المرافق ويعاني سكانها من الكثير من المشاكل لعل أهمها عدم الاستغلال الامثل للموارد المتاحة.

ثالثا : الاقتراحات و التوصيات : من خلال تناولنا لهذا الموضوع فإننا نوصي بالمقترحات التالية :

❖ الاعتماد على اختيار الكفاءات عند المواعيد الانتخابية .

❖ الاعتماد على ثقافة العمل الجماعي و سياسة العمل الجماعي في التسيير من اجل إعادة الثقة بين الرئيس و المرؤوسين و كذا من اجل توحيد كل الجهود لتحقيق التنمية المحلية .

❖ توظيف الإطارات الجامعية، و التكوين و المتابعة.

❖ إيجاد إعلام محلي يهتم بشؤون التنمية المحلية و الهيئات المشرفة عليها من اجل إبراز الاحتياجات و النقائص.

❖ إعادة النظر في الإعانات الحكومية المقدمة للجماعات المحلية من خلال المعايير التي تمنح على أساسها الإعانات و محاولة وضع معايير موحدة لتوزيعها على الجماعات المحلية.

❖ القيام بعمليات تحسيسية من اجل دفع الذين تم فرض عليهم الضرائب و الرسوم لتسديد ما عليهم لان ذلك سيساهم في الرفع من التحصيلات الجبائية مما يؤدي إلى تحقيق عملية التنمية بالبلدية

- ❖ تفعيل صيغ التمويل المتاحة كالقروض البنكية شريطة استخدامها في خلق النشاطات المنتجة.
- ❖ تثمين مداخيل ممتلكات البلدية المختلفة الأسواق الأسبوعية ، عوائد كراء المحلات التجارية ...الخ.
- ❖ العمل على خلق مرافق عمومية جديدة تسمح بامتصاص البطالة من جهة وخلق مداخيل اضافية من جهة أخرى .
- ❖ منح مزايا للمستثمرين في مجال استغلال بعض الأنشطة الزراعية او الصناعية لتمكين البلدية من الزيادة من ايرادات الأملاك .

رابعا : آفاق الدراسة :

معالجتنا لموضوع التنمية المحلية لبلدية حمادية في ولاية تيارت أثار الكثير من الاشكالية أجابت الدراسة على جزء منها وفي نهاية المطاف الكثير من الأسئلة أصبحت واقعا يفرض نفسه ارتئينا أن تكون مفتاح لدراسات أخرى تعتبر بمثابة آفاق لبحثنا ولعى أهمها.

- ❖ آليات تثمين ممتلكات الجماعات المحلية في الجزائر وآثرها على تفعيل التنمية المحلية بالجزائر.
- ❖ دور التمويل البنكية في تمويل التنمية المحلية .
- ❖ نحو تفعيل الأليات المتاحة لتمويل الجماعات المحلية في خدمة التنمية – التمويل البنكي نموذجا.
- ❖ محددات إصلاح نظام الجباية المحلية في الجزائر ودورها في تفعيل التنمية المحلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1- إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

2- أسامة عبد الرحمان، **تنمية التخلف وإدارة التنمية**، ط 2 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

3- حسين عبد الحميد احمد رشوان ،التنمية (اجتماعيا ،ثقافيا ،اقتصاديا، سياسيا ، اداريا ،بشريا،)، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2009.

4- خالد سمارة الزغبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، شركة الأوسط للطباعة، عمان، 1985.

5- رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، مصر ، 2002.

6- رشيد أحمد، **التنمية المحلية**، دار النهضة العربية، مصر،1986.

7- عباس علي، **الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال**، ط 1 ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

8- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

9- عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الاردن ، الطبعة الثالثة، 2005.

10-فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، طبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2015.

11- محمد الحفناوي، **الإعلام والتنمية في عصر العولمة**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة 1 ،2014 .

12-محمد رياض عاتيمي، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، مكتبة الإسكندرية، مصر،1989.

13-مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 1 ،2007، حربي 3- محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، طبعة 1 ،دار البداية ناشرون وموزعون، عمان ،2014.

14- منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2003.

15- موسى اللوزي، **التنمية الإدارية(المفاهيم، الأسس، التطبيقات)** دار وائل للنشر، الأردن،2000،.بتصرف.

ثانيا : المذكرات والرسائل الجامعية:

16-اعراب كريمة ، عمريو نعيمة ، **ايرادات الجماعات المحلية –بلدية وولاية بجاية نموذجا** –مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبدالرحمان ميرة ، بجاية، السنة الجامعية : 2016/2015.

17- آمال رزام، **دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية (تجارب دولية ناجحة في تفصيل التنمية)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية : 2017/2016

18- آيت عباس زهية، **دور الجباية المحلية في تمويل التنمية دراسة حالة بلدية بشلول**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة آكلي محند الحاج، البويرة ، السنة الجامعية : 2018/2017

19- بلقليل نور الدين ، اثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ،السنة الجامعية : 2019/2018.

20- بوديسة عبد السلام، قديدش محمد ، **الجباية كآلية من آليات التنمية المحلية دراسة حالة بلدية سيدي بوبكر للفترة،2013-2014**، ،مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في تخصص سياسات عامة وتنمية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي السعيدة، السنة الجامعية : 2015-2016.

21-بوعفار عبد الحق ، **التمويل المحلي و التنمية المحلية في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم علوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ،السنة الجامعية : 2015/2014.

22- خنفري خيضر ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق** ،اطروحة لنيل درجة دكتوراه في الغلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2011/2010.

23- رحمون مريم، **دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية المحلية ، دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012.

24-رضوان مصطفى العربي ، **دور الجباية في تمويل خزينة الجماعات المحلية** ،- دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية مستغانم- بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير ، كلية العلوم التجارية و

الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة عب الحميد بن باديس مستغانم ، السنة الجامعية: 2016/2015.

25-رميسة كلاش، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة أم البواقي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية : 2016-2017.

26-زين الدين بكاري ،عبد الرزاق السبة ، **مالية الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية و التبعية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،قسم علوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة العقيد احمد دراية ،ادرار ، السنة الجامعية :2019/2018.

27-سحنون حميد ،**إشكالية استعصاء التنمية المحلية في الجزائر(1999-2016)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص : ادارة محلية ، كلية حقوق وعلوم سياسية ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، السنة الجامعية : **2019/2018**.

28- شريفي أحمد، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2006.

29- شنيخري تقوى ، **رقابة الوالي على ميزانية البلدية** -دراسة تطبيقية- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون اداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة، السنة الجامعية: 2016/2015.

30- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة بلدية**، مذكرة ماجيستر، قانون العام ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، السنة الجامعية : 2012/2011.

31-ضيف الله الهادي، أحمد بن خليفة، **مساهمة صندوق الزكاة لتمويل التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، السنة الجامعية : 2016/2015.

32- طاجين فوزية ، يعقوبي الطاوس ، الجماعات **المحلية في الجزائر :تكريس اللامركزية الادارية ام امتداد الادارة المركزية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، السنة الجامعية: 2017/2016.

33- طالبي يمينة ، **الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة : ولاية البيض)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية ،تخصص: سياسات عامة و تنمية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة د/الطاهر مولاي ، سعيدة، السنة الجامعية : 2016/2015 .

34- طهرش فاتح، زوركلان بلال، **التمويل المحلي وإشكالية عجز ميزانية الجماعات المحلية**: مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، السنة الجامعية: **2018/2017**.

35-عباد محمد، **اثر برامج التنمية المحلية PDعلى التنمية المحلية خلال الفترة بين 2010"-2014** ،مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التجارية وعلوم التسيير، معهد علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي ، تسمسيلت، السنة الجامعية : 2017-2018.

36- عمرة هادي ، وهيبة جقبوب ، **دور الهيئات المحلية في تنشيط الاستثمار المحلي -دراسة حالة ولاية الجلفة** – مذكرة معدة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية ،تخصص: سياسات عامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، السنة الجامعية : 2018/2017 .

37- فاطمة زرقون ، **اشكالية التمويل الذاتي للجماعات المحلية – دراسة حالة ورقلة** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، تخصص تنظيم اداري وسياسي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، السنة الجامعية 2019/2018: .

38-كنوش نجية ، اخلف نورة ، **مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في تنظيم الاداري الجزائري** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، السنة الجامعية: 2017/2016.

39- لمير عبد القادر ، سي عبدالهادي عمار ، **الضرائب المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية –دراسة تطبيقية لميزانية بلدية ادرار** –مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، السنة الجامعية: 2014/2013 .

40- محلابي علي ، يحياوي سمير ، **مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية ، دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية بويرة** ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم التجارية و علوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة اكلي محند اولحاج ، بويرة ،السنة الجامعية : 2018/2017 .

41-محمد ثاوز، **دراسة قياسية حول مسامة القطاع الخاص في التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد سياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، السنة الجامعية 2015/2014: .

42-محمد ضمودي، لعرباوي أمين، **اشكالية التسيير المالي في الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية حمام بوغرارة**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ،تخصص : فرع المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية:2014/2013 .

43- مزيتي فاتح ، **الرقابة على ميزانية البلدية** ، مذكرة مكملة لتيل شهادة الماجيستر في القانون العام ، تخصص قانون الادارة العامة ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و علوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، السنة الجامعية: 2014/2013.

44-مناد رضا ، **دور تفويض المرفق العام في تحسين مداخيل الجماعات المحلية – دراسة حالة** – مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة لونيسي علي ، البليدة2 ، السنة الجامعية : 2018/2017 .

45- موسايب مريم ، مولا حسن مراد ،**فعالية الضريبة المحلية في تمويل الجماعات المحلية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،قسم القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، 21 جوان 2017.

46-هلالي أميرة ،**دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات** المحلية –دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص :محاسبة و جباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة

ثالثا : المداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية :

47- اولاد ليلى ، سماي علي ، مداخلة بعنوان : دور الصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات المحلية ، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول :" الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ،

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيلالي بونعامة ،خميس مليانة ،الجزائر ،11/10 افريل 2017.

48- بزازية امحمد ، ايت سي عمرن نوال ، مداخلة بعنوان : الاساليب المبتكرة في تمويل الجماعات المحلية ،ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول : الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة.10-11افريل 2017.

49-بكوش كريمة، حمادي بلقاسم، مداخلة بعنوان: دور الجماعات المحلية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني الثاني حول: الاتجاهات الحديثة لتمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، يومي 10-11 افريل 2017.

50-بلقرع فاطنة وآخرون ، مداخلة بعنوان :دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ،ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول : الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ،يومي : 11/10 افريل2017 .

51-بوزيان رحماني جمال، سفحالور رشيد، مداخلة بعنوان :**الجماعات المحلية ورهانات التحول إلى مؤسسات شبه اقتصادية(خلق الموارد والجباية)، ضمن محور الحكومة المالية وتمويل التنمية**، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول **الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية وتثمين ممتلكاتها**، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 11/10 افريل 2017.

52- تهتان مراد ،شويرب جلول ،تمويل الجماعات المحلية في الجزائر –واقع و آفاق – ورقة بحثية للمشاركة في الملتقى الوطني الثاني حول : "الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة ، يومي 10،11 افريل 2017.

53- تهتان مراد، شوبري جلول ، تمويل الجماعات المحلية في الجزائر وقع وآفاق ، ورقة بحثية للمشاركة في الملتقى الوطني الثاني حول : "الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ، كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم تسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، يومي 11/10 افريل 2017 .

54-حياة بن اسماعين ، وسيلة السبتي ، مداخلة بعنوان : التمويل المحلي للتنمية المحلية :نماذج من اقتصاديات الدول النامية ، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : سياسات التمويل واثرها على اقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و دول نامية ،كلية علوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، يومي 22/21 نوفمبر 2006.

55-دحماني عبدالقادر ، سرير عبدالقادر، مداخلة بعنوان : تنويع مصادر التمويل كآلية لتجسيد التمية المحلية في الجزائر ،ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول : الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة جيلالي بونعامة ،خميس مليانة ،يومي 11/10 افريل 2017.

56-سعود وسيلة، قاسمي كمال، مداخلة بعنوان: آليات تمويل الجماعات المحلية في الجزائر، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: "الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و علوم تجارية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة ، يومي 11/10 افريل 2017.

57-صادفي جمال ،مداخلة بعنوان : موارد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر ، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول : الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ،10-11افريل2017.

58-عبد الله العويجي، امينة بودراع ، مداخلة بعنوان : **دور الطاقة الشمسية في التنمية المحلية في الجزائر**، ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاول **حول البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية التي تشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الاقليمية الدولي**ة، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر، يومي 21و22نوفمبر 2012 .

59-عقون عبد الله، وآخرون، مداخلة بعنوان: واقع الاصلاح القانوني و التنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 11/10افريل 2017.

60-العياشي عجلان، مداخلة بعنوان ، **آليات ترتيب الاداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتعزيز التمويل المستدام للتنمية الاشتراكية المحلية**، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الاول حول **التسيير المحلي بين اشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية**، المنظم من قبل جامعة قالمة يومي 8 و 9 نوفمبر2016.

61-لوصاد فاطمة الزهراء ، قويدر التومي ايمان ،مداخلة بعنوان : مساهمة الجباية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ،ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول : "الاتجاهات الحديثة في تمويل الجماعات المحلية و تثمين ممتلكاتها ،جامعة جيلالي بونعامة ،خميس مليانة ، يومي 10-11 افريل 2017.

رابعا : المقالات في المجلات المحكمة:

62- بزة صالح، **اصلاح الجباية المحلية ومتطلبات تمويل التنمية المحلية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34، جامعة زيان عاشور الجلفة.

63-حفصة العقعاق، **المعوقات الثقافية والاجتماعية ومشاركة المرأة في التنمية في الجزائر**، **مجلة دراسات في التنمية و المجتمع** ،**مجلة** دولية ، تصدر عن مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، العدد3، ديسمبر2015.

64- حمدي معمر، **إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح الجماعات المحلية-بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد04 ، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الشلف، الجزائر2018.

65- رياش مبروك، **الصندوق المشترك للجماعات المحلية والمالية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد4..

66-زكية آكلي، فريدة كافي، **التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز والعوائق**، مجلة اقتصادية المال والأعمال، تصدر عن المركز الجامعي ميلة ، مارس2017.

67-زيرمي نعيمة، سنوسي بن عمر، **الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 3 ، العدد 5 .

68- سارة دلاجة، **أهمية إصلاح الجباية المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثاني، العدد الاول، جوان 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر.

69-سفيان بن صفية، **إشكالية التهيئة والتنمية في الأوساط في الجزائر(نموذج برج بوعريريج)**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، العدد22، جوان2016

70-سي فيصل الحاج وآخرون ، **إشكالية التنمية المحلية مقومات ومعوقات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، العدد 09جانفي2017.

71- شنوف عبد الحليم، الجباية المحلية ودورها في تمويل التنمية، مجلة الاقتصاد و التنمية ، المجلد 5 ،العدد 2 ، جامعة البليدة2.

72- عيسى مرزاقة، **معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد14، 2006.

73- فريدة مزياني، **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد06.

74-لسلوس مبارك ، بربار نور الدين ، التحفيزات الجبائية و اشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر ، مجلة الدراسات الجبائية ، العدد 01 ، دبسمبر 2012 ، جامعة البليدة.

75-مرغاد لخضر، **إيرادات عامة للجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2005.

76- موسى بن منصور، عبد الفتاح علاوي ، بدائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر ، مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد10 ، المجلد 1 -2014 ، جامعة برج بوعريريج.

77- وهيبة بن ناصر ، تمويل المحلي و دوره في عملية التنمية المحلية ،مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ،العدد06 ،جامعة بليدة 02 لونيسي علي.

خامسا : المطبوعات البيداغوجية:

78- ياسين ربوح ، محاضرات في ادارة الجماعات المحلية في الجزائر، محاضرات موجهة لطلبة سنة ثالثة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية : ، 2017/2016.

سادسا : القوانين و المراسيم :

79- القانون 02-11 المؤرخ في 24 /2002/12 ، **يتضمن قانون مالية** لسنة 2003 ، الجريدة الرسمية لسنة 2002 ، العدد 86 .

80- القانون 03-10المؤرخ في 19جويلية 2003، **المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،** العدد43 ، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

81- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية ،الجمهورية الجزائرية ،نشرة 2019.

82- قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية ، الجمهورية الجزائرية ، نشرة 2019 .

83- قانون المالية لسنة2000، الجريدة الرسمية ، عدد192 الصادرة سنة 2000 .

84- القانون رقم 11 /10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011 **المتعلق بالبلدية** ، الجريدة الرسمية لعدد 37 ، الصادرة في 03 يونيو 2011 .

85- القانون رقم 90/08 **المتضمن البلدية** و المؤرخ في 1990/04/07 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، العدد 15 ، الصادرة بتاريخ 1990/04/11 .

86- القانون رقم 11/10 **المتضمن قانون البلدية** ،المؤرخ في 23 جويلية 2011 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، العدد 37 ،الصادرة بتاريخ 03 /2011/07 .

87- القانون رقم 2000 مؤرخ في 23 ديسمبر 2000، **يتضمن قانون المالية** لسنة 2001 ، جريدة الرسمية ، عدد 80 .

الملاحق

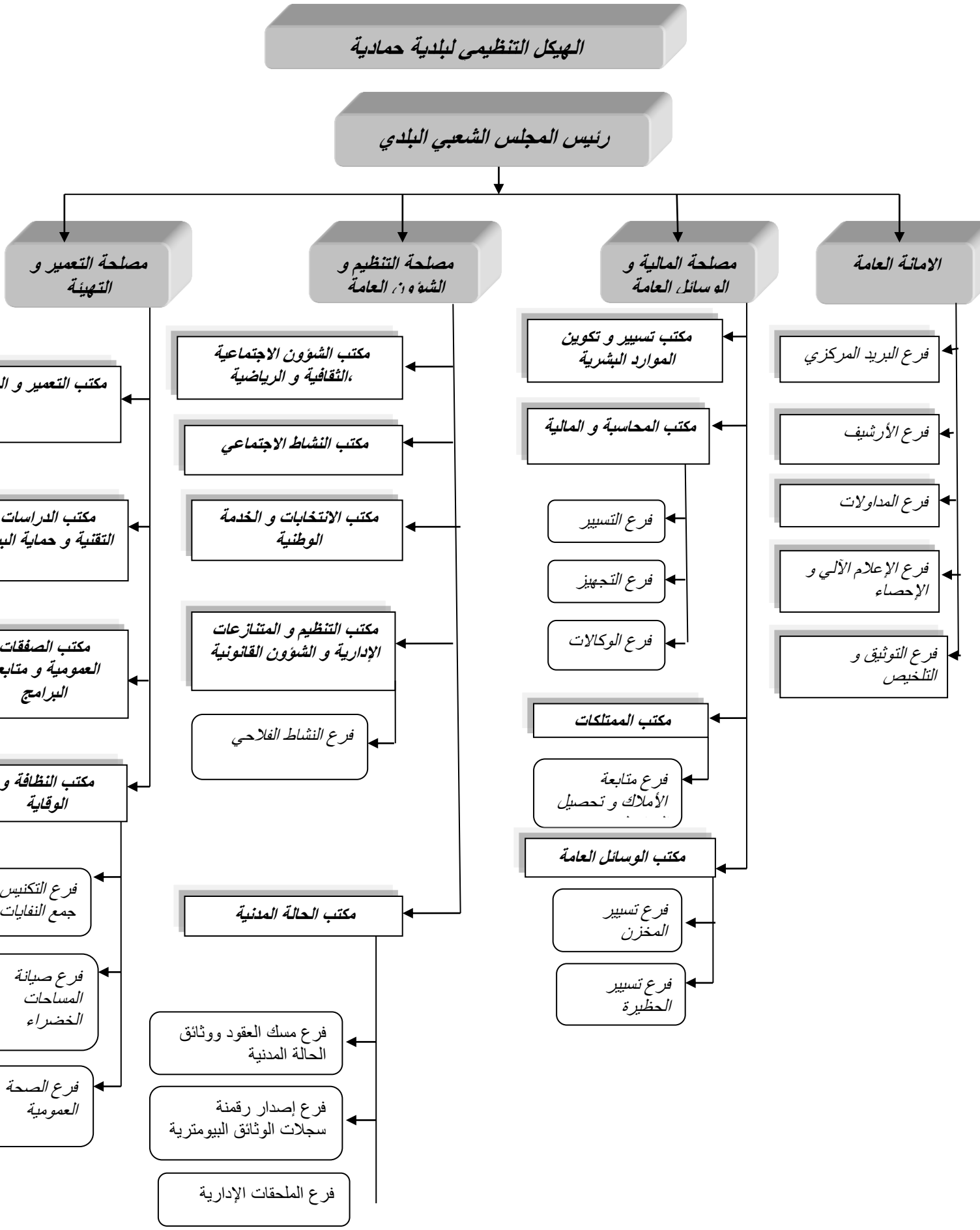
الهيكل التنظيمي لبلدية حمادية
رئيس المجلس الشعبي البلدي
الامانة العامة
مصلحة المالية و الوسائل العامة
مصلحة التنظيم و الشؤون العامة
مصلحة التعمير و التهيئة
فرع البريد المركزي
فرع الأرشيف
فرع المداولات
فرع الإعلام الآلي و الإحصاء
فرع التوثيق و التلخيص
مكتب تسيير و تكوين الموارد البشرية
مكتب المحاسبة و المالية
فرع التسيير
فرع التجهيز
فرع الوكالات
مكتب الممتلكات
فرع متابعة الأملاك و تحصيل
مكتب الوسائل العامة
فرع تسيير المخزن
فرع تسيير الحظيرة
مكتب الشؤون الاجتماعية ،الثقافية و الرياضية
مكتب النشاط الاجتماعي
مكتب الانتخابات و الخدمة الوطنية
مكتب التنظيم و المتنازعات الإدارية و الشؤون القانونية
فرع النشاط الفلاحي
مكتب الحالة المدنية
فرع مسك العقود ووثائق الحالة المدنية
فرع إصدار رقمنة سجلات الوثائق البيومترية
فرع الملحقات الإدارية
مكتب التعمير و البناء
مكتب الدراسات التقنية و حماية البيئة
مكتب الصفقات العمومية و متابعة البرامج
مكتب النظافة و الوقاية
فرع التكنيس و جمع النفايات
فرع صيانة المساحات الخضراء
فرع الصحة العمومية